

حُكْمُ اللَّحْمِ الْمُسْتَوْدَعِ مِنْ أَوْرُوبَا

أوالرد المحام القوي
على القاضى أبى بن العزى والشيخ القرضاوى

تأليف

الشيخ العلامة الإمام

السيد عبد الحى بن محمد بن الصديق

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية 1406 1986

طبع (بمطبعة طنمة) الكائنات بطنمة

منقحة

128. شارع وحدة (دوكس منيوك رقم 12)

تلفون 409.00 و 403.80

*

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم بقلم :

البحاثة المطلع الأستاذ

السيد عبد اللطيف بن عبد الغني جسوس . - حفظه الله -

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على خير الخلق جميع .
سيدنا محمد اشرف الانبياء ، واكم المرسلين . وعلى اله وصحب رس
اتبع سنته الى يوم الدين .

وبعد :

فانه لمن فضل الله اعظيم على امتنا الاسلاميه ان هيا الله لنا في
كل عصر علماء افذاذاً ، راسخين في العلم بشباب الله تعالى وسب
رسوله صلى الله عليه وسلم . مطمئنين على مذهب النعم ومساخيم في
الاجتهاد . هم رستوا علمي الاصول والفقه حتى سموت عندهم ملك
نذبية اصوليه مكتنمين من رد زيغ الثائلين في شرع الله بما لا سند له
من كتابه الكريم . وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . فادبروا لذي
تحريف الغالين عن الدين . وتاويل الجاهلين . مصداقاً لما حير ب
مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم نبينا رواه الطبراني والبيهقي
وابن عبد البر في كتاب العلم : « يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله .
ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » .
وفي طليعة هؤلاء العلماء العدول ، الراسخين الفحول ، الذين اجتهدوا
الله لحراسة احكام شرعه كما نزل ، ومن اليم يرجع القول النصل في
الحلال والحرام لبناء حكمهم وفقاً لما نص عليه كتاب الله وفتح من
احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مؤلف هذا البحث العلمي
القيم : « حكم اللحم المستورد من اوربا » فضيلة استاذ ذتها ، الاصول
رشيخ علماء الفقه ، سبط مولانا رسول الله ، المتبحر في احكام
شرع الله ، العلامة الامام السيد عبد الحي بن محمد بن السديق .
- قدّاه الله -

وسيقف القارئ المنصف في هذا الكتاب النفيس على عراة علم المؤلف
رسمة اطلاعه - حفظه الله - بما اتى به من تحاليل علمية دقيقة ، واجم
تفهيم محكمة مدعمة بالآيات القرآنية ، وماصح من الاحاديث النبوية .
وشدت من اجماع الامة المحمدية ، وكل ذلك في اطار من الموضوعية
العلمية المرتبطة باوثق الصلة مع المصوص والمواعيد الاستدلالية .

المنضبطة مع القواعد الأصولية وكلية القواعد الشرعية .. بما لا يبنى معه لأي مدع قديم ، أو تابع مقلد جديد أن يتجرا ويلطول ويقول باباح ما حرم الله . دون التقيد بما ورد في كتاب الله . وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما وقع لابن العربي الممازري المالكي الذي أباح أكل اللجاجة المفتولة المنق يد الكتابي بدعوى أنها طعام أهل الكتاب . وقتله مع الأسف في فهمه الخاطئ ، وقياسه الفاسد . عالم مشهور . وكاتب معروف . له نظريات سييدة ، ومساهمات مشكورة في تصويب مسار الصحوة الإسلامية هو فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي ، حيث بنى على قتل الكسائي للـجاجة بقتل عنقها حل ما تفعله اليوم أوروبا من صمق البقر والنعيم بالآلات الكهربائية . وأباح بذلك اللحوم المستوردة من أوروبا . على أنها منكاة . مع أن الواقع المشاهد الملموس لكل أحد . يشهد بأنها ميتة . وليست منكاة شرعاً .

والغريب أن الدكتور القرضاوي لم يتنبه أن خنق اللجاجة بقتل عنقها ، أو صمق البقر والنعيم بالآلات الكهربائية هو جميعه ميتة لأنه لم يذك . وإنما هو محض الميتة المحرمة بنص الكتاب . والسنة . والاجماع .

ذلك أن ارواحها أزهقت بدون ذكاة . ولم يتنبه ابن العربي - رحمه الله - ولا من قبله - هدام الله - أن الله تعالى أباح للمسلمين ذبائح أهل الكتاب . ولم يبيع لهم ميتة أهل الكتاب .

والخلاصة أن فضيلة المؤلف - حفظه الله - قد أنجاد ، وكان آية في بحثه وأفاد .. وأتى بكل وجوه الأدلة في الموضوع واستفاض .. بما لا يبقى لمثوول أن يقول في شرع الله بهواه ، فيحل حراماً أو يحرم حلالاً ، وسد بذلك في وجوه من تنقصهم الدراية العلمية ومن يقلدهم دون النظر في الأحكام الشرعية بروية . باب الكلام في أحكام الله بما لا سند له من الكتاب أو السنة أو الاجماع ، أو القياس الصحيح .
وانه لمن العجب أن جميع الناس متفقون على ضرورة الالتزام بمبدأ التخصص لكل فن ، بحيث لا يتصور في ذهن أحد أن يتولى المهندس مثلاً علاج مريض ، أو أن يقوم الطبيب بتصميم عمارة ، لأن كل واحد يعمل فيما تهيأ له وتخصص فيه ، وإذا تطاول أحد وعمل فيما لم يتهيأ ،

واختص فيه فانه يتعرض لاشد العقوبات على تطاوله فيما لا علم له به ، ونرى قاعدة الاختصاص هذه مطبقة وملزمة في كل الميادين إلا ميدان الافتاء حيث كثيراً ما نرى من يتكلم في الأحكام الشرعية وهم لا يعرفون ما يجب عليهم التسلح به من اطلاع واسع بعلمي الفقه والأصول

لهذا أقول ناصحاً لكتاب اليوم : ان الكلام في موضوع الأحكام الشرعية ، واقتحام باب الفتوى فيها أمر عظيم الخطر ، ولا شيء أخطر منه وأعظم مسؤولية امام الله والعباد ، ولأجل ذلك فلا يحق للكلام في هذا الموضوع إلا للمتخصصين فيه ، فان لكل علم أهله ، ولكل فن أصحابه .

فمن أراد الكلام في أحكام شريعة الله ليفتي باباحة شيء، أو تحريمه وجب عليه حتماً أن يكون من ذوي الاختصاص ، متمتاً لعلم أصول الفقه .. الذي ينظم كيفية استنباط الأحكام من أدلتها الشرعية ، لأنه بغير اتقان هذا العلم ، وضبط قواعده ، وأحكام تطبيقها لا يسلم المتطاول المتطفل من الوقوع في الخطأ ، والسقوط في التناقض ، والتورط في الاضطراب ، كما وقع لابن العربي الممازري نفسه ومقلديه ، الذي أخذوا بفتواه دون وضعها على محك التمهيص واخضاعها لقواعد علم أصول الفقه لتكشف أخطاءها وجهالاتها أضواء كذاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، واجماع العلماء .

وذلك هو المنهج العلمي التحليلي الذي انطلق منه المؤلف الامام - حفظه الله - والتزمه في بحثه القيم هذا ، والذي ما هو سوى انموذج نتهي علمي في البحث الدقيق ، والتحليل العميق الذي عودنا عليه - جزاه الله - في كل أبحاثه ، ومؤلفاته التي قل في عصرنا نظيرها .. وعز في اوساط علماء اليوم مثيلها ..

وقد حررها بأسلوب سهل ممتنع ، يمكن القارئ من الفائدة بسهولة . ويخرج الباحث منها بفوائد علمية أجمه ، تختصر له لباب ما احتوته انفس كتب العلماء الحجج الأعلام ، مما يجعل مؤلفاته بالاضافه الى موضوع البحث الشافي الكافي تمود بفوائد علمية عظيمة على طلبة العلم الذبهاء ، وتحوز رضا وتنويه المنصفين من العلماء ، سيما في وقتنا هذا الذي كثرت فيه الشواغل عن الانقطاع الى العلم بالدرس - البحث

والتحصيل ، كما كان سلفنا الصالح رضوان الله عليهم ، فقد وضعت بهم كما لا يخفى ، ولم يعد طلبتنا وعلماؤنا يعطون وقتهم كله للعلم ليعطيهم العلم بعضه ، ولم يعد طالب العلم اليوم يبالي سوى بالشهادة التي تخوله الوظيفة مع الحكومة ، فإذا ما وصل إليها قطع كل صلة منه ومع البحث والتحصيل .

ولهذا قلت - أو كانت تندثر - الانتاجات العلمية المدققة ، والبحوث الفقهية الموفقة مثل التي يطبع بها علينا من حين لآخر فضيلة الشيخ الامام السيد عبد الحي بن الصديق ، الذي يذكركني حاله ومقاله بما كان عليه اعلام علماء المصنوع الزاهرة من الاسلام علماً وبحثاً ، وسلوكاً وانتاجاً ولهذا كان فضيلة المؤلف . وفقاً كل التوفيق في تحرير ابحاثه وتدبيح مصنفاته التي يوفر فيها على طلبة العلم وقتاً طويلاً حيث تأخذ بيدهم الى عصاره الدراسات وخلاصة الاجتهادات . وهذا لا يقدّر عليه سوى أمثاله الذين توسعت علومهم ، وتعمقت دراستهم ، وحسنت نواياهم . وكانوا الى جانب هذا كله من المتقين الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً الا الله ، فوقهم الله لما يرضاه ، وعلمهم وبارك في علمهم ، لقوله تعالى : « واتقوا الله ويعلمكم الله » . فكانوا مشاعل النور ، ومصابيح الهدى ، فرفع الله قدرهم ، وأعلى شأنهم ، بقوله جل ثناؤه : « قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يتذكر اولوا الالباب » .

هذا ولو أعطيت الأقواس لباريها والخيل لركابها فإن هذا البحث القيم جدير بأن يكون عزناً للمدرسين والطلبة في المعاهد الاسلامية التي تعني بقضايا الأحكام في الفقه الاسلامي .

ذلك انه انموذج يهتدى به في تصويب طرق البحث لمعرفة استنباط الأحكام الموافقة مع الكتاب والسنة والاجماع ، ولما يتوفر عليه هذا التايف من ميزات هامة لا تخفى على حذاق الطلبة والمنصفين من العلماء .

ولو كان علماء اليوم لا يهمهم من البحوث الفقهية والأحكام المستنبطة منها سوى ما يتفق مع كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولو تعارض مع سياسة الحكومات ومشاريعها الاقتصادية لأسرعوا وطالبوا الأمانة العامة لرابطة العالم الاسلامي لتدارس هذا المنهج التحليلي الصغير في حجمه ، الكبير في علمه ، وليصدر في شأنه بيان في الموضوع ينشر على مستوى العالم الاسلامي حيث أن قضية استهلاك اللحوم المستوردة

من أوروبا - على طريقتها المعروفة غير المذكاة - تورط فيها أغلب المسلمين انسياقاً مع من افتى باباحتها دون التقييد بما ورد في حرمتها من نصوص واضحة صريحة في الكتاب والسنة واجماع العلماء . وبذلك تكون الأمانة العامة لرابطة العالم الاسلامي قد قامت مشكوراً بواجبها المنوط بها ، وأوصدت الباب أمام كل من يريد اقتحام الفتوى دون أهلية لذلك بما اشترطه العلماء وأجمع عليه الفقهاء ، ومن ذلك ما قاله الامام احمد بن حمدان الحراني الحنبل في كتابه (مسند الفتوى والمفتي والمستفتي) (1) .

قال رحمه الله : « ومن شرط المفتي أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام ، وحقيقة ذلك ، وخاصة وعامة ، ومطلقه ومميده ، والنياس وشروطه وما يتعلق بذلك ، الى آخر ما جاء في كتابه النفيس بما يجب الرجوع اليه لمن يريد اقتحام هذا الميدان الجليل القدر ، العظيم الخطر ، خاصة في عصرنا الذي استهان فيه أغلب علمائنا بأداب هذا العلم للواسع وما له من شروط والتزامات ، ورضوا باتباع الأهواء والعادات بغير هدى من الله فضلوا وأضلوا ، وكانوا ظالمين ، وانطبق عليهم قوله تعالى : « فان لم يستجيبوا لك فاعلم انما ينمون أهواءهم » . ومن أفضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ، ان الله لا يهدي القوم الظالمين ، - سورة القصص ، آية 50 -

وعسى أن تولي مجالس الهيآت العلمية في مختلف البلاد الاسلامية لامور الدين ما تستوجبه من بالغ العناية وكبير الاهتمام ، سيما ما يتعلق منها بقضايا الأحكام المرتبة عليها الحلال والحرام . وأن لا تعول الا على القرآن والسنة والاجماع والقياس في التماس الأحكام وإيجاد الحلول لما يواجهنا من مشكلات ، ويستجد في حياتنا من اقضية وأحداث ، وتنظم من أجل ذلك المناظرات ، وتنفذ المؤتمرات ، ليعمل العلماء والفقهاء كل في ميدان تخصصه ، في إطار من التنسيق والتحرير الدقيق ، وبذلك يتم تدارس المشاكل من جميع جوانبها ، وتحرر الفتاوى والأحكام من اصول قواعدها .

(1) المنشور في طبعته الثالثة سنة 1397 هـ . ص 16 عن المكتب الاسلامي والمطبوع ببغروت .

وبهذا يتم انضباط البحوث العلمية وما ينتج عنها من فتاوي واحكام
انضباطاً تاماً كاملاً مع منصوص القرآن الكريم ، وصحيح السنة المطهرة .
وما اشترطه الفقهاء والعلماء في القياس . وبذلك يتم التحرر من الأهواء
الفكرية والأغراض الشخصية الذي هو أساس كل بحث علمي سليم ،
ويكون العلماء موضوعيين ، لا يخشون في تبليغهم غير الله ، ولا يخضعون
في عملهم لتقليدات خاطئة ، ومقاييس فاسدة ، ولا يتأثرون في بحوثهم
بأغراض ذاتية أو اتجاهات سياسية ، وهذا ما يجعلهم من المتقين الذين
لا يتقبل الله إلا منهم ، لقوله تعالى : « إنما يتقبل الله من المتقين » .
ومن صفات المتقين أن لا يتكلموا في حكم من أحكام الله إلا إذا
جمعوا كل الآيات المتعلقة به ، ثم يضعون إلى جانب الموضوع الذي
يبحثون فيه ما صرح في شأنه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
أو قياس صحيح .

ولحتراساً من التطويل أرى أن أبادر بتقديم الطبعة الثانية لهذا
البحث القيم إلى القراء ، بعد ما نفذت طبعته الأولى في وقت قصير جداً .
وكان صدورها في القاهرة في أواخر أكتوبر 1985 ، وتكاثر الطلب بالحاج
عليها .

نسأل الله الكريم أن يحزل مثوبته لفضيلة المؤلف الهمام ، المحقق
الإمام ، وأن يبارك في عمره ، ويحفظه للإسلام والمسلمين ، وينفعنا
بعلومه ، آمين ، وأن يبسر الله تعالى له طبع ما أتمه من التأليف الجيدة
النافعة التي من أهمها إبطال ما زعمه الأستاذ علي حسب الله في كتابه
(أصول الفقه)

أن الممثل إذا طلق زوجته الممثلة في رواية تمثيلية لا
يلزمها الطلاق ولا يقع طلاقه . ومن أهمها أيضاً كتابه المفيد في باب
القيم في أبحاثه وأبحاثه :

(إقامة الحجّة على عدم احاطة الأئمة الأربعة
بالسنة)

وتأليف أخرى كلها تفرخ بالفوائد العلمية والتصويبات الفقهية
القيمة .

كما لا يفوتني التنويه بغيره الأخ الفاضل العزيز في الله ، ذي العبد
الدائمة من محبة الله ، العامل على نشر دين الله ، الأسناد السديد ،
عبد الله الزراد ، الذي أبت غيرته وهمته إلا أن يتقدم طائفة أعادة طبع
هذا الكتاب القيم على نفقته الخاصة .

جزاه الله خيراً ، وضاعف له ولنا جميعاً الثواب وجعل لنا والوالدين
عنده الزلفى وحسن المآب ، كما نسأل الله تعالى أن ينفعنا دائماً بما
علمنا ، ويجعل هواننا تبعاً لما جاء به مولانا رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وأن يختم لنا بما ختم به لصفوة أوليائه ، ويجعل خير أيامنا
واسعدها يوم لقائه .

والحمد لله أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف
الأنبياء وأكرم المرسلين ، وحسينا الله ونعم الوكيل ، وآخر دعوانا أن
الحمد لله رب العالمين .

طنجة في الثامن والعشرين من ربيع الأول
سنة ست وأربعمائة والف
موافق 11 ديسمبر 1985

عبد اللطيف بن عبد الغني جسوس
غفر الله ذنوبه واجزل مثوبته - آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحابه أجمعين .

أما بعد فقد كتب إلى جماعة من العمال المغاربة بإسبانيا منذ سنين رسالة ، يسألون فيها عن لحم البقر والغنم الذى يُباع هناك : هل يحل للمسلم أكله أولا ؟

وذكروا فى رسالتهم أن الإسبانيين لا يذكرون الحيوان مثل تذكيته ، غير أن عالما زارهم فافتاهم محل أكله ! ولحرصهم على أن لا يأكلوه وهم شاكون فى حله ، يطلبون بيان حكمه مع بيان دليله حتى يكونوا على بينة من أمره .

وقد أجبتهم جوابا موجزا ، بينت لهم فيه أن لحم الحيوان المباح إذا لم يكن مذكى مثل ذكائنا حُرِّمَ على المسلم أكله ، وبينت لهم دليل تحريمه من الكتاب والسنة ، وأجبت عن شبه المدَّعين حله بما يُطَّلَّ شبههم ، ودمغ باطلهم .

وقد أذيع جوابى من ركن - اسألوا أهل الذكر - الذى كانت إذاعة طنجة أنشأته للإجابة عن الأسئلة الدينية . غير أن جوابى لم يرق فى نظر المسيرين لذلك الركن ، فطلبوا من أستاذ بالمعهد الإسلامى بطنجة أن يجيب عن السؤال بما يوافق هواهم !! وبعد إذاعة جوابى بأسبوعين أذيع جواب ذلك الأستاذ ، الذى أحل فيه للسائلين أكل اللحم الذى يباع بإسبانيا وغيرها من البلاد الأوروبية ، ولو كان غير مذكى !!

واحتج لدعواه بقوله تعالى : ﴿ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ ﴾ ولم يشر إلى قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهَلَ لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية ﴾ الآية ، الذى يدفع فى صدره وينطل دعواه ، ولهذا فر من باب واسع فى ظنه ، وأضاف إلى الآية التى احتج بها حجة أخرى ظنها صالحة مفيدة لتحليل ما حرم بالكتاب والسنة والإجماع . تلك هى نساع الإسلام !!

وراء حجة الواهية تستر ذلك الأستاذ ، لأنه رأى أن الآية التى احتج بها تعارضها الآية الأخرى ظاهرا ، ولم يدر طريق الجمع بين الآيتين الذى توجه القواعد الاستدلالية ، فحاول ستر جهله بالحجة الثانية الواهية !!

ولو أنه قرأ أصغر كتاب فى أصول الفقه - كالورقات لإمام الحرمين - لعلم أن نساع الإسلام لا صلة بينه وبين موضوع جواه !! ذلك أن الإسلام لا نساع له فى أكل المحرم وقت السعة والاختيار . فلا يحل لمن يدين بالإسلام أن يأكل الميتة ولحم الخنزير وغيرهما من المحرمات من غير اضطرار ملهىء إلى أكلها استنادا إلى هذه الحجة الواهية التى لا يحتج بها إلا الجهلة أو الذين فى قلوبهم مرض ، الذين يحاولون نقض أحكام الشريعة وهدمها من أساسها بهذه الترهات الساقطة .

إن ديننا يسر سمح لا شك فى هذا ، لكن ليس معنى يسره وسماحتها التحلل من التكاليف التى شرعها الله تعالى لعباده جللا للمصالح فى معاشهم ومعادهم ودرءا للمفاسد فيها .

إن شريعتنا جعلت اليسر ورفع الحرج أساسا مكينا ، وأصلا عظيما من أصولها ، كما يعلم ذلك من القرآن العظيم والسنة ، ويتجلى

يسرها فى مواقف العسر والحرج المؤدين إلى مشقة القيام بأعباء التكاليف فكان من رحمة الله تعالى وحكمته التخفيف والتيسير على عباده بشرع العمل بالرخص حال الضيق ، حتى لا تكون مشقة القيام بالتكاليف على وجه العزيمة مؤدية إلى نذها فى جميع الأحوال والانطلاق مع هوى النفس . فاحتججه بنساع الإسلام لتحليل ما حرم بالقرآن والهيئة والإجماع ، ناشئ عن جهله بأن الرخص الشرعية لا يجوز العمل بها إلا عند العذر المقتضى لترك العمل بالعزائم ، التى هى الأصل فى التشريع ، كما هو معروف مقرر فى أصول الفقه ، بل حتى فى شرح ميارة الصغير على المرشد المعين !!

وإذا كان ذلك الأستاذ قد أباح ما حرمه الله تعالى للعمال المغاربة بأوروبا مما قد يكون لإباحته عذر فى الحملة - وإن كان غير مقبول - فإن غيره أباح اللحم المستورد من أوروبا إلى البلاد الإسلامية ، ولو كان غير مذكى ذكاة شرعية ، فأحل للمسلمين أكل ما قتله الأوروبيون بالصق الكهربائى ، أو بالضرب على رأسه بساطور أو مسدس ، كما زعمه الشيخ يوسف القرضاوى فى كتابه الحلال والحرام فى الإسلام . والشيخ عبده ، وبعض العلماء منهم من كتب مقالا فى مجلة تصدر بالمشرق وغير هؤلاء ممن كتب فى تحليل أكل المسلمين للحم المستورد من أوروبا ولو كان غير مذكى !!

وليس هؤلاء آية بينة أو حجة نيرة على دعواهم الباطلة إلا تقليد القاضى أبى بكر بن العرى المالكى فى قوله : (خل أكل المسلم الدجاجة التى قتلها الكتائبى بل عنقها لأنها من طعام أهل الكتاب) . والله تعالى يقول : ﴿ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ ﴾ هذه هى الحجة التى اتفقوا على الاحتجاج بها لتحليل الميتة المحرمة بالقرآن والسنة وإجماع العلماء قبل ابن العرى .

هذا ما دعاني إلى كتابة هذا البحث الذي سأدمغ فيه دعوى ابن العربي بالآيات القرآنية والسنة النبوية وإجماع الأمة وتأييد ذلك بالقواعد الأصولية والقواعد الكلية الشرعية ، حتى لا يبقى للدع غشيل المحرم المعلوم تخريبه من ديننا بالضرورة عذر في الاحتجاج بدعواه الواهية الواهنة ، ولا شبهة في التعلق بخرافته السخيفة الساقطة .

ولا غرابة ولا بُد في صدور هذا الخطأ المفضوح من ابن العربي فإن أخطائه في التفسير والحديث والأصول وغيرها كثيرة لا يحصى العدد كما يعلمه من قرأ كتبه ، ومن تأملها وجد السبب في صدور ما منه هو نهجه على القول فيما يراه في نظره صوابا بدون روية وبحث ونظر في الأدلة التي لها تعلق وثيق وارتباط شديد بالمسائل التي يصدر حكمه فيها كما فعل في هذه المسألة التي سنعلم كم من نص وقاعدة علمية غفل أو تغافل عن تطبيقها ، والتحاكم إليها فيها ، ولو أنه فعل ذلك ما قال فيها ما يبطله القرآن والسنة والإجماع على ما ستعلمه .

وإذا كان الدين النصيحة فمن النصيحة أن أشير إلى شيء قليل من أخطائه الواضحة ، المخالفة لضروريات النصوص والقواعد الاستدلالية ، ولا أفعل هذا قدحا في مكانته العلمية ، بل تنبيها على الاحتياط في العمل بأقواله المخالفة لأقوال غيره من العلماء - كما في هذه المسألة - إلا بعد البحث والنظر في دليله الذي استند إليه ، ودليل مخالفه ، إذ بالمقارنة والموازنة بين الأقوال وأدلتها يتبين الحق من الباطل ، ويظهر الصواب من الخطأ . هذا ما قصدناه من ذكر بعض أخطائه التي لا طيب ولا علاج لها إلا الإعراض عنها وعدم اعتبارها ، لخروجها عن حد الخطأ ودخولها في حد التحريف الذي لا يَحتمل تأويلا ولا تصويبا !!

ذكر بعض أخطاء ابن العربي

من أخطائه العجيبة التي لا تصدر من مبتدئ في طلب العلم نوله : إن علماء الدين كرهوا أن تصام الأيام الستة التي قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها : « من صام رمضان وستا من شوال فكأنما صام الدهر كله » متصلة برمضان مخافة أن يعتقد أهل الجهالة أنها من رمضان ، ورأوا أن صيامها من ذى القعدة إلى شعبان أفضل لأن المقصود منها حاصل بتضعيف الحسنة بعشر أمثالها متى فعلت بل صومها في الأشهر الحرم وفي شعبان أفضل . انتهى . (راجع أحكام القرآن - ١ - ٣٣ - طبعة السعادة) .

هل يرى عاقل فضلا عن عالم لهذا الهذيان طبيا وعلاجيا ؟! كلا ثم كلا .

إنه كلام يدل على رقة الدين وضعف العقل ! وفيه مع هذا سوء أدب لردده ردا صريحا لا تلويحا لقول من لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى . والمتهم هذا التهم السخيف على سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخفى حكمه عند العلماء !!

وإن تعجب فعجب قوله : إن ما روى عن النصارى من تبديل صيام رمضان إلى الزمان المعتدل كفر !! (انظر أحكام القرآن ١ - ٣٢) ثم مع حكمه على النصارى بالكفر لتبديلهم صيام رمضان إلى الزمان المعتدل ، يقرر هو نفسه ما حكاه عن العلماء من تبديل صيام ستة من شوال إلى ذى القعدة فما بعدها إلى شعبان !! غير أنه إمعان منه في التبديل والتحريف زاد عليهم أن صيامها من ذى القعدة إلى شعبان أفضل من صيامها في شوال الذي عينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وجعله وقتا لصيامها ! فإنهم بدلوا صيام رمضان إلى الزمان المعتدل ولم

جاز حيثد لمن شاء أن يدعى تأويلها بل تحريفها إلى ما يوافق هواه أو
أهيه كما فعل ابن العربي !!

وإن ادعى مدع جواز تبديل أوقات الصلاة والصيام والحج وصيام
يفة وعاشوراء وغيرها ، مما عين له الشارع وقاعدوداً إلى أوقات
نرى ، وادعى أن فعلها فيها أفضل ، لأن المقصود من فعلها - وهو
قريب الثواب عليها - حاصل بفعلها في غير أوقاتها التي عينها الشارع ،
فعلها فيه أفضل كما ادعى ابن العربي وعلماؤه ذلك في صيام ستة من
وال ، فماذا يكون جوابه وجواب علمائه عن هذا اللازم لخرافته
خرافة علمائه ؟

فإن أجاب بصحة مقتضى هذا اللازم سقط الكلام معه ، لأنه
على ما لا يقر عليه ذو دين ، وإن ادعى أن هناك فارقاً بين خرافته وبين
اللازم البين الواضح فما هو ؟! ولست أدري هل خفى عليه أو
أهل أن توقيت العبادات كالصيام بأوقات معينة محدودة ، لها أول وآخر
في الأحكام الشرعية الوضعية ، التي ليس لأحد كائناً من كان أن يعين لها
لما غير الشارع ، كما يعلم من الرجوع إلى مبحث الأسباب والشروط
للوانع في أصول الفقه . فكيف خفى عليه هذا ، حتى قرر تعيين علمائه
لما آخر لصيام ستة من شوال غير ما عينه الشارع ؟! وهو الذي قال
لما نفسه : (كل من رحل لم يأت بمثل ما أتيت به من العلم إلا
الحى) كما في ترجمته من نفع الطيب للمقرى . فما باله لم يأت معه من
حلته بأن توقيت العبادات حكم شرعى وضعى لا يثبت إلا بنص
بحسب من الشارع ، وليس لأحد غيره وضع سب لعبادة أو غيرها كما
له أهل العلم !!

واستدلالة لكرهه صيامها متصلة برمضان بمخافة أن يعتقد أهل

يدعوا أن صيامه فيه أفضل من صيام رمضان كما زعمه ابن العربي في
تبديل صيام شوال إلى ذى القعدة وأنه أفضل !!

والنصارى أقروا بمعصيتهم بهذا التبديل ، فزادوا في صيام رمضان
في الزمان المعتدل صيام عشرة أيام كفارة عن ذلك التبديل ، كما نقله هو
نفسه في أحكام القرآن - ١ - ٣٢ - وابن العربي قرر ما نقله عن
العلماء من تبديل ما عينه الشارع وزاد أنه أفضل من الصيام في شوال ،
الذى عينه الشارع بنص صريح لا يتطرق إليه تأويل بوجه من الوجوه !!
لا ينازع عاقل فضلاً عن عالم أن سكوتهم عن هذا السخف تعصبا لمذهبه ،
أقبح وأشنع مما فعله النصارى ، وقال إنه كفر !! لأن النصارى اعترفوا
بمعصيتهم ، فأحدثوا زيادة صيام عشرة أيام كفارة عن معصيتهم .
وابن العربي لم يعترف بمعصية من نقل عنهم ، ولا بمعصيته في تقريره
لكلامهم وسكوتهم عنه !!

وغير خاف على ذى علم أن تبديل صيام ستة من شوال إلى ذى
القعدة فما بعده إلى شعبان ليس تأويلاً بل هو تحريف للكلام عن موضعه
غير جائز نظراً وشرعاً .

ذلك لأن علماء الفقه والأصول متفقون على أن النص لا يجوز
تأويله ، وإنما يجوز تأويل الظاهر الذى يحتمل المعنيين ، وهو راجح في
أحدهما من جهة الوضع ولا يجوز تأويله إلا بشروط ، من أهمها : أن
يكون اللفظ محتملاً للمعنى الذى بصرف اللفظ إليه . أما النص الذى
يدل على معنى واحد لا يحتمل غيره كشوال فتأويله بصرفه عن المعنى
الذى هو نص فيه إلى معنى غيره تحريف له لا تأويل . لهذا كان غير
جائز ، لأنه إذا جار تحريف هذا النص عن معناه جاز تحريف نص آخر ،
ثم تحريف آخر ، وهكذا ، فلا يبقى لنصوص الشريعة حرمة ولا اعتبار .

الجهالة أنها من رمضان استدراك سخيف جداً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن الاستدراك إنما يجوز على كلام من يحتمل في حقه الخطأ والنسيان ، أما رسول الله المبلغ عن الله تعالى ، فمحال ذلك في حقه ،

وهو النفي انزل عليه (وما كان ربك نسياً) (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) فهذه العلة التي فعل بها ابن العربي لنصر مذهبه لا يقولها عاقل متدين فضلاً عن عالم يزعم انه ما انى احد بمثل ما انى به من العلم في رحلته !!

ويلزم على العمل بهذه العلة على إطلاقها ، ولو في الذريعة التي ألقاها الشارع ولم يعتبرها بإبطال العمل بالسنن المؤكدة كلها ، كالوتر ، وركعتي الفجر ، وصيام عرفة ، وعاشوراء وغيرها من السنن ، مخافة أن يعتقد أهل الجهالة أنها واجبة !!

ولازم هذه العلة الساقطة هي أن يلغى العمل بالسنن كلها من شريعتنا !!

وهذا اللازم باطل عقلاً وشرعاً ، فاللزوم باطل مثله عقلاً وشرعاً . ولهذا لم يعتبر المحققون من الفقهاء المالكية هذه العلة وقالوا بسنية صيام ستة من شوال ، عملاً بالنص الصريح الدال على ذلك ، كما يعلم من كتب المذهب . وقد بينت في كتاب إقامة الحجة على عدم إحاطة الأئمة الأربعة بالسنة ، أن مالك قال بكراهة صيامها لاعتبارات خاصة دعت إلى ذلك ، ولم يقل بكراهة صيامها مطلقاً ونقل كلام العلامة المطلع أنى سالم العياشي الذي نص فيه على أن مالكاً قال ذلك في مسائل - يعني كراهة فعل بعض السنن لعارض في الوقت اقتضى ذلك ، ثم ذكر سبب قول مالك بكراهة صيام ستة من شوال .

فمن مجزافات ابن العربي قوله : إن علماء الدين كرهوا أن تصام الأيام الستة من شوال ، مع أن المحققين من علماء مذهبه مخالفون له في

فهواه ، كما أن الكثير من علماء الدين غيرهم قالوا بسنية صيامها ، منهم إمامان الشافعي وأحمد بن حنبل ، وداود الظاهري وغيرهم . قال في قدامة : وهو مستحب عند كثير من أهل العلم (المغنى ٣ - ١٧ - ط المنار) . وقال الشوكاني : وإلى استحباب صيام ستة من شوال ذهب الشافعي وأحمد وداود وغيرهم ، وبه قالت العترة . (نيل أوطار . ط الحلبي ٤ - ٢٠٢) .

بهذا يتبين أن إطلاقه أن العلماء كرهوا صيامها ، قصد به إيهام فاقهم على ذلك ، مع أن الواقع هو أن الكثير منهم على سنية صيامها . بل يتفق هذا التوجيه في النقل والأمانة العلمية !!

لا مرية (أن أهل الجهالة) حقاً هو الذي يموه في النقل عن علماء دين لنصر مذهبه وتقديمه على سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . أما الذي يمثل سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يحرص على العمل بها فهو أهل العلم والفضل والخير كله .

ومن أخطائه المفضوحة إنكاره وقوع الخير بمعنى الأمر والنهي . إل في أحكام القرآن عند كلامه على قوله تعالى : ﴿ فلا رث ولا سوق ولا جدال في الحج ﴾ ليس نفياً لوجود الرث بل نفى لمشروعيته إن الرث يوجد في بعض الناس ، وأخبار الله تعالى لا يجوز أن تقع خلاف مخبره وإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعاً لا إلى وجوده محسوساً ، كقوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ بمعناه شرعاً لا حساً فإننا نجد مطلقات لا يتربصن فعاد النفي إلى الحكم الشرعي لا إلى الوجود الحسي وكذا : ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ أى لا يمسه أحد منهم شرعاً ، فإن وجد المس فعلى خلاف الشرع . قال وهذه لدقيقة التي فاتت العلماء فقالوا إن الخير يكون بمعنى النهي . وما وجد

ذلك قط ولا يصح أن يوجد فإنهما يختلفان حقيقة ويتضادان وصفاً انتهى .

وقد خالف بقوله الشاذ إجماع علماء البلاغة الذين قرروا وقوع الخير بمعنى الأمر أو النهي لنكتة بدعية كما يعلم من كتب البلاغة ، كمفتاح العلوم للسكاكي وتلخيص المفتاح للقرويني ، وشروحه ، وتبعهم على ذلك علماء التفسير فبينوا ذلك عند تفسيرهم للآيات التي ذكرها ابن العربي ، وقالوا إن الخير فيها بمعنى الأمر في بعضها ، ومعنى النهي في البعض الآخر ، وهكذا فعلوا في كل خير دال على إيجاب أو تحريم . راجع كتب التفسير صغيرها وكبيرها تتحقق ذلك ، وكذلك علماء الأصول ، فإنهم موافقون لعلماء البلاغة في هذا ، كما يدل اتفاقهم على أن الخير لا يدخله النسخ إلا إذا كان بمعنى الأمر أو النهي . ونقل القرطبي عن أبي الشجرى أن وقوع الخير بمعنى الأمر اتفق عليه أهل اللسان من غير خلاف بينهم . (انظر تفسير القرطبي ٣ - ١١٢ - ط دار الكتاب العربي) .

وقد بين علماء البلاغة أن إخراج الأمر في صورة الخير أبلغ ، لما فيه من تأكيد الأمر والإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله ، فكان المأمور امثل الأمر فيخير عنه موجوداً واقعاً . وهذه النكتة البدعية لا توجد في طلب الشيء بلفظ الأمر .

وإخراج النهي في صورة الخير فيه أيضاً تأكيد للنهي والإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى ترك النهي عنه ، فكان النهي بادر إلى احتساب النهي عنه فيخير عنه منفياً غير موجود . فإخراج النهي في صورة الخير متضمن لهذه النكتة اللطيفة التي لا توجد في إخراجها بلفظ النهي .

ولم يتنبه ابن العربي لهذه الدفينة على حد تعبيره ، فأنكر وقوعه

بمعنى الأمر أو النهي !! واحتج لدعواه بأن خير الله تعالى لا يجوز أن يقع بخلاف مخبره !! وحجته هذه تدل على أنه لم يفهم معنى هذه القاعدة ، ولم يدرك لها مغزى . ولو فهم معناها لاستحيا أن ينطق بهذا الهراء !

ذلك لأن الجملة الخبرية لها نسبتان ، نسبة كلامية تفهم من الكلام . ونسبة خارجية فإن طابقت النسبة الكلامية بالنسبة الخارجية في الإيجاب والنفي كان الكلام صدقاً وإلا كان كذباً . والخير إذا كان بمعنى الإنشاء كالأمر أو النهي ، لم يكن لنسبته خارج تطابقه ، فيكون كذباً كما هو مقرر في علم البلاغة ، وعلم المنطق . فليس للخير إذا كان بمعنى الأمر أو النهي نسبة خارجية أصلاً حتى يكون محتملاً للصدق والكذب فيلزم ما قاله من وقوع خير الله تعالى بخلاف مخبره .

وبدل على هذا أن علماء الأصول منعوا دخول النسخ في الخير المحض ، لما يلزم على ذلك من وقوع خير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف الواقع . وأجازوا نسخه إذا كان بمعنى الأمر أو النهي لأنه حينئذ لا يحتمل الصدق والكذب فلا يقع محذور في نسخه .

ولغفلة ابن العربي عما يعلمه كل قارئ لعلم البلاغة والأصول والمنطق أنكر وقوعه بمعنى الأمر أو النهي ، فاضطر إلى تقدير - شرعاً - في قوله تعالى : ﴿ فلا رفث ﴾ وفي كل خير وقع في القرآن دالاً على إيجاب أو تحريم فراراً من وقوع خير الله تعالى بخلاف مخبره !! وإضمار شرعاً في كل خير جاء في القرآن بمعنى الأمر أو النهي تفوت معه تلك النكت البدعية ، التي نبه عليها علماء البلاغة والمفسرون .

ثم إن الإضمار خلاف الأصل ، فلا يجوز إلا لضرورة توقف صحة الكلام أو صدقه عليه ، كما هو مدون في أصول الفقه . وحمل الخير

الدال على إيجاب أو تحريم على أنه بمعنى الأمر أو النهي لا يحتاج معه إلى تقدير شرعا بعد قوله تعالى : ﴿ فلا رفث ﴾ الآية
وامر آخر يبطل تقدير شرعا بعد قوله تعالى (فلا رفث) الآية وهو انه يرد عليه

إشكال لا سبيل إلى الجواب عنه ، ذلك لأن نفى الرفث والفسوق والجدال في الحج شرعا ، يحتمل التحريم ، والكراهة ، فتكون الآية مجملة ، تحتاج إلى قرينة تبين المراد من نفى تلك الأمور شرعا . بخلاف حمل الخبر فيها على النهي ، فإنها تكون حينئذ ظاهرة في تحريم ذلك ، لأن النهي حقيقة في التحريم ، حتى توجد قرينة تصرفه عنه .

وكذلك تقدير شرعا بعد قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ يجعل الآية الكريمة مجملة ، لأن إثبات التربص شرعا يحتمل الإيجاب والتدب ، فتكون دلالتها على وجوبه تحتاج إلى قرينة تبين أنه المراد ، بخلاف حملها على أنها بمعنى الأمر ، فإنها تكون حينئذ ظاهرة في وجوبه لأن الأمر حقيقة في الوجوب حتى يوجد دليل يصرفه إلى غيره .

ولا سبيل للانفصال عن هذا الإشكال إلا بما قاله علماء البلاغة ، وتبعهم عليه المفسرون والأصوليون .

« تناقضه في دعواه !! »

وبما بلغت النظر أنه أنكر أولا وقوع الخير بمعنى الأمر أو النهي في القرآن ، واحتج لذلك بعدم جواز وقوع خير الله تعالى بخلاف غيره ، ثم أنكر ثانيا وقوعه بمعنى الأمر أو النهي مطلقا في القرآن وغيره بدليل قوله ما وجد ذلك قط ، ولا يصح أن يوجد ، فإن الخير والنهي يختلفان حقيقة ، ويتضادان وصفا : (أحكام القرآن - ١ - ٥٦ - ط السعادة) . وهذا التعميم بعد ذلك التخصيص يلزم عليه إشكال آخر . وهو ما رأيته في الجمل الخيرية الواقعة بمعنى الأمر أو النهي في الدعاء مثل غفر الله لفلان ، ورحمه ، وشفاه ، وأطال عمره . ولا غفر له ولا رحمه

ولا شفاه ؟ فإن إخراج الأمر في الجمل الأولى المثبتة والنهي في الجمل الثانية المنفية في صورة الخير تفاؤلا باستجابة الدعاء ، حتى كأنه محقق يصح الإخبار بتحقيقه أمر معلوم مركز في طبائع الناس ، لا فرق في ذلك بين عالم وجاهل ، ولا بين عرى وعجمي ، فكل الناس يدعون بهذه الجمل الخيرية للأحياء والأموات .

ولا يحظر بيال أحد يدعو بها الإخبار بوقوع الرحمة ، والمغفرة ، وطول العمر ، بل لا يريد بها إلا الأمر أو النهي كإرحم أو اغفر أو لا ترحم أو لا تغفر .

فهل يدعى ابن العري في تلك الجمل الإخبارية الواقعة بمعنى الأمر أو النهي في الدعاء أنها خيرية حقيقة ؟!

فإن قال إنها خيرية حقيقة فإن من المعلوم ضرورة أن الدعاء لا يتحقق إلا بالطلب فهل يقدر بعد غفر الله لفلان - لفظ طلبا - ورحمه طلبا كما قدر شرعا بعد كل آية وقعت خيرا بمعنى الأمر أو النهي ؟ فإن التزم هذا التقدير بعد كل جملة خيرية دعائية فقد التزم ما يضحك الصبيان والعجائز به العلماء !!

وإن أذعن للحق الواضح الظاهر ظهور الشمس ليس دونها سحب فقد نقض دعواه وأبطلها لأن الموجة الجزئية تنقض السالبة الكلية !! أعني أن قوله : ما وجد الخير بمعنى النهي ولا يصح أن يوجد ينقضه إقراره بأن الجمل الخيرية الدعائية واقعة بمعنى الأمر أو النهي ، لأن الدعاء لا يتحقق بالخير وإنما يتحقق بالطلب ، فلا مفر له إذا من الإقرار بهذا !! على أنه تناقض في دعواه فصرح بوقوع الخير بمعنى النهي . قال عند كلامه على قوله تعالى : ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ﴾ [سورة آل عمران] . فائدتها النهي عن اتهمهم على مال .

(أحكام القرآن - ١ - ١١٥) فقد تناقض فاعترف وصرح بأن الخبر في هذه الآية الكريمة بمعنى النهي . وهذا كاف وحده في نقض دعواه نقضا محكما لا جواب له عنه . لأن الموجبة الجزئية ، هو الذى نطق بها فنقض بها هو نفسه سالبته الكلية المقدمة !! وكفى بهذا دليلا قاطعا على فساد دعواه وبطلانها .

وكم له من تناقضات في دعاويه ، بسبب تهجمه على الكلام في المسائل العلمية بدون روية وتبصر ، ومترى كيف تناقض في تحليله أكل المسلم الدجاجة التى قتل عنقها الكنانى في مواضع من كلامه .

ومن أخطائه الفاضحة الناشئة عن عدم تطبيقه للقواعد الاستدلالية قوله إن آية السيف وهى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ الآية ٥ من سورة التوبة ناسخة لمائة وأربع عشرة آية . أو مائة وأربع وعشرين آية في الصفح والعفو عنهم . (راجع البرهان للزركشى - ٢ - ٤٠ - ط الحلبي ، والإنقان للحافظ السيوطي - ٢ - ٢٤ - ط الحلبي) .

وزعمه هذا باطل ، وعن الدليل عاطل ، كما يتبين ذلك من وجوه :

أحدها : أنه مبالغة عظيمة في عدد الآيات المنسوخة لأنه إذا كانت

آية واحدة نسخت أربعاً وعشرين ومائة آية فإن الآيات المنسوخة إذا أضيف إليها هذا العدد المزعوم صار المنسوخ من القرآن يزيد على أربعين ومائة آية !!

وهذا خلاف الواقع ، فإن الحافظ السيوطي عد الآيات التى قبل إنها منسوخة ، فذكر إحدى وعشرين آية ، ثم استثنى آيتين ، وذكر أن الأصح فيها أنهما محكمتان فصارت الآيات المنسوخة عنده لا تزيد على تسع عشرة آية ، على خلاف فى بعضها ، (انظر الإنقان - ٢٣٠ - ٢ - ط الحلبي) . وقال العلامة الحجوى إن المتحقق من النسخ فى القرآن اثنتا عشرة آية أو نحوها . (راجع الفكر السامى - ٣٤ - ١ - ط المدينة المنورة) .

ثانياً : أن النسخ لا يثبت بالرأى والاجتهاد ، وإنما يثبت بنقل صريح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن النسخ يتضمن رفع حكم تقرر فى زمنه صلى الله عليه وآله وسلم ، وحرمة العمل به ، ونفيه عن الشريعة ، فلا بد فى ثبوته من نقل صريح عن الشارع بتواتر ، أو آحاد ، على خلاف فى ثبوته بنقل الآحاد .

وإذا كان علماء الأصول يرون أن قول الصحابى الذى شاهد التنزيل : هذا ناسخ لذاك لا يثبت به النسخ لاحتمال أن يقول ذلك عن اجتهاد ، فكيف يتصور عاقل قبول دعوى نسخ أربع وعشرين ومائة آية بآية واحدة عن ابن العربى الذى كثرت أخطاؤه كثرة كاثرة لا يجوز معها الالتفات إلى دعواه فضلاً عن قبولها .

ثالثها : أن من شرط المصير إلى النسخ تعارض الآيتين أو الحديثين على وجه لا يمكن معه الجمع بينهما . وذلك لا يتحقق إلا عند تحقق وجود الوحدات الثمان التى تشترط عند المناطقة فى التناقض ، والتى

منها اتحاد الوقت والحكم والمحل . وآية القتال وآيات الصفح والعفو عن الكفار لا تعارض بينها بوجه من الوجوه ، لأن آيات الصفح والعفو عن الكفار نزلت في وقت قلة المسلمين وضعف عدتهم ، وآية السيف نزلت في وقت كثرتهم وقوة عدتهم .

فالآيات الأولى محكمة في كل وقت يكون المسلمون في قلة وضعف علة . والثانية محكمة في كل وقت يكونون فيه في كثرة وقوة علة .

فسبب ورود هذه وتلك مختلف غير متحد ، فكيف يتصور النسخ الذي هو فرع عن التعارض ، مع اختلاف وقت ورودها وعدم اتحاد السبب ١٩

لست أدري ، هل جهل هذا الشرط الضروري من شروط النسخ المذكورة في أصغر كتاب من كتب أصول الفقه ومصطلح الحديث ١٩ فليس هو ممن يجهل ذلك في اعتقادنا ، لكن حبه لمخالفة الجمهور والقواعد العلمية ، عملاً بقاعدة خالف تُعرف ، هو الذي دعاه إلى هذه المبالغة في دعوى النسخ بلون تحقق شروطه ، كما خالف الجمهور ، بل الإجماع في تحليل الدجاجة المفتولة العنق ، الذي هو موضوع كلامنا في هذا الكتاب .

وقد رد الزركشي هذه المبالغة في دعوى النسخ فيما لا دليل على نسخه ، فقال : ما أمر به لسبب ثم يزول السبب كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والمغفرة ، من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحوها ، ثم نسخه إيجاب ذلك . وهذا ليس نسخاً في الحقيقة ، وإنما هو نسيء كما قال تعالى : ﴿ أَوْ نَنْسِئْهَا ﴾ فالنسيء هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون ، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر

في الأذى . وبهذا التحقيق تبين ضعف ما لُجج به كثير من المفسرين في آيات الأمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف ، وليست كذلك بل في من النساء ، بمعنى أن كل أمر ورد بحسب امتهاله في وقت ما ، لعله يجب ذلك الحكم ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر ليس نسخ ، وإنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتهاله أبداً ، وإلى هذا أشار شافعي في الرسالة إلى أن النبي عن ادخار لحوم الأضاحي من أجل الدافعة ورود الإذن فيه ، فلم يجعله منسوخاً ، بل من باب روال الحكم لروال الله ، حتى لو فجع أهل ناحية جماعة بمضرورة تعلق بأهلها النبي . انتهى ٢ - ٢٢ من البرهان في علوم القرآن . ونقل الحافظ السيوطي في إتيان ٢ - ٢١ - كلام الزركشي ، ولم يعزه إليه ، وأقره .

وازن بين كلام الزركشي المبني على النظر في القواعد الاستدلالية كلام ابن العربي الناشئ عن التهور والإعراض عن أحكام القواعد العلمية كما ادعاه .

ومن أخطائه العجيبة المخالفة للضروريات التي بعينها المستندون قوله في سراج المريد - مخطوط - في الاسم السامع والستين : يكفي كفى المتعلق بالادلة في الذب عن الملة . ان يعلم آيات التوحيد هي عشرة آلاف !!

ونحن نقول يكفي المتعلق بمعرفة أخطاء ابن العربي وتهوراته أن يقف على هذا السخف . فإن العلماء أجمعوا على أن آيات القرآن العظيم ستة آلاف آية . واختلفوا فيما زاد على ذلك . فستهم من لم يزد على هذا العدد . ومنهم من زاد عليه مائتين وأربع آيات . وقيل وأربع عشرة . وقيل وخمس وعشرون . وقيل وست وثلاثون . (راجع تفسير القرطبي - ١ - ٦٤ ط دار الكتاب العربي ، وتفسير ابن كثير

١ - ٧ - للاستقامة والإتقان للحافظ السيوطي - ١ - ٦٧ - ط
الحلي .

فالجمع عليه هو ما ذكرناه ، والمختلف فيه لا يزيد على مائتين وست وثلاثين آية . وأين هذا العدد من عشرة آلاف آية في التوحيد وحده كما زعم ابن العري ؟ ولعله لم أضف إلى آيات التوحيد آيات الأحكام ، والقصص ، والوعد والوعيد ، والأخلاق والأخبار وغير هذا مما اشتمل عليه القرآن فقال إن آياته مائة ألف آية أو تزيد !!

ومن أخطائه الساقطة ، قوله في سراج المريدين ، في تفسير : ﴿ خافضة رافعة ﴾ من أسماء يوم القيامة المعنى الحادى عشر ترفع عائشة على فاطمة ، وهى الرتبة الثانية عشرة فإن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مع عائشة ، وفاطمة مع على رضوان الله عليه . ه . !!

وتفسيره هذا يتضمن أخطاء عديدة :

أحدها : أنه تفسير اخترعه من عند نفسه ، ليس له فيه مستند أصلا ، كما يدل عليه .

الخطأ الثانى : وهو أن تفسير : ﴿ خافضة رافعة ﴾ بهذا المعنى المولّد المخترع لم يقله أحد من الصحابة والتابعين ، ولم يذكره أحد من المفسرين . فارجع إلى كتب التفسير على كثرتها ، واختلاف مشارب أصحابها ، فإنك لن تجد لهذا التفسير المراءى ذكرا ولا إشارة أو تلويحا إليه .

ثالثها : أنه يخالف لما قاله الصحابة والتابعون والمفسرون تبعاً لهم ، فإن المعانى التى ذكرها المفسرون فى معناها كلها ترجع إلى ما قاله عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، إن القيامة خافضة لأعداء الله إلى النار ، رافعة لأوليائه إلى الجنة ، انظر تفسير سورة الواقعة فى التفاسير كلها ،

خصوصاً تفسير ابن كثير . والدر المنثور للحافظ السيوطي ، لأنهما يتقلان تفسير الآيات عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، والصحابة ، والتابعين .

رابعها : أن حمل ما جاء فى القرآن العظيم عاما أو مطلقا على إنسان معين أو جماعة معينة باطل غير جائز ، لأن القرآن الذى أنزله الله لهداية الناس كافة لا يصح نظرا وشرعا أن يخص عمومهم ، أو يقيد مطلقه بإنسان دون آخر ، أو جماعة دون أخرى ، إلا بنص صحيح صريح من الشارع .

فما زعمه ابن العري فى تفسير : ﴿ خافضة رافعة ﴾ خطأ مفضوح ، بل جهل مكشوف .

خامس أخطائه الدأبة على أن له هوى وغرضا فى هذا التفسير الحرافى أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كانت له زوجات غير عائشة وبنات غير فاطمة فلماذا خص ابن العري الخفض بفاطمة دون سائر بناته ؟! وخص عائشة بالرفع دون سائر زوجاته صلى الله عليه وآله وسلم ؟!

لعل الباعث له على هذا التخصيص أن عائشة رضى الله تعالى عنها حاربت عليا عليه السلام فاخترع هذا التفسير لإغاية الشيعة وإرضاء النواصب لأنه كان منحرفا عن آل البيت النبوى الكريم !!

وقد أداه انحراجه عن السلالة النبوية الطاهرة المطهرة أن زعم أن الإمام الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وربحائه وسيد شباب أهل الجنة قتل بشرع جده !! يعنى أنه كان ظلما فى قتاله ليزيد ابن معاوية .

وقد تصدى لإبطال هذه القرية العلامة المؤرخ ابن خلدون فى

مقدمة تاريخه بما يثلج صدور المؤمنين ويغبط قلوب المنافقين !! (راجع مقدمته - ١٥٠ المطبعة البهية) وكيف تتفق دعواه ، أن الحسين قتل بشرع جده الدالة تصریحا لا تلويحا على أنه ظالم معتد في قتاله للعين يريد ابن معاوية ! إخبار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الحسين سيد شباب أهل الجنة ؟! فهل يعقل أن يكون الظالم المعتدى سيد شباب أهل الجنة ؟!

وفي مقابل هذا يكون اللعين يريد من أهل الجنة لأنه كان على الحق في قتاله للإمام الحسين !! فانظر كيف أوقعه انحرافه عن السلامة المشرفة واتباع الهوى في رد حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الحسين سيد شباب أهل الجنة ؟!

ومن يرد خبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا الرد الصريح الواضح لا يجهل عالم حكمه في الشريعة .

ومن مجازفاته ثناؤه ومدحه في العواصم من النقواصم ليريد ابن معاوية الفاسق الفاجر السكير الذي كان يقضى ليله ونهاره في المنع والملذات والردائل حتى عم ما كان يفعله من فسوق وعصيان أصحابه وعمله وانتشر بمكة والمدينة وغيرهما الغناء واستعملت الملاهي وأظهر الناس شراب الخمر كما هو مسطور في كتب التاريخ . (راجع مروج الذهب للمسعودي - ٣ - ١٥ ط دار الرجاء) . ويكفيه خزيا ومقتا وعارا أنه قتل سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقترب غير هذا من المخازي لعنة الله تعالى عليه .

ومع هذا يشئ عليه ابن العرف وبطريه في جرأة ووقاحة بدون حياة من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم !!

الخطأ الخامس : رعمه أن فاطمة مع علي عليهما السلام وليست

أخاتم المرسلين مناقض مناقضة صريحة واضحة لقوله تعالى : **مِنْ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ** [سورة الطور : ١٩] فإنه دال دلالة واضحة على أن المؤمنين يتفضل الله سبحانه عليهم بإلحاق ذريتهم المؤمنة بهم في الجنة ليتم سرورهم ويكمل فرحهم فكيف لا تكون ذرية خاتم وسيدهم التي منها فاطمة التي كانت أحب الخلق إليه معه في الجنة زوجها معها أيضا تبعا لها حتى يتم سرورها ؟ قال ابن كثير : **يخبر الله سبحانه في هذه الآية عن فضله وكرمه وامتنانه ولطفه وإحسانه أن المؤمنين إذا اتبعهم ذريتهم في الإيمان يلحقهم بآبائهم** **وله وإن لم يبلغوا أعمالهم لتقر أعين الآباء بالأبناء عندهم في منازلهم** **ع ينهم على أحسن الوجوه بأن يرفع الناقص العمل بكامل العمل** **فخص ذلك من عمله ومنزله للتساوى بينه وبين ذلك ، ولهذا قال :** **أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ** **وعن ابن عباس** **إن الله ليرفع ذرية المؤمن في درجته وإن كانوا دونه في العمل لتقر عينه ثم قرأ الآية . ورواه البزار عن ابن عباس مرفوعا ، قال** **كثير : هذا قول الشعبي وسعيد بن جبیر وإبراهيم وقتادة وأبو صالح** **ع بن أنس والضحاك وابن زيد ، وهو اختيار ابن جرير انتهى** **س .**

وقد جاء في السنة النصوص الصريحة في أنها وولديها الحسن وسين وزوجها سيكونون معه صلى الله عليه وآله وسلم في منزلة في الجنة . (انظر مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي - ٩ - ١٧١ - ١ - ط دار الكتاب) .

بهذا يتبين أن تفسيره المخترع لخافضة رافعة مخالف للقرآن والسنة سير ابن عباس وجماعة من التابعين .

وما أوقعه في هذا التفسير المولد المتدع إلا هواه كما سبها عليه فيما تقدم وإلا فإنه لا تخفى عليه الآية المتقدمة وما فسر بها به ابن عباس والتابعون مما يطل تفسيره وينقضه نقضا لا سبيل إلى الجواب عنه كما لا تخفى عليه الأحاديث الدالة على أنه اخترع ذلك التفسير لهوى وغرض في نفسه !!

وقد باء بالإثم العظيم بهذا التفسير الذى ليس له فيه مستند مع مخالفته للآية الكريمة والسنة ولقول ابن عباس وجماعة من التابعين كما يدل عليه حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » [رواه أبو داود والنسائي والترمذى وصححه] واتفق العلماء على أن هذا الوعيد الشديد وارد في حق من يفسر القرآن بالرأى الذى يكون له فيه هوى وميل بدون مستند من القرآن أو السنة أو أقوال الصحابة أو التابعين الذين رووا عنهم التفسير أو بدون دراية بالأصول والقواعد العلمية التى يجب الرجوع إليها في التفسير إذا لم يرد فيه منقول .

فهل فعل ابن العرى شيئا مما قاله العلماء في هذا التفسير المتدع ؟!

الجواب تعلمه مما ذكرناه فيما مر بك !

ثم بعد هذه الأخطاء الشنيعة التى تضمنها ذلك التفسير فإن فيه خطأ أشنع وغلطا أقبح من أخطائه تلك . ذلك هو ما فيه من قلة الأدب والإساءة إلى بنت رسول الله سيدة نساء العالمين وسيدة نساء الجنة وأحب الخلق إليه صلى الله عليه وآله وسلم فإنها لو ووجهت بما قاله ابن العرى لوجدت موجدة عظيمة واستاءت أشد الاستياء من كلامه الخالى من الأدب واللباقة .

وقد أخرج البخارى في صحيحه عن المسور بن مخرمة أن رسول

صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فاطمة بضعة منى فمن أغضبها شئ » واستدل به السهيلي على أن من سبها يكفر وتوجيه أنها تغضب سبها وقد سوى بين غضبها وغضبه ومن أغضبه صلى الله عليه وآله وسلم يكفر . (راجع الفتح للحافظ - ٨ - ١٠٦ - ط الحلبي) .

سبها لا يختص بسبها بل يتحقق بكل ما فيه حط وتنقيص لقدرها لها السامية لأن هذا الأمر مركز في طبيعة البشر . وتفسير ابن العرى المتفترى متحقق فيه ذلك فإذا لم يكن لغضابها كفرا فهو من أكبر أئمة .

فكما باء بالإثم وتحقق فيه الوعيد المتقدم في حديث : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » تحقق فيه أيضا ما دل عليه حديث إغضبها من إثم عظيم ووعيد شديد . وبجأزائه وتهوراته في أقواله التفسير والحديث والأصول والأخبار التى ذكرها في رحلته وكتبه مرة وبعضها يشعر أنه كان يتزبد في أخباره كما كان يفعل في العلم . فما دعا علماء عصره الذين رأوه وخبروا أحواله وأقواله إلى صد من الأخذ عنه ونصحه بالأخذ عن غيره .

قال ابن الأبار في التكملة في ترجمة عبد الله بن محمد التادلى سى : ودخل الاندلس في آخر الدولة اللثونية ولقى أبا بكر بن العرى سبيلية وهم بالسماع منه فصدده عنه الفقهاء للتباعد الذى كان بينهم جالوه على ابن بكر بن طاهر راوية أى على الغساني . وفي تكملة ابن بار أيضا في ترجمة الزاهد أى عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن هذ ، ولازم ابن العرى نحو من ثلاثة أشهر ثم تخلف عنه !!

فقل له في ذلك فقال : كان يدرس وبغلته عند الباب ينتظر كؤوب إلى السلطان !! (راجع نفح الطيب للمقرئ - ٢ - ٢٣٦) .

ك النصوص لأنها المعيار الذى يعرف به الاستنباط الصحيح الذى لا وجه إليه النقد والاعتراض .

لأن النصوص قد تتعارض ظاهراً فيدل نص على تحريم شيء ويدل آخر على حله مثلاً . كما في هذه المسألة التى نحن بصدد البحث فيها .

فقواعد هذا العلم هى الحصن الحصين لمنع الاضطراب والفوضى أخذ الأحكام من الأدلة الشرعية .

فمن لم يتحاكم إليها ويطبقها عند تعارض النصوص وقع في أحد ور ثلاثة لا مفر منها إما أن يعمل بها مع تعارضها ويلزم عن ذلك أن يكون الفعل محرماً مباحاً في زمن واحد من شخص واحد . وهذا جمع بين ضدتين محال وقوعه في الشريعة وإما أن يعمل بالنص الموافق لهواه يلغى ما لا يوافقه . وهذا ما فعله ابن العرى فإنه احتج لدعواه بالآية وافقة لهواه وأعرض عن الآيات والأحاديث والإجماع الدالة على نقيض دعواه .

وقلده المحللون للحكم المستورد جاهلين جهلاً مكعاً أن فتواه لا يجوز العمل بها عقلاً وشرعاً لأنها مبنية على ترجيح الدليل الدال على الحل على الأدلة الدالة على الترجيح بدون مرجح وذلك محال عقلاً وشرعاً . ما توهمه مرجحاً للدليل لا يساوى شيئاً ولا يصح أن يكون مرجحاً كما ستره إن شاء الله تعالى .

وأما أن يشكل عليه أخذ الحكم من الدليل لأنه إذا نظر في دليل جده دالاً على الإباحة وإذا نظر في آخر ألفاه دالاً على التحريم فلا يدري طريقاً للانفصال عن هذا الإشكال !

وهذا ما وقع لذلك الأستاذ الذى أفتى بحل اللحم المستورد فإنه

وقال القاضى عياض - وقد سمع منه وجالسه - في ترجمته من معجمه المسمى بالغنية : ولكثرة حديثه وأخباره وغريب حكاياته ورواياته أكثر الناس فيه الكلام وطعنوا في حديثه !! (انظر نفع الطبيب - ٢ - ٢٣٦) .

السبب الباعث على ذكر بعض أخطاء ابن العرى

من قرأ المقالات المنشورة في المجلات والجرائد الصادرة بالشرق والمغرب التى أحل كاتبوها اللحم المستورد من أوروبا ولو كان غير مذكى وجد أن كاتبها جعلوا دعوى ابن العرى حل أكل المسلم للدجاجة التى قتل عنقها الكتانى دليلاً قطعياً على حل اللحم المستورد من أوروبا ولو كان ميتة غير مذكى .

هذا ما دعانى إلى ذكر بعض أخطائه المكشوفة المفصوحة التى لا طب ولا علاج لها تنبيهاً لأولئك الذين تلقفوا دعواه بالإذعان والتسليم وانخلوها حجة لتحليل المحرم تحريماً قطعياً على أن من صدرت منه تلك الأخطاء الواضحة المضحكة التى لا تصدر من المبتدئين في طلب العلم لا يجوز نظراً وشرعاً الاعتماد على قوله والاستناد إلى رأيه في مسألة ذات خطر عظيم جسيم لأنها تتعلق بإباحة ما ثبت تحريمه بالقرآن والسنة والإجماع إلا بعد النظر التام والبحث المستوعب في الدليل الذى استند إليه والأدلة التى لها تغلق وارتباط به من أصول الشريعة وعرضها على قواعد التشريع . لهذا كان المنهج العلمى لأخذ حكم واقعة من الآية أو الحديث أو منهما مع استيعاب البحث والنظر في النصوص التى لها ارتباط بالآية أو الحديث الذى يريد الباحث أخذ الحكم منها ثم الرجوع بعد هذا إلى قواعد أصول الفقه والقواعد الكلية الشرعية وتحكيمها فيما دلت عليه

رأى الآيات متعارضة في الدلالة على حكمه ففر إلى تسامح الإسلام ليتخلص من التعارض الذي لم يعرف مسلكا للجواب عنه . وقد نبهنا فيما مر بك على أن تسامح الإسلام لا يفيد في ذلك !! وأنه لو كان يعلم قواعد الأصول ، لعلم المخرج من الإشكال الذي دفعه إلى الالتجاء إلى تسامح الإسلام مستترا لجهله طريقة الجمع أو الترجيح بين الآيات المتعارضة في مسألة فتواه !!

ولهذا قال بعض العلماء أن للإمام الشافعي منة عظيمة على جميع من جاء بعده من العلماء بوضعه أصول الفقه الذي نظم كيفية استنباط الأحكام من الأدلة وأزاح عنهم كل ما يعرض عند أخذ الحكم من النصوص من حيرة وإشكال . فمن أتقن هذا بضبط قواعده وأحكم تطبيقها سلم من التناقض والاضطراب عند العمل بالنصوص . وسرى كيف وقع لابن العربي أخطاء غريبة مثمرة للضحك بإهماله تطبيق قواعد الأصول على ما احتج به لفتياه في مسألة الدجاجة المفتولة العنق !!

ولو أنني لم ألتزم في بحثي هذا المنهج العلمي الذي بينته ما كنت أستطيع تبين أخطائه ولسلّمت دعواه كما سلمها أولئك الذين سلموها وقلدوه فيها تقليدا أعمى فكتبوا المقالات في تحليل المحرم تحريما قطعيا لأنهم لم يهجووا في كتابهم في تحليل اللحم المستورد المنهج العلمي الذي كان واحدا عليهم أن يهجووه حتى يعلموا هل ما زعمه حق أم باطل صواب أم خطأ فضلوها وأضلوا وهم لا يشعرون ! وبعد هذا التمهيد الذي يفيد قارئ هذا البحث ويبين له الفرق الواضح بين المنهج العلمي الذي ساكناه فيه والمنهج الذي نهجه أولئك المخطئون المخللون للمحرم تقليدا لرسالة ابن العربي غير باحثين ولا ناظرين فيما قال لتفديسهم لمن قال .

وإن سأنقض دعواه نقضا محملا ثم أنعه بنقض مفصل يزيل كل

منه ويرفع كل لبس حتى يظهر الحق ويضمحل الباطل ويزهق .
والله سبحانه أسأل الإعانة والتوفيق .

القاضي أبو بكر بن العربي الماعزى المالكي أول من أحل للمسلمين أكل لحم الحيوان الذى قتله الكتانى بغير ذكاة

قال فى أحكام القرآن : ولقد سئلت عن النصرانى يقتل عنق جاجة ثم يطبخها هل تؤكل معه أو تؤخذ طعاما منه ؟ فقلت : تؤكل بها طعامه وطعام أجباره ورهبانه وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا . ولكن أباح طعامهم مطلقا وكل ما يروونه فى دينهم فهو حلال لنا إلا ما نهيهم الله فيه . ولقد قال علماؤنا أنهم يعطوننا أولادهم ونساءهم ملكا الصلح فيحل لنا وطوهم فكيف لا تحل ذبائحهم والأكل دون الوطء الحل والحرمه ؟ انتهى (١ - ٢٣٠ - ط السعادة) .

نقض كلامه نقضا مجملا

وكلامه هذا يؤيد ما نبهنا عليه مرارا فيما مر بك أنه يتجه على تحول فى أحكام الشريعة بدون روية وتأمل وبحث فى الأدلة والقواعد لاستدلالية التى لها تعلق وثيق بالمسألة التى يبدى فيها رأيه حتى يتبين له ما رأى صواب أم خطأ ولهذا اشتمل كلامه على أخطاء متتابعة يأخذ بعضها بحجزة بعض حتى تنتهى إلى مناقضة نتيجة دعواه للدليل الذى احتج به !

الخطأ الأول الذى اشتمل عليه كلامه أنه لم يشر إلى الآيات الأحاديث والإجماع المناقضة المخالفة لدعواه .

لك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية !!

وقد ثبت كذبهم بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع علمهم
بصدق نبوته وتوقعهم تكذيب الله إياهم فلم يخشوا الفضيحة مع تحقق
دينهم ثم اعترفوا به !!

فقى صحيح البخارى ومسلم عن عبد الله بن عمر أن اليهود أتوا
نبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل وامرأة منهم قد زنيا فقال : « ما
تكون في كتابكم ؟ » فقالوا : نسخم وجوههما ويجزيان قال : « كذبت
فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين » ، فجاءوا بالتوراة
فجاءوا بقارىء لهم فقرأ حتى إذا انتهى إلى موضع منها وضع يده عليه
سئل له : ارفع يدك فرفع يده فإذا هي تلوح ، فقال أو قالوا : يا محمد إن
ما الرجم ولكننا كنا نتكاثمه بيننا فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وآله
سلم فرجما. فإذا كذبوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحضرة
كيف لا يكذبون مع غيره حتى يقبل قولهم أن الدجاجة المفتولة العنق
لال في دينهم كما زعم ابن العري لما

وأخرج البخارى في صحيحه عن أنى هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم
قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم » . وقد قال العلماء أن ما
خبرنا به أهل الكتاب مما يخالف شريعتنا لا نصدقهم فيه بل يجب
كذبهم ، قال ابن كثير الأحاديث الإسرائيلية على ثلاثة أقسام :
أحدها : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك
صحيح .

والثاني : ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه .

والثالث : ما هو مسكوت عنه لا هو من هذا القليل ولا هو من

الخطأ الثاني : أن احتجاجة بقوله تعالى : ﴿ وطعام الذين أوتوا
الكتاب حل لكم ﴾ لأن الدجاجة التي قتل عنقها الكتانى طعامه وطعام
أخباره ورهبانه يلزمه أن يقول يحل أكل المسلم للحم المختزير وشرب
الخمر وأكل الربا لأنها طعام الكتانى وطعام أخباره ورهبانه .

الخطأ الثالث : قوله وإن لم يكن قتل العنق ذكاة في ديننا استدراك
ساقط على الله سبحانه فإنه قال في كتابه بعد أن ذكر تحريم الميتة والمنخنقة
وما عطف عليهما : ﴿ إلا ما ذكيت ﴾ [سورة المائدة : 3] وهو نص
تسريح في تحريم أكل المسلمين للحيوان المباح بغير ذكاة . وجعله قتل العنق
سببا لحل الدجاجة مخالف لنص الآية الكريمة ووضع لذكاة أخرى يحل بها
الحيوان لم يذكرها الله تعالى في كتابه !!

لهذا تكرم علينا ابن العري في جرأة عجيبة باستدراكها !!
ولعله لم يقرأ في العشرة آلاف آية الخاصة بالتوحيد فيما زعم
ونقلناه عنه فيما مر ، قوله تعالى : ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ [سورة
مريم : ٦٤]

الخطأ الرابع : قوله ولكن الله أباح طعامهم مطلقا فإنه دال - كما
نهى عليه - على تهجمه على القول في أحكام الشريعة وتفسير القرآن
بمجرد رأيه من غير نظر في أصول التفسير وقواعد أصول الفقه كما ستعلمه
مفصلا .

الخطأ الخامس : قوله وكل ما يروونه في دينهم فهو حلال لنا فإنه
دال على نهوه في دعواه غير عالى ولا مكثرت بالنصوص التي تنقضها
وتبطلها لمخالفته المنهج العلمى الذى كان يجب عليه سلوكه على ما نهى
عليه فيما مر بك !! إذ كيف يقبل قول أهل الكتاب أن الدجاجة المفتولة
العنق حلال في دينهم بعد إخبار الله سبحانه أنهم حرموها وبدلوا كما أخبرت

ذاك ، فلا تؤمن به ولا تكذبه وتجاوز حكايته . (انظر تفسير ابن كثير ١ - ٤ - ط الاستقامة) . وقال الحافظ في شرح حديث لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم : لم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بخلافه . نبه على ذلك الشافعي رحمه الله تعالى . (فتح الباري ٩ - ٢٣٧ - ط الحلبي) . وقد أجمع العلماء على أن شرع من قبلنا لا يجوز العمل به إذا كان شرعنا مخالفا له حتى أن ابن حزم حكم بكفر من قال بذلك وارتداده عن دين الإسلام كما سيأتي في كلامه الذي سنتقله آخر هذا البحث .

فدعوى ابن العربي أن كل ما يراه أهل الكتاب في دينهم فهو حلال لنا إلا ما كذبهم الله فيه جهل منه أو تجاهل للنصوص المتقدمة والإجماع الدالة دلالة قطعية على تحريم العمل بما يروونه في دينهم إذا كان مخالفا لشريعتنا وقوله : إلا ما كذبهم الله فيه نقض واضح منه لدعواه أن كل ما يروونه في دينهم فهو حلال لنا ، لأن القرآن والسنة والإجماع دلت على تكذيبهم فيما صدقهم ابن العربي في حله فعاد هذا الشرط على دعواه بالنقض والإبطال كما ترى .

وإلا فما وجه تصديقهم في أن المنخنقة ومفتولة العنق والموقوفة حلال عندهم ، وعدم تصديقهم في أن الميتة ولحم الخنزير والدم المسفوح والخمر حلال عندهم ١٢ فلا جواب له عن هذا الإشكال إلا بأحد أمرين : إما أن يصدقهم في أن جميع هذه المحرمات حلال عندهم فيحل للمسلم أكلها وإما أن يكذبهم في أن جميعها حلال عندهم فيحرم على المسلم أكلها .

أما تصديقهم في أن المنخنقة والدجاجة المفتولة العنق والموقوفة

عندهم فيحل لنا أكلها ، وتكذيبهم في أن الميتة ولحم الخنزير والدم حلال عندهم فيحرم علينا أكلها فهو تحكم واضح لأنه تفريق متاثلات في الحكم بالقرآن والسنة والإجماع . وهو باطل عقلا عا وعرفا !!

الخطأ السادس : قوله يعطوننا أولادهم ونساءهم ملكا في الصلح لنا ، وطوئهم فكيف لا تحل ذائحهم الخ .. فإنه دال على أنه كان لعقله عند كتابته هذا السخف وتقريره هذا الهذر كما يتبين ذلك من قوله :

أحدها : أن من شرط قياس الفرع على الأصل في حكمه أن لا ينال الفرع منصوصا على حكمه بعموم أو خصوص والفرع في نفسه - وهو الحيوان المقتول بغير ذكاة - منصوص على تحريمه بالعموم بخصوص كما سيأتي بيانه . فقياسه قياس في مقابلة النص وهو فاسد غير صحيح بإجماع أهل العلم .

ثانيها : أن من شرط إلحاق الفرع بالأصل في حكمه أن لا يباين موضوع الأصل موضوع الفرع في الأحكام كقياس البيع على النكاح بعكس . وهذا شيء مقرر في أصغر كتب الأصول (انظر مفتاح أصول للشريف التلمساني - ١٥٢ - ط الخانجي) . وهو من أصغر كتب الأصول على مذهب مالك الذي يقلده ابن العربي وموضوع أصل وموضوع الفرع في قياسه متباينان كما هو واضح .

ثالثها : أن قياسه لا جامع فيه بين الفرع والأصل لأن العلة في فرع - وهو تحريم ما قتله الكتاني بغير ذكاة كالخنق - هي كونه خبيثا ضرا . والعلة في الأصل كونه طيبا لأن ما قتله الكتاني بالخنق ونحوه محرم فحبه وبضرته . ووطء النساء المأخوذات صلحا حلال بالكتاب والسنة

ملوه بغير ذكاة .

والإجماع لطيه .

وهذا الإعراف الصريح الواضح بالحق الذى عليه إجماع الأمة

فبين بهذه الوجوه أن قياسه فاسد باطل من أصله لعدم تحقق صحة القياس فيه فكيف يكون قياسا أولويا كما يدل عليه كلامه

إجماعا كان يغنينا عن معاناة نقض دعواه ببراهين أخرى بعد هذا الإقرار

صرح منه بالحق لكننا مع هذا سنقيم من البراهين الساطعة والدلائل

باطلة ما ينقض دعواه نقضا محكما مستندا بالآيات القرآنية والأحاديث

بوية والإجماع والقواعد الأصولية والقواعد الكلية الشرعية حتى لا

يكون شبهة ولا عذر لأولئك الذين قلدوه واتخذوا خرافته حجة قطعية على

أهل الحرم المعلوم تحريمه بالضرورة في شريعتنا .

« مناقضة نتيجة أدلته لدعواه »

من أغرب وأعجب ما في استدلاله المتصور أن الدعوى التى أح

لها بما بينا ما فيه من مخالفة للنصوص والإجماع وقواعد الاستدلال

سبيل الإجمال فيما مر بك هى حل الدحاجة التى قتل عنقها الكتانى وح

كل ما يروونه في دينهم .

« نقض كلام ابن العري نقضا مفصلا »

هذه هى الدعوى التى احتج لها ثم لما ذكر نتيجة تلك الأدلة أتى

مناقضة مناقضة مفصولة لدعواه فقال : فكيف لا تحل ذبائحهم

لدعواه التى احتج لها هى حل ما قتله الكتانى بغير ذكاة . ونتيجة أدلتها

هى حل ذبائح أهل الكتاب !!

لا جدال في أن هذه النتيجة مناقضة للدعوى مناقضة لا لبس

فيها . لأن موضوع النزاع هو حل ما قتله أهل الكتاب بغير ذكاة . أما

ذبائحهم فلا ينزع أحد في حلها بل حكى ابن المنذر في كتاب

الإجماع - ٦٩ - ط دار طيبة وابن قدامة في المغنى - ٨ - ٥٦٧ ط

المنيرة الإجماع على حل ذبائحهم فاستدل به هذا شبيه باستدلال من قال :

« كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، لكن الشمس طالعة

فالليل موجود » !!

فما أراه إلا قد تحقق فيه المثل - يكاد المريب يقول خذوني - فقد

أخذناه بلسانه واعترافه بذلك الاستفهام الإنكارى إذ قال بعد استدلاله -

فكيف لا تحل ذبائحهم - فإن الحلال الذى احتج له هى ذبائحهم لا ما

قدمنا فيما مر بك نقضا مجملا لدعواه ودليلها بين ما فيها من

لفظة للنصوص القطعية والقواعد الإستدلالية ومناقضة الأدلة التى استدلت

لدعواه واعترافه بأن الحلال الذى استدلت له هى ذبائح أهل الكتاب لا

قتلوه بغير ذكاة فرجع إلى الحق في نتيجة مقدماته عن الباطل الذى قرره

أول كلامه . وذلك دال على ما نهينا عليه مرارا فيما سبق على أنه

يجمع على القول فيما يراه بدون روية ونظر فيما له اتصال وثيق من

نصوص وقواعد استدلالية بما يبدى رأيه فيه !! لهذا يقع في أخطاء فاضحة

ناقضات ساقطة من التنبيه على بعضها في مقدمة هذا البحث .

« حقيقة الذكاة شرعا »

لا يخفى أن مناقشة كلام ابن العربي تدور كلها حول الحيوان المذكى الذى يحل أكله والحيوان الميت الذى يحرم أكله .

وتعريف حقيقة الذكاة شرعا يفيد قارىء هذا البحث إذ به تبين له النتيجة الصحيحة الموافقة للأدلة التى سنذكرها وفساد مقدماته ونتيجتها .

واقصر على ما عرفها به ابن العربي نفسه قال : إن الذكاة عبارة عن انهدار الدم وفري الأوداج فى المذبح . والبحر فى المنحور والعقر فى غير المقدور عليه . (أحكام القرآن - ١ - ٢٢٤ - ط السعادة) . وسأقضى مزيد بيان لحقيقتها لغة وشرعا . وأجمع العلماء على أن كل ما لم يذك فهو ميتة لا يحل أكله سواء مات حتف أنفه أو بسبب ، كالخنق ، ولى العنق والضرب ونحو هذا فكل هذا لا خلاف فى أنه ميتة محرمة إلا ما استثناه النص من حل ميتة السمك والجراد ، وحلها للمضطر فى ضوء هذا التعريف لحقيقة الذكاة والميتة شرعا . سنناقش كلام ابن العربي مناقشة تبين الحق من الباطل والصواب من الخطأ فيما زعمه وزعمه مقلدوه من حل اللحم المستورد وإن كان غير مذكى .

« مخالفته لضروريات قواعد الاستدلال »

سلك ابن العربي فى تحليله أكل المسلم للدجاجة التى قتل عنقها كتابا مسلکا مخالفا للقواعد الاستدلالية الضرورية !!

ذلك لأنه احتج لرأيه الواهن بعموم قوله تعالى : ﴿ وطعام الدين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ [سورة المائدة : ٥] وأعرض لإعراضا كليا عن عموم قوله تعالى : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله ﴾ [سورة البقرة : ١٧٢] وعموم قوله تعالى : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به ﴾ [سورة الأنعام : ١٤٥] وعموم قوله تعالى : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ﴾ [سورة النحل : ١١٥] وقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخقة والموقوذة والمتردة والنطيحة ﴾ الآية [سورة المائدة : ٣] فهذه العمومات معارضة كلها لعموم الآية التى احتج بها . وترجيحه لعموم آية حل طعام أهل الكتاب على عموم هذه الآيات ترجيح بدون مرجح وذلك تحكم باطل عقلا وشرعا .

لأن عموم آية حل طعام أهل الكتاب دال على حل أكل المسلم ما قتله الكتابى بغير ذكاة . وعموم الآيات المتقدمة دال على تحريم أكل المسلم ما قتله الكتابى بغير ذكاة . فعموم الآية التى احتج بها وعموم الآيات المتقدمة تعارضا فيما قتله . الكتابى بغير ذكاة والمقرر فى أصول الفقه أن العمومين إذا تعارضا فى الدلالة على الحكم لا يجوز العمل بأحدهما بدون مرجح إذ ليس العمل بأحدهما أولى من العمل بالآخر . لقد كان واجبا عليه أن يذكر المرجحات لعموم الآية التى احتج بها لرأيه على عموم الآيات الدال على تحريم ما قتله الكتابى بغير ذكاة . لكنه لم يشر بمجرد إشارة إلى ذلك فلست أدري هل خفيت عليه تلك الآيات المتعددة التى تكرر ذكرها فى سور عديدة كما رأيت فيما مر بك أم أنه تغافل عنها عن قصد ليسلم له رأيه الذى أحل به محرما لا خلاف فى تحريمه !!

فإن كان الاحتمال الثاني هو الصحيح فلك خيانة علمية عظيمة لا
مبرر لها أصلا إلا الانتصار لرأيه الباطل بالباطل !!

الدلائل المرجحة لآيات التحريم على آية التحليل

وقبل ذكرها ينبغي أن تعلم أني إنما سأذكرها على تسليم دعوى
ابن العربي أن الميتة من طعام أهل الكتاب وإلا فإن الميتة ليست من
طعامهم لأنها ليست حلالا في دينهم كما سأبينه لتعلم أنه يثور في آرائه
تهورا غريبا عجيبا ينتهجم على القول فيما لا يحيط به علما !!

الدليل الأول على رجحان عموم الآيات الدال على تحريم ما قتله
الكتاني بغير ذكاة على عموم الآية التي احتج بها تعدد الآيات الدالة على
تحريم الميتة مطلقا سواء كان موتها حتف نفسها أم بفعل مسلم أم كتاني أم
غيره .

الدليل الثاني على رجحان عموم الآيات المخمرة أن تحريم الميتة
تحريما عاما مطلقا مؤكدا بأنواع من المؤكدات في الآيات المتقدمة .

(أحدها) : حصر التحريم في الميتة وما عطف عليها « بأنما » في
سورة البقرة . وآية سورة النحل . « لا » و « لا » في سورة الأنعام .
(ثانيا) : تقديم تحريم الميتة في الآيات الثلاث وآية سورة المائدة
فإنه دال على العناية بالحكم وذلك دال على تأكيده .

(ثالثا) : تكرار النص على تحريمها في الآيات الأربع فإنه دال
على تأكيده أيضا .

(١) عقدت في الأصل الذي اختصرت منه هذا البحث فضلا ببيدتي فيه أن ما قتل من الحيوان بغير ذكاة
محرّم منذ عهد آدم عليه السلام ولم يكن خلا في شريعة من الشرائع السابقة . وذكرت الأدلة على ذلك
ثم رأيت حذفه لطوله اكتفاء بما ذكرت في هذا البحث المختصر .

(رابعها) : النص على تحريم المنخقة والموقودة والمتردية والنطيحة
في آية المائدة والمنخقة هي التي تموت خنقا بأي شكل كان . وقال
ابن العربي : والمنخقة هي تخنق بحبل بقصد وبغير قصد أو بغير حبل .
(أحكام القرآن ١ - ٢٢٢ - ط السعادة) . والموقودة : التي تقتل
ضربا بالحجر أو الخشب أو مسدس أو الكهرباء . والمتردية : هي
الساقطة من جبل أو في بحر . والنطيحة : هي التي تنطحها بهيمة أخرى
فتموت .

ففي النص الخاص على تحريم هذه الأشياء مع اندراجها في الميتة لأن
كل ما مات بغير ذكاة فهو ميتة تأكيد واضح لعموم آيات التحريم كما أن
فيها النص على تحريم المنخقة التي زعم ابن العربي حلها إذ لا فرق بين
الخنق ولئي العنق وقد قال هو نفسه أن المنخقة داخلة في الميتة . (أحكام
القرآن - ١ - ٣١٦) ثم مع اعترافه هذا ، يحل للمسلمين الدجاجة التي
قتل عنقها الكتاني مع عدم وجود أي فارق بين الخنق وقتل العنق .

الدليل الثالث على رجحان عموم آيات التحريم حديث ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما قال : تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت فمر
بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « هلا أخذتم إهابها
فدبغتموه فانتفعتم به ؟ » فقالوا : إنها ميتة . فقال : « إنما حرم أكلها » .
[رواه البخاري ومسلم وغيرهما] . فقد حصر صلى الله عليه وآله وسلم
تحريم الشاة الميتة في أكلها « بأنما » وذلك دال دلالة واضحة على تحريم
الميتة تحريما عاما مطلقا . وفي ذلك تأكيد لعموم التحريم الذي دلت عليه
الآيات المتقدمة .

الدليل الرابع على رجحان عموم الآيات المتقدمة أن عموم آية
حل طعام أهل الكتاب وشموله لما قتله الكتاني بغير ذكاة - على تسليم
شموله له - عموم عارض لأن الآية جاءت في سياق رفع الحرج عن

الميتة ﴿ لفظ عام . وقد تقرر في أصول الفقه أن مدلول العام كلية أى محكوم فيه على كل فرد من أفرادها مطابقة لإثباتها أو سلبها . فيكون معنى قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ تحريم كل فرد من أفرادها سواء كان موتها حتف أنفها أم بختنق أم قتل عنق أم بصعق كهربائى أم بغير ذلك وسواء كان قاتلها مسلما أم كتابيا أم مجوسيا أم غيره . هذا ما يدل عليه عموم الميتة في الآية الكريمة كما تدل عليه القاعدة الأصولية المتقدمة يؤيد هذا .

الدليل السابع وهو أن عموم الأشخاص في قوله تعالى ﴿ عليكم ﴾ يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والباق كما هو مدون في مبحث العام من أصول الفقه فيكون تحريمها في حق الأشخاص دالا على تحريمها في كل حال وزمان ومكان ، ومن الأحوال حال قتلها بفعل أهل الكتاب بغير ذكاة على ما تدل هذه القاعدة الأصولية .

الدليل الثامن من أدلة رجحان آيات تحريم الميتة تحريما عاما قوله تعالى بعد ذكر تحريم الميتة والمنخقة والموقوذة الآية : ﴿ إلا ما ذكيتم ﴾ [سورة المائدة : ٣] فإنه دال على أن ما لم يذك يجرم أكله مطلقا سواء قتله مسلم أم كثنى لأن الإشتاء معيار العموم على ما هو مقرر في علم الأصول .

فلا يجوز تخصيص هذا العموم بأى صورة من الصور إلا ما استثناءه النص من حل ميتة السمك والجراد فكل حيوان لم يذك الذكاة المعروفة في شريعتنا فهو محرم مطلقا ما عدا الصورتين المذكورتين لقيام الدليل على استثنائهما من تحريم الميتة .

أما حلها للمضطر الذى يخاف على نفسه الهلاك من الجوع فهو ليس مستثنى من الميتة وإنما هو مستثنى من ضمير الخطاب في قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم ﴾ كما نبهنا عليه فيما سبق .

فصلت بآيات متعددة وبالإجماع . فضعف دلالاتها على جميع الأفراد متفق عليه . بخلاف آية تحريم الميتة لأنها لم تخصص إلا بميتة السمك والجراد على خلاف فى تخصيصها من عموم آية تحريم الميتة . فإن من الكلمة من محرم ميتة كما هو ظاهر فى الآية .

المؤمنين في أكل طعامهم وذلك بحتمل احتمالا قويا عدم إرادة دخول الميتة فيما يباح من طعامهم بخلاف عموم آيات تحريم الميتة فإنه شامل لما قتله الكثنى شمولاً أصليا لأن آيات التحريم سبقت لبيان المحرمات وعدها على سبيل الاستقصاء حتى قال بعض الأئمة بإباحة ما لم يذكر فيها من التلثة إلى القيل لاستيفائها لما يحرم أكله . وفرق واسع ويون شاسع بين عموم عارض وعموم أصلى لأن الآية التى احتج بها ابن العرى واردة في بيان حل طعام أهل الكتاب . والآيات الدالة على تحريم الميتة واردة في بيان المحرمات وعدها على وجه الاستقصاء .

ورجحان العموم الأصلى على العموم العارض لا يحادل فيه إلا مكابر منكر للدميات أو جاهل لا يفرق بين النظريات والضغريات !!

الدليل الخامس أن عموم آية حل طعام أهل الكتاب تطرق إليه التخصيص من جهات ، فقد خص منه لحم الخنزير والدم المسفوح وأكل الربا والخمر وغير هذا من المحرمات . أما عموم آيات تحريم الميتة فلم يتطرق إليه تخصيص متفق عليه لأن في حل ميتة السمك والجراد خلافا معلوما وحل أكلها للمضطر تخصيص للضمير في قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم ﴾ فهو تخصيص راجع إلى المخاطبين لا إلى الميتة كما توهمه بعض الطلبة الذى سمعنى أقول في الدرس أن آية تحريم الميتة ليس لها تخصيص متفق عليه فأورد على حلها للمضطر بنص القرآن فأجبت بأنه مخصص من ضمير الخطاب في قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم ﴾ فتته فإنه بشكل على كثير .

والعموم الذى لم يتطرق إليه تخصيص متفق عليه أقوى وأرجح بالاتفاق من العموم الذى تطرق إليه تخصيص كثير مجمع عليه^(١) . انظر المستصفى للغزالي - ٢ - ١٥٠ - ط الأميرية .

الدليل السادس أن الميتة في قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم

(١) وما يدل على ضعف العام الذى خصص أن العنقية يقتطعون في تخصيص عموم القرآن بحديث الأحاد أو القياس . أن يخص بآية أو حديث متواتر لعينك تضعف دلالة على جميع أفرادها . فيجوز تخصيصه بحديث الأحاد أو القياس . انظر مبحث التخصيص فى كتب أصول الفقه . وآية حل طعام أهل الكتاب

« تعدد الأدلة في الدلالة على الحكم يفيد القطع »

إن تعدد النصوص وتضافرها في الدلالة على رجحان عموم آيات تحريم الميتة وشموله لتحريم ما قتله الكنانى بغير ذكاة يفيد القطع برجحانه وشموله للصورة التي زعم ابن العرى استثناءها من عموم النصوص المتقدمة المتضافرة في الدلالة دلالة قطعية على فساد دعواه وبطلانها لأنه لم يقم عليها دليلاً واحداً مع أنك قد علمت أن عموم آية حل طعام أهل الكتاب قد عارضه عموم الآيات المتعددة وعموم حديث الشاة الميتة . وأن العمل بأحد العمومين المتعارضين ليس بأولى من العمل بالآخر بل لابد من ترجيح أحدهما على الآخر بمرجح صحيح مقبول .

وهذا ما فعلناه ، فقد رجحنا الآيات المحرمة للميتة تحريماً عاماً على الآية التي احتج بها ابن العرى بتعددتها وحديث الشاة الميتة المتفق عليه وأبدنا ذلك بالقواعد الاستدلالية التي هي المعيار لأخذ الحكم من دليله على وجه صحيح سالم من النقض .

وهذه الدلائل الثمانية التي أقمناها على فساد احتجاج ابن العرى بآية حل طعام أهل الكتاب لدعواه كافية وافية بما قصدنا إليه . لكننا سنزيد فسادها ظهوراً وبطلانها وضوحاً بمسلك آخر حتى لا تبقى شبهة في وهبها ولا لبس في وهنها .

« الدلائل التي تفيد القطع بتخصيص ما قتله الكنانى واستثناءه

من آية حل طعامهم »

من المعلوم المقرر في أصول الفقه أن الجمع بين الدليلين المتعارضين إذا كان ممكناً مقدم على النسخ والترجيح لأن في الجمع بينهما العمل بهما

بهما . وذلك واجب متحتم لأن طاعتها كليهما واجبة . وإنما قدمت مسلك الترجيح الذي كان ينبغي تأخيرها على مسلك الجمع لسببين :

أحدهما : أن الجمع بين الآيات الدالة بعمومها على تحريم ما قتله أهل الكتاب بغير تذكية والآية الدالة بعمومها على حل ما قتلوه بغير تذكية يستدعى ذكر مخصصات كثيرة وقواعد متعددة حتى لا يجد معاند سبيلاً إلى الطعن فيه أو وسيلة إلى رده فاقضى ذلك إطالة الكلام فيه واستقصاء الأدلة الدالة عليه فقدمت ما فيه إنجاز نسبياً على ما فيه إطناب .

ثانيهما : أننا بينا فيما مر بك أن عموم آيات التحريم وعموم آية الحل تعارضاً فيما قتله أهل الكتاب .

ولهذا ذكرنا من النصوص الدالة على رجحان آيات التحريم والقواعد الاستدلالية المؤيدة لذلك ما يدل دلالة قطعية على رجحانها .

ورجحناها بفيد تخصيص آية الحل باستثناء ما قتله أهل الكتاب من عمومها ولما كان هذا التخصيص قد يلتبس على بعض القارئ لبحتنا هذا رأينا أن نذكر دلائل أخرى واضحة لا لبس فيها على تخصيص عموم آية حل طعام أهل الكتاب باستثناء ما قتلوه بغير تذكية من عمومها .

وقبل أن نذكر الدلائل التي تفيد القطع بتخصيص عموم آية حل طعام أهل الكتاب باستثناء الحيوان المقتول بغير تذكية نلفت نظر قارئ هذا البحث إلى أن استدلال ابن العرى لتحليل أكل المسلم للدجاجة التي قتل عنفها الكتابي بقوله لأنها طعامه وطعام أحباره ورهبانه استناداً إلى عموم الآية الكريمة مثل الاستدلال بتحريم الصلوات الخمس بقوله تعالى :

﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة ﴾ [سورة النساء ٤٣] وقوله تعالى :

﴿ فويل للمصلين ﴾ [سورة الماعون : ٤] لأننا نهبنا فيما مر بك على القاعدة العلمية التي يجب على الباحث أن تكون نصب عينيه عند إرادة أخذ الحكم لواقعة من نصوص القرآن والسنة . وهي البحث والنظر فيما له تعلق وارتباط بالواقعة من الآيات والأحاديث والقواعد الأصولية والقواعد الكلية الشرعية حتى يكون أخذ الحكم من الآية أو الحديث صواباً ، لا خطأ فيه .

ذلك لأن من المعلوم لأهل العلم أن القرآن والسنة فيهما العام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين ، الدال بمنطوقه ومفهومه ونصه وإشاراته وغير ذلك من أنواع الدلالات اللفظية .

فمن لم يستقص البحث والنظر في الأدلة عند إرادة أخذ الحكم من نصوص القرآن أو السنة فقد بتمسك بالعام وترك المخصص له أو انطلق ويفعل عن مقيده وهكذا .

وكم من مثيل لهذا الخطأ في كتب الفقه وسببه عدم تطبيق هذه القاعدة الضرورية وقد نهت على ما وقع للحنفية والشافعية والمالكية من أخطاء بغفلتهم عن العمل بها في كتاب تبين المدارك وكتاب التيمم في الكتاب والسنة وكتاب أريج الآس .

وهذا ما وقع فيه ابن العربي الذي احتج بآية حل طعام أهل الكتاب لرأيه وغفل أو تغافل عن الأدلة والقواعد الاستدلالية القاضية بتخصيص الآية الكريمة الدالة دلالة قطعية على عدم صحة تمسكه بعمومها لدعواه !!

الدليل الأول الدال على تخصيص الآية التي احتج بها لدعواه دلالة قطعية أنه خالف الإجماع الدال على تخصيصها واتبع غير سبيل المؤمنين قبله !! وإليك البرهان على ذلك . قال أبو بكر الحصاص

الحنفي ما كان من الحيوان غير مذكي لا يختلف حكمه في إيجاب حظره عن تولى إمامته من مسلم أو كثنائي أو مجوسى . (أحكام القرآن ٢ - ٤٩٤ ط . البية) . وقال ابن حزم : لا يحل أكل شيء من حيوان البر بقتل عتق ولا بشدخ ولا بغنم لقول الله تعالى : ﴿ إلا ما ذكيتم ﴾ وليس هذه ذكاة . (المحلى - ٧ - ٣٩٨ - ط النثرية) وقال ابن قدامة : أجمع العلماء على تحريم الميتة حال الإختيار على إباحة الأكل منها في حال الاضطراب (المغنى - ٨ - ٥٩٥ - ط المنار) وقال النووي : وقد أجمعت الأمة على تحريم الميتة غير السمك والجراد وأجمعوا على أنه لا يحل من الحيوان غير السمك والجراد إلا بذكاة (شرح المذهب - ٩ - ٧٣ - ط الإمام) وقال الحافظ بعد أن ذكر حل الحيوان إذا نذ بالعقر في أى موضع من بدنه لحديث رافع بن خديج : وأما المقدور عليه فلا يباح إلا بالذبح أو النحر إجماعاً . (فتح البارى - ١٢ - ٤٩ ط الحلبي) .

هذه أقوال علماء التفسير والحديث والفقه تدل على أن الحيوان إذا كان غير مذكي لا يحل أكله سواء أماته مسلم أم كثنائي أم غيره بإجماع الأمة ولم يخالف هذا الإجماع أحد إلا فيما دل النص على حل ميتة من السمك والجراد وارجع إلى كتب التفسير والحديث وشروحه وكتب الفقه على اختلاف مذاهب أصحابها فلن تجد فيها نقلاً عن أحد من العلماء قبل ابن العربي قال يحل للمسلم أن يأكل ما قتله الكثنائي بغير ذكاة .

وهذا الإجماع المتيقن كاف وحده في تخصيص عموم آية حل طعام أهل الكتاب واستثناء ما قتلوه من عمومها لأن الإجماع مقدم على القرآن والسنة ، حيث أن القرآن والسنة يتطرق إليهما النسخ بخلاف الإجماع فإنه لا يتطرق إليه نسخ . ولهذا كان العلم بمسائل الإجماع أمراً متحتماً في حق من يريد أن يفتي في نازلة حتى لا يفتى بخلاف ما أجمع عليه العلماء

قال الغزالي في المستصفى عند كلامه على الترجيح وكيفية تصرف المجتهد عند تعارض الأدلة ، يجب على المجتهد في كل مسألة أن يرد نظره إلى النفي الأصلي قبل ورود الشرع ثم يبحث في الأدلة السمعية المغيرة فينظر أول شيء في الإجماع فإن وجد في المسألة إجماعا ترك النظر في الكتاب والسنة فإنهما يقبلان النسخ والإجماع لا يقبله . فالإجماع على خلاف ما في الكتاب والسنة دليل قاطع على النسخ إذ لا تجمع الأمة على ضلالة . انتهى (٢ - ٣٩٢ - الأميرية) .

وقال التاج السبكي في مبحث المرححات ممزوحا بشرح اغلبي : ويرجح الإجماع على النص لأنه يؤمن فيه النسخ بخلاف النص (٢ - ٣٧٢ ط الحلبي) . وقال السبكي في مبحث الإجتihad ممزوحا بكلام الحلبي : (ويعتبر ، قال الشيخ الإمام) والد المصنف (لإيقاع الاجتهاد لا لكونه صفة فيه كونه خيرا بمواقع الإجماع كي لا يخرقه) فإنه إذا لم يكن خيرا بمواقعه قد يخرقه بمخالفته . وخرقه حرام (٢ - ٣٨٣ - وما بعدها) .

بهذا يتبين أن الإجماع على تحريم ما قتله الكتابي بغير ذكاة دليل قاطع على تخصيص الآية التي احتج بها ابن العربي بغير ما زعم حله جريا على عادته في التهجم على القول في أحكام الدين بدون روية وبحث في الأدلة والقواعد الاستدلالية .

وقد خالف الإجماع في دعواه وباء بإثم مخالفته وإنهم من قلده فيها كما دل عليه حديث من سر سنة سيئة فعله إنهم حتى ترك . (رواه الطبراني عن واثلة بن الأسقع مرفوعا) . وحديث من سر شرا فاستن به كان عليه وزره ومثل أوزار من نهه غير منتقص من أوزارهم شيئا . (رواه أحمد والحاكم وقال صحيح الإسناد عن حذيفة مرفوعا) وأى

سنة أسوأ وشر من تحليل المحرم بالكتاب والسنة والإجماع ، بالرأى الذي لا يستند إلى حجة صحيحة غير تلك الشبهة الواهية التي علمت فسادها ووهنها والتي لا تنهض حجة على دعواه لو كانت منفردة فكيف تكون حجة مع معارضتها لنصوص القرآن والسنة والإجماع الذي علمت أنه مقدم على جميع الأدلة ؟!

إن تصرفه هذا يبعث على الضحك الشديد والهزء المديد !!

فليعلم هذا الإجماع القطعي أولئك الذين جهلوه واغتروا بهراء ابن العربي فسودوا الصحف بما لا فائدة فيه ولا يقام معه لتضليلهم أى وزن أو اعتبار ولتعلم الفرق بين كلام المحققين وكلام المتهورين فإن القرطبي ينقل كثيرا في تفسيره كلام ابن العربي على الآيات في أحكام القرآن مما يدل على إطلاعه قطعا على مسألة الدجاجة التي قتل عنقها الكتابي التي زعم حل أكلها لكنه لم يلتفت لهذيانه ولم يعره أى اعتبار بل نص على قاعدة كلية تبطله وتنقضه نقضا محكما . قال عند تفسيره لآية حل طعام أهل الكتاب : ما حرم علينا من طعامهم فليس بداخل تحت عموم الخطاب (٦ - ٧٦ - دار الكتب) . فهذه القاعدة المأخوذة من استقراء نصوص الشريعة والقواعد الاستدلالية تدل على النهج العلمي الذى سلكه القرطبي في هذه المسألة كما تدل على تحقيقه وعدم تهوره في الكلام على أحكام الشريعة بالرأى العارى عن الدليل .

الدليل الثانى على تخصيص عموم الآية التي احتج بها ابن العربي لإجماع العلماء على أن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا إذا جاء شرعنا بخلافه وحل الحيوان المقتول بغير ذكاة لو سلمنا جدلا أنه حلال في شرع أهل الكتاب لكانت الآيات والأحاديث والإجماع على تحريمه في شرعنا أدلة قطعية الدلالة على نسخه وتخصيص الآية باستثنائه من عموم حل طعامهم .

الدليل الثالث أن شرع من قبلنا إنما يكون شرعا لنا عند القائلين بذلك إذا بلغنا على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو لسان من أسلم كعبد الله بن سلام وكعب الأحمري ولم يكن منسوخا أو مخصوصا في شرعنا . فإطلاق من قال أن شرع من قبلنا شرع لنا مقيد بما ذكرناه عند المحققين من علماء الأصول لما هو معلوم من وقوع التحريف والتبديل في التوراة والإنجيل . انظر مبحث الاستدلال من إرشاد الفحول للشوكاني .

وحل الحيوان المقتول بغير ذكاة عند أهل الكتاب لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد ممن أسلم منهم . وإنما ادعاه ابن العربي بدون حجة بينة ولا آية نيرة بل ما زعمه مجرد تهجم على القول في شريعة الله بما لا دليل له عليه أصلا وحتى لو أقام الدليل على حله عندهم لما كان في ذلك دليل على حله في شرعنا لما علمت أن العمل بشرعهم لا يجوز إذا كان شرعنا بخلافه كما في هذه المسألة التي أقمنا من الأدلة القاطعة ما لا تبقى معه شبهة في سقوط دعواه لأنه بناها على شفا جرف هار !!

الدليل الرابع أن ابن العربي قال : إن نكاح الأختين كان شرعا لمن قبلنا فنسخه الله عز وجل فينا . (راجع أحكام القرآن - ١ - ١٥٩ ط السعادة) ونحن نقول إلزاما له بالحجة نفسها إن حل أكل الدجاجة المقتولة العنق كان شرعا لمن قبلنا فنسخه الله عز وجل فينا !! فهذه الحجة التي احتج بها لتحريم الجمع بين الأختين تبطل دعواه حل الدجاجة التي قتل عنقها الكتاني وإلا كان مفرقا بين مدلولين متماثلين مع دلالة الدليل عليهما معا وذلك تحكم ممتنع عقلا ونقلا !! فلا مفر له من أحد أمرين لا ثالث لهما : إما أن يحرم جميع ما

حرمه شرعنا وإن كان مباحا في شرع من قبلنا ، وإما أن يقول بحل ما كان حلالا في شرع من قبلنا وإن حرمه شرعنا ، أما أن يقول بحل شيء وتحريم آخر مع شمول دليل التحريم الذي احتج به لهما معا فذلك هو الذي أنكره الله سبحانه على المشركين الذين حللوا وحرموا برأيهم ما شاءوا فقال عز وجل : ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب . إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ [سورة النحل : ١١٦] .

الدليل الخامس على تخصيص عموم آية حل طعام أهل الكتاب أنه يلزمه إذا لم يخص عموم الآية بغير المقتول بغير ذكاة أن يقول بحل أكل المسلم للحم الخنزير والدم المسفوح وأكل الربا وشرب الخمر لأنها من طعامهم وطعام أحبارهم ورهبانهم فإن قال إنها مخصصة من عموم الآية بالكتاب والسنة والإجماع ، قلنا والدجاجة التي قتل عنقها الكتاني وقال بحل للمسلم أكلها مخصصة من عموم الآية بالكتاب والسنة والإجماع لأن قتل عنقها ليس بذكاة وكل ما لم يذك من الحيوان المباح فهو ميتة بالإجماع والميتة محرمة بالإجماع وقد نص القرآن على تحريم المنخنقة ، [والخنق وقتل العنق مستويان في أن كلا منهما ميتة بإقراره نفسه] قال في أحكام القرآن : المنخنقة هي التي تخنق بحبل بقصد أو بغير قصد أو بغير حل . (انظر ١ - ٢٢٢ ط السعادة) . وما الفارق بين الخنق بحبل وقتل العنق باليد حتى يكون الخنق محرما والقتل محلا ؟!

وقد اعترف هو نفسه بأن المنخنقة ميتة قال في أحكام القرآن . وأما قولهم إن الله حرم غير ذلك كالمنخنقة وأخواتها فإن ذلك داخل في الميتة إلا أنه يبين أنواع الميتة وشرح ما يستدرك ذكاته مما تفوت ذكاته لئلا يشكك أمرها ويمزج الحلال بالحرام في حكمها . (راجع ١ - ٣١٦) فإن كانت المنخنقة ميتة باعترافه فكيف لا تكون الدجاجة المقتولة العنق

ميتة وقتل العنق والخنق شقيقتان لأن معنهما واحد عقلا وحسا ومشاهدة ١٩

إن الكتاب والسنة والإجماع كما دلت دلالة قطعية على تخصيص لحم الخنزير والدم المسفوح وأكل الربا وشرب الخمر من عموم حل طعماهم دلت دلالة قطعية أيضا على تخصيص المخنقة والموقوذة والمفتولة العنق من عموم حل طعماهم فالنفريق بين هذه المخصصات القطعية لعموم حل طعماهم مع استوائها في الدلالة القطعية على استثناء المحرم في شريعتنا من ذلك المصنوع تحكم وترجيح للعمل بها نبعاً للغرض والبهوى فلا محيد له ولمن قلده عن أحد امرين لا ثالث لهما .

إما أن يخصصوا عموم الآية الكريمة باستثناء المخنقة والموقوذة والمفتولة العنق وكل ما لم يذك ذلك كما استثنوا من عمومها الميتة ولحم الخنزير والدم المسفوح وأكل الربا وغير ذلك من المحرمات في شريعتنا لأن المخصص لهذه وتلك القرآن والسنة والإجماع .

وإما أن يلتزموا العمل بعموم الآية الكريمة فيحلوا للمسلمين أكل لحم الخنزير والميتة والدم المسفوح وأكل الربا وشرب الخمر وكل محرم في شريعتنا لأن جميع هذه المحرمات من طعام أهل الكتاب وطعام أحبارهم ورهبانهم فيمرقون من دين الإسلام ويربحون ويستريحون !!

أما أن يدعوا تخصيص الميتة ولحم الخنزير والدم المسفوح وأكل الربا وشرب الخمر من عموم حل طعماهم ويتعاموا ويتغافلوا عن تخصيص الحيوان المقتول بغير ذكاة من ذلك المصنوع مع أن المخصصات للميتة ولحم الخنزير والمفتولة بغير ذكاة هي الكتاب والسنة والإجماع فهذا هو عين ما نعه الله تعالى على اليهود ولعنهم الله وذمهم به فقال : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي

الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون ﴿ [سورة البقرة : ٨٥] .

فهل يوجد فرق بين ما فعله اليهود عليهم لعنة الله وما فعله المحملون لما حرمه الله تعالى في كتابه بالتحريف والتأويل الباطل الذي تطله الآيات القرآنية والسنة النبوية وإجماع الأمة من لدن عصر الصحابة إلى أن شذ ابن العري وانفرد بتحليل المحرم كتابا وسنة وإجماعا واتبع غير سبيل المؤمنين فقلده أولئك الضالون المضلون وهم يعلمون علم اليقين أنه مخطئ في قوله مخالف فيه النصوص القطعية والإجماع القطعي كما بيناه فيما مر بك وما فعلوا ما فعلوا إلا اتباعا لأغراضهم وأهوائهم ومسيرة لكل بدعة ضالة مستوردة من بلاد الكفر والإلحاد حتى زعموا إباحة فوائد البنوك الربوية وإباحة الجعة (البيرة) واختلاط الجنسيتين في المدارس والحفلات الخاصة والعامة وتبرج النساء في الشوارع والمقاهي وهن متزينات متعطرات ، وسباحتهن في البحر لا فرق في هذا بين شابة ومتزوجة وغير هذا من المحرمات الموبقات !!

الدليل السادس على تخصيص الحيوان المقتول بغير ذكاة من عموم الآية الكريمة أن المعتبر فيما يحل ويحرم من طعماهم هو شرعنا لا شرعهم - بإقرار ابن العري واعترافه بهذا واحتجاجه به - فإن الله سبحانه حرم على اليهود كل ذى ظفر وهو ما ليس بمنفرد في الأصابع كالإبل والنعامة والأوز والبط وحرم عليهم شحوم البقر والغنم وهي حلال في شرعنا ولم يراع ابن العري الذي أحل المحرم في شرعنا استنادا إلى أنه

من طعامهم تحريم هذه الأشياء في شرعهم بل قال إن الله أخبر أنه كتب عليهم تحريم هذا في التوراة . وقد نسخ الله ذلك كله بشريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأباح لهم ما كان محرما عليهم عقوبة لهم على طريق التشديد في التكليف لعظيم الجرم وزوال الحرج بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم وألزم جميع الخليقة دين الإسلام محله وحرامه وأمره ونهيه فإذا ذبحوا أنعامهم فأكلوا ما أحل الله في التوراة وتركوا ما حرم عليهم . فهل يغفل لنا ، فقال مالك في كتاب محمد هي محرمة وقال في سماع المبسوط هي محللة وبه قال ابن نافع وقال ابن القاسم أكرهه . والصحيح أكلها لأن الله رفع ذلك التحريم بالإسلام فإن قيل قد بقي اعتقادهم فيه عند الذكاة قلنا هذا لا يؤثر لأنه اعتقاد فاسد . (راجع أحكام القرآن ١ - ١١٧ ط السعادة) . وهذه الحجة القاطعة التي احتج بها لتحليل ما حرمه الله سبحانه على أهل الكتاب لازمة له مبطللة لدعواه حل أكل المسلم الدجاجة التي قتل عنقها الكتاني لأنها طعامه وطعام أحباره ورهبانه . لأن الله سبحانه نسخ ذلك كله بشريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وحرم ما كان حلالا لهم وألزم جميع الخليقة دين الإسلام محله وحرامه وأمره ونهيه فإذا قتلوا الحيوان بما ليس ذكاة في شريعتنا حرم على المسلمين أكله لأن الله رفع ذلك التحليل بالإسلام .

هذا إلزام له بحجته القاطعة على فساد دعواه وبطلانها !!

فيكون ما قتله أهل الكتاب مخصصا من عموم آية حل طعامهم بإقراره وعملا بما احتج به لتحليل ما حرم عليهم من دى الظفر وشحم البقر والغنم .

ودلالة حجته على ما ذكرناه لا يجادل فيها عاقل فضلا عن عالم

بهذا يظهر جليا تناقض قوليه وتخالف رأيه في تحليل ما حرم على

أهل الكتاب وعدم تحريم ما أحل لهم مما هو محرم في شريعتنا مع أن الحجة التي احتج بها دالة على هذا وذاك فاحتجاجة بها لتحليل ما حرم عليهم دون تحريم ما أحل لهم تناقض مفضوح وتحكم مرفوض عقلا ونقلا !! ذلك لأنه إذا كان ما أحله الله تعالى في شريعتنا دليلا على نسخ ما حرم في شرعهم فإن ما حرمه الله سبحانه في شريعتنا دليلا على نسخ ما أبيح في شريعتهم بدون أى فرق بين هذا وذاك أصلا .

الدليل السابع على التخصيص أن الله سبحانه لا يحرم شيئا على عباده إلا لمضرة ومفسدة فيه في الدين والبدن أعظم من نفعه كما بيناه بدليله في موضع آخر .

ومن لازم قول ابن العربي والمقلدين له في هرائه أن الحيوان إذا قتله الكتاني بالخنق أو الضرب أو الصعق الكهربائي لم تكن فيه مضرة ومفسدة فيكون حلالا !! وإذا قتله المسلم بهذه الوسائل نفسها كان فيه مضرة ومفسدة فيكون حراما !!

فالمضرة التي حرم لأجلها الحيوان الميت بغير ذكاة تعتبر في القاتل لا في الميتة فإذا كان القاتل للحيوان كتابيا فالحيوان فيه منفعة تحلله !! وليس فيه مضرة ! وإذا كان القاتل مسلما فالحيوان فيه مضرة تحرمه وليس فيه منفعة ! فهل يجوز نسبة هذا الحكم المتناقض مع اتحاد العلة الموجبة لتحريم المقتول بغير ذكاة سواء قتله مسلم أم كتابي أم شيعي إلى شريعتنا البنية على جلب المصالح ودرء المفاسد فيما شرعته من أحكام ؟ إن هذا لا ينسبه إلى الشريعة التي أنزلها أحكم الحاكمين على خاتم رسله إلا من مس عقله جنون !!

فتخصص آية حل طعامهم بغير ما قتلوه بغير ذكاة بالمضرة التي حرمت الميتة من أجلها واجب عقلا وشرعا وطبا . لأن الحكم يوجد في

كل صورة توجد فيه علته فإذا تخلف عنها في صورة من الصور كانت العلة منقوضة باطلة لا يترتب الحكم عليها في أى صورة . ولازم هذا أن تكون الميتة كلها حلالا . وهذا اللازم باطل عقلا وشرعا فاللزام باطل مثله عقلا وشرعا .

الدليل الثامن على التخصيص أن الله عز وجل قال : ﴿ وَيَحِلُّ لِمَنِ الطَّيَاتُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٧] والخبائث هي المحرمات التي كان أهل الكتاب يستحلونها كما قال ابن عباس أعلم الأمة بالتفسير ومعاني التنزيل ومقاصده . قال ابن كثير : قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : كل لحم الخنزير والربا وما كانوا يستحلونه من المأكول التي حرمها الله تعالى . (تفسير ابن كثير ٢ - ٢٥٤) والخبائث هي ما أحله الله سبحانه وتعالى . راجع رسالتنا الإلهلال بنجواب السؤال عن حكم أغلال - الحلازون - فإن فيها بحثا قبيحا في معنى الطيات والخبائث في الآية الكريمة وإبطال ما زعمه الشافعية في معنيهما وبيان مخالفتهم لتفسير ابن عباس وجمهور العلماء الذين منهم أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل كما حققه ابن تيمية في رسالة عموم الرسالة .

إذا كانت الخبائث في الآية الكريمة هي ما حرمه الله تعالى والطيات هي ما أحله ، لزم لزوما بينا بالمعنى الأخص على دعوى ابن العربي ومقلديه أن ما قتله الكفار بغير ذكاة فهو طيب لا خبث فيه يوجب تحريمه . وما قتله المسلم بغير ذكاة فهو خبيث يحرم أكله . فهل يشك عاقل في بطلان هذا اللازم الموجب لاختلاف الحكمين ، الحل والحلوة مع اتحاد العلة التي هي خبث غير المذكى لكونه ميتة بالإجماع ؟

وإذا كان هذا اللازم باطلا فاللزام مثله .

الدليل التاسع أن الله سبحانه يبين في آية المائدة المتقدم ذكرها ما

يحرم أكله ثم قال : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ ﴾ فدل هذا النص دلالة قطعية على تخصيص عموم آية حل طعام أهل الكتاب باستثناء ما قتلوه بغير ذكاة كالخنق والضرب والصق بالكهرباء لأن الاستثناء معيار العموم فكل ما لم يذك حرم أكله إلا ما استثناء النص من حل ميتة السمك والجراد وحل أكلها للمضطر .

فكل حيوان قتل بغير ذكائنا فهو ميتة بالإجماع والميتة محرمة بالإجماع ما عدا الصور الثلاث المتقدمة لقيام الدليل على استثنائها من التحريم .

وقد نبهنا على أن شرع من قبلنا إذا كان مخالفا لشريعتنا لم يجوز العمل به بالإجماع لقيام البراهين على نسخ شريعتنا لجميع الشرائع قبلنا .

فقول ابن العربي بحل أكل الدجاجة التي قتل عنقها الكفار وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا جهل واضح أو عناد قاضع !!

الدليل العاشر على التخصيص أن جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والمفسرين على أن المراد بقوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ الآية ذبائحهم . قال ابن كثير في تفسيره عند كلامه على هذه الآية : قال ابن عباس وأبو أدمه ومجاهد وسعيد بن جبيرة وعكرمة وعطاء والحسن ومكحول وإبراهيم النخعي والسدي ومقاتل ابن حيان يعني ذبائحهم . اهـ . وقال أبو بكر الجساس عند كلامه على هذه الآية : روى عن ابن عباس وأبي الدرداء والحسن ومجاهد وإبراهيم وقتادة والسدي أنه ذبائحهم . وقال الحافظ السيوطي في الدر المنثور : أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس والبيهقي في سننه عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ قال ذبائحهم . وأخرج عبد بن حميد عن مجاهد في قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ

الذين أوتوا الكتاب ﴿ قال ذبائحهم . وأخرج عبد الرزاق عن إبراهيم النخعي في قوله تعالى : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب ﴾ قال ذبائحهم .

هذه أقوال الصحابة والتابعين الذين إليهم المرجع بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيان المراد من كلام الله تعالى صريحة في أن المراد بطعام أهل الكتاب ذبائحهم لا ما هو ذكاة عندهم وإن لم يكن ذكاة عندنا كما ادعاه ابن العربي .

ومما يثير العجب من تصرفه أنه لم يذكر في أحكام القرآن عند كلامه على هذه الآية أقوال الصحابة والتابعين التي ذكرناها مع أنه يعتنى بذكر أقوالهم عند كلامه على الأحكام المأخوذة من الآيات ويقدم كلامهم في المراد منها ويجعله تمهيدا لما تدل عليه من أحكام . لكنه خالف عادته التي جرى عليها في أحكامه في آية حل طعام أهل الكتاب . فذكر قولين في المراد بطعامهم . (أحدهما) أنه كل مطعوم . وهذا لا نزاع فيه مع اعتبار قيد حله في شرعنا كما أوضحناه بأدلة . (ثانيهما) أنه ذبائحهم ولم يشر بكلمة إلى أن هذا هو قول ابن عباس وأبو أمامة وأبو الدرداء وجماعة من التابعين الذين ينقلون تفسير القرآن عن ابن عباس وغيره من الصحابة .

فما الداعي له إلى مخالفة عادته في هذه الآية وعدم إشارته إلى أن القائلين أن المراد بطعامهم هو ذبائحهم هم الصحابة والتابعون ؟!

ومما لا جدال فيه أن تفسير القرآن الكريم يرجع فيه أولا إلى من أنزل عليه ثم إلى الصحابة خصوصا ابن عباس لأنهم شاهدوا الوحي والتنزيل وعلموا القرائن الميينة للمراد من الآيات وعلموا أسباب النزول المعينة على فهم المراد منها فهما صحيحا لا يحتمل الخطأ ثم التابعين الذين نقلوا عنهم التفسير كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير .

فما السبب إذا الذي دعاه إلى التغافل عن ذكر أقوالهم ولو بالإشارة لا بالعبارة ؟

الجواب في نظرنا أنه تغافل عن ذكرها قصدا لأنه لو ذكرها لكانت ناقضة لدعواه مبطله لقوله بحل الدجاجة التي قتل عنقها الكنان لأن أقوالهم صريحة في أن ما يحل لنا من الحيوان المباع لنا من جهتهم هو المذكي بالذبح كذكائنا ولا يحل لنا أكل ما قتلوه بغير ذكائنا وإن كان ذكاة عندهم . خلافا لما زعمه ابن العربي هذا الذي تدل عليه أقوال الصحابة والتابعين .

هذا هو الذي دعاه إلى الإعراض عن ذكرها لأنها تنقض دعواه وتدفع في صدره وإنما سلك هذا المنهج في كلامه على هذه الآية الكريمة تمويها وتضليلا ليعتقد الواقف على هرائه أنه حق قال به العلماء الذين سبقوه واحتجوا له بما احتج به . ولا يخفى أن هذه خيانة علمية عظيمة وقع في حبالها المقلدون له الذين أحلوا اللحم المستورد من أوروبا وإن كان غير مذكي .

فإن قيل أنه اعتبر أقوال الصحابة والتابعين بيانا لسبب نزول الآية فاحتج بعموم لفظها الشامل لما قتلوه بغير ذكاة عملا بقاعدة أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . لأن قوله : الدجاجة المفتولة العنق من طعامهم وطعام أحبارهم ورهبانهم دال على أنه اعتبر عموم لفظ الطعام ولم يعتبر خصوص السبب . فاستدلالة بالآية صحيح لا اعتراض عليه .

فالجواب عن هذا من وجهين أحدهما : أن أقوال الصحابة والتابعين ليست بيانا لسبب نزول الآية إذ لم يرد في كلامهم ما يدل على ذلك وإنما هو تفسير وبيان لدخول ذبائحهم في عموم لفظ الطعام وإنما نصوا على حل ذبائحهم مع أن غيرها من سائر أطعمتهم حلال أيضا لبيان أن ما لم يذكره لا يحل لنا أكله ولدفع شبهة في حل ذبائحهم ستعلمها فيما سيأتي إن شاء الله تعالى .

ثانيهما : وعلى تسليم أن أقوالهم بيان لسبب نزول الآية ، فإن من العلوم ضرورة حتى للمبتدئين في دراسة أصول الفقه أن عموم اللفظ الوارد على سبب إنما يندرج فيه ما كان من نوع السبب . والسبب في الآية الكريمة وهي الذبائح ، مباح فيجب أن يكون ما يندرج في عمومها من نوع السبب المباح ، كسائر أطعمتهم من دقيق وخيز وزيت . أما ادعاء شمول عمومها للحيوان المقتول بغير ذكاة فادعاء باطل وعن الدليل عاطل لأن الحيوان المقتول بغير ذكاة ميتة محرمة بالنص والإجماع . فكيف يتصور اندراجه تحت عموم وارد على سبب مباح ؟!

فبان بهذا أن الاستدلال بقاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على شمول عموم الآية لحل ما ادعاه ناشئ على ما نهينا عليه مرارا أن ابن العربي يتجه على القول في أحكام الشريعة بدون مراعاة للقواعد الاستدلالية الضرورية وذكرنا الأمثلة الدالة على ذلك . وهذا مثال آخر دال على ذلك .

أما المقلدون له المستدلون بهذه القاعدة لحل اللحم المستورد ، وإن كان غير مذكى فلا أرى إلا أنهم جاهلون بمعنى هذه القاعدة ومواضع العمل بها فعليهم أن يراجعوا كتب أصول الفقه ومبحث أسباب النزول من البرهان للزركشي والإتقان للحافظ السيوطي ليعلموا أن العام الوارد على سبب مباح أو واجب أو محرم إنما يندرج تحته ما كان من نوع السبب لا ضده فلا يعم اللفظ العام الوارد على سبب مباح محرما أصلا كما فعلوا - وبئس

ما فعلوا - فإنهم جعلوا لفظ الطعام الظاهر في معناه العام ، لفظا مشتركا لاحتماله للمعنيين المتضادين ، الذبائح والميتة كالقرء المحتمل للطهر والخيض !! ثم مع هذا الاحتمال حملوه على معنييه المتضادين جاهلين أن المشترك لا يجوز حمله على معنييه عند المحققين من الفقهاء والأصوليين (راجع إرشاد الفحول للشوكاني ٢٠ - ط الحلبي)

وحتى لو سلمنا جواز استعمال المشترك في معنييه أو معانيه لكان استعمال لفظ الطعام في الآية في الذبائح والمقتول بغير ذكاة ممتعا لما في ذلك من الجمع بين الضدين وإباحتهما وذلك ممتنع عقلا وشرعا. بهذا يظهر خطأ استدلال ابن العربي ومقلديه بعموم لفظ الطعام لمراثهم وأن الحق الذي تؤيده النصوص والقواعد الاستدلالية هو أن المراد به الذبائح كما قال ابن عباس وأبو الدرداء وأبو أمامة وجماعة من التابعين ويكون عموم لفظ الطعام دالا على حل سائر أطعمة أهل الكتاب المباحة في شريعتنا عملا بقاعدة أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

هذا هو المنهج الصحيح في الاستدلال بهذه القاعدة أما الاستدلال بها على شمول طعامهم للحلال والحرام فهو استدلال يدل على جهل عظيم يلزم عليه لو أزم كلها فاسدة باطلة تطفّر بالقائل بما طرفة بعيدة المدى عن دين الإسلام كما بيناه فيما تقدم بما يغنى عن إعادته .

أما السبب الذي دعا الصحابة والتابعين إلى القول بأن طعامهم هي ذبائحهم فليس تخصيصها بالإباحة دون غيرها من أطعمتهم كما قد يفهم من أقوالهم بل السبب الداعي إلى ذلك التخصيص هو دفع شبهة قد تعرض في حل ذبائحهم فدفعوا هذه الشبهة وأزالوا هذا الالتباس ببيان حلها وأنها المرادة بقوله تعالى : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ لأن غيرها من أطعمتهم وأطعمة غيرهم من الكفار لا شبهة ولا لبس في حله . وهذا ما ستعلمه من أقوال المفسرين الآية .

إباحة ذبائح أهل الكتاب رخصة على خلاف القياس

ما حرم علينا من طعامهم ليس بداخل تحت عموم آية حل طعامهم ما ليس بحيوان يحتاج في حله إلى تذكية حلال سواء كان طعام كتابي أم مشرك أم غيره

الذكاة فيها ضرب من التعبد والتقرب إليه سبحانه لأن أهل الجاهلية كانوا يتقربون بذلك لأصنامهم وأنصابهم ويهلون بها لغير الله ويجعلونها قربتهم وعبادتهم فأمر الله تعالى بردها إليه والتعبد بها له وهذا يقتضى أن يكون لها نية ومحل مخصوص ، وقد ذبح صلى الله عليه وآله وسلم في الحلق ونحر في اللبة وقال مينا لفائدتها : « ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل » ، فإذا لم يتحقق فيها نية ولا محل مخصوص مما بينه رسول الله بقوله وفعله زال منها حظ التعبد . ولهذا كان القياس أن لا تحل ذبائح أهل الكتاب كما لا تصح عبادتهم وصلاتهم لأن النية لا تصح منهم لأن شرط صحتها الإيمان . لكن لما كانوا على دين في الحملة رخص الله سبحانه في ذبائحهم على هذه الأمة وأخرجها النص عن القياس ، بخلاف غيرهم من أهل الشرك فلا تحل ذبائحهم لأنهم ليسوا على دين أصلا هذا هو ما دعا الصحابة والتابعين إلى بيان أن المراد بطعامهم في الآية ذبائحهم دفعا لشبهة أنها لا تحل لأن من شرط صحة الذكاة النية وهي لا تصح منهم فأشاروا بأقوالهم إلى أن حل ذبائحهم رخصة على خلاف القياس .

والرخصة لا يشترط فيها ما يشترط في العزيمة على ما هو معلوم مقرر في أصول الفقه . ولم يقصدوا أن غيرها من أطعمتهم لا يحل . فإن

هذا أمر لا يمكن أن يخطر على بالهم فضلا عن أن يريدوه .

وهذه أقوال المفسرين تبين ما ذكرناه وتشرح ما أجملناه .

قال القرطبي : الطعام اسم لما يؤكل وهو خاص بالذبائح عند كثير من أهل العلم بالتأويل . وأما ما حرم علينا من طعامهم فليس بداخل تحت عموم الخطاب . (تفسير القرطبي ٦ - ٧٦ - ط دار الكتاب العربي) .

وقال أيضا : ولا خلاف بين العلماء أن ما لا يحتاج إلى ذكاة كالطعام الذي لا محاولة فيه كالفاكهة والبر جائز أكله . إذ لا يضر فيه تملك أحد . والطعام الذي تقع فيه محاولة على ضربين : (أحدهما) : ما فيه محاولة صنعة لا تعلق للدين بها كخبز الدقيق وعصر الزيت ونحوه . فهذا إن تجنب من الذمى فعلى وجه التفرز (والضرب الثاني) : هي التذكية التي ذكرنا أنها هي التي تحتاج إلى الدين والنية فلما كان القياس تجوز ذبائحهم - كما تقول إنهم لا صلاة لهم ولا عبادة مقبولة - رخص الله تعالى في ذبائحهم على هذه الأمة . وأخرجها النص عن القياس على ما ذكرنا من قول ابن عباس . (تفسير القرطبي ٦ - ٧٧) .

وقال أبو بكر الجساس الحنفى بعد ذكره أقوال الصحابة والتابعين المقدمة في أن المراد بطعامهم في الآية ذبائحهم ما نصه : وظاهره يقتضى ذلك لأن ذبائحهم من طعامهم ، ولو استعملنا اللفظ على عمومه لانتظم جميع طعامهم من الذبائح وغيرها . والأظهر أن تكون الذبائح خاصة لأن سائر طعامهم من الخبز والزيت وسائر الأدهان لا يختلف حكمها بمن يتولاه ولا شبهة في ذلك على أحد سواء كان التولى لصنعه واتخاذة مجوسيا أو كتابيا ولا خلاف فيه بين المسلمين . وما كان منه غير مذكى لا يختلف حكمه في إيجاب حظره بمن تولى إماتته من مسلم أو كتابي أو

مجوسى . فلما خص الله تعالى طعام أهل الكتاب بالإباحة وجب أن يكون محمولاً على الذبائح التى يختلف حكمها باختلاف الأديان . (أحكام القرآن ٢ - ٣٩٤ - ط البية) . وقال النسفى : المراد بطعامهم ذبائحهم لأن سائر الأطعمة لا يختص حلها بالملة . (تفسير النسفى ١ - ٢١٠ - ط الحلبي) . وقال الفخر الرازى : والأكثر أن على أن المراد بطعامهم ذبائحهم . ورجحوا ذلك من وجوه :

أحدها : أن الذبائح هى التى تصير طعاماً بفعل الذابح . وثانيها : أن ما سوى الذبائح فهى محللة قبل أن كانت لأهل الكتاب وبعد أن صارت لهم فلا يبقى لتخصيصها بأهل الكتاب فائدة . وثالثها : ما قبل هذه الآية فى بيان الصيد والذبائح فحمل هذه الآية على الذبائح أولى . (تفسير الرازى ١١ - ١٤٦ - ط دار الكتب العلمية) . وقال أبو حيان : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ طعامهم هنا : ذبائحهم . كذا قال معظم أهل التفسير قالوا : لأن ما كان من نوع الخير والبر والفاكهة وما لا يحتاج إلى ذكاة لا يختلف فى حلها باختلاف حال أحد لأنها لا تحرم بوجه سواء كان المباشر لها كتابياً أم مجوسياً أم غير ذلك . وأنها لا يبقى لتخصيصها بأهل الكتاب فائدة . ولأن ما قبل هذا فى بيان الصيد والذبائح فحمل هذه الآية على الذبائح أولى . (تفسير ابن حبان ٣ - ٤٣١ - ط السعادة) . وقال الألوسى بعد أن ذكر أن المراد بطعامهم فى الآية هى ذبائحهم لأن غيرها لم يختلف فى حله وأن عليه أكثر المفسرين : فحاصل المعنى : طعامهم حل لكم إذا كان الطعام الذى أحلته لكم . (روح المعانى ٦ - ٦٥ - ط دار إحياء التراث العربى) وأقوال المفسرين فى هذا المعنى كثيرة وفيما ذكرناه غناء عن الإطالة مذكر غيره فإن ما قل وأفاد خير مما طال وأمل .

بيان ما يستفاد من أقوال المفسرين

يستفاد من أقوالهم أمور تفيد فائدة لها أهمية عظيمة ودلالة قطعية تحقق الحق فى هذه المسألة وتدحض الباطل .

أحدها : أن الذكاة فيها ضرب من التعبد والتقرب إلى الله تعالى لأن أهل الجاهلية كانت تتقرب بها إلى أصنامها وأنصائها وتبل بها لغير الله فأمر الله بردها إليه والتعبد بها إليه . وهذا يقتضى أن يكون لها نية ومحل مخصوص وهو الحلق أو اللبة فى الحيوان المقدور عليه . فإذا لم تكن لها نية ومحل مخصوص زال منها حظ التعبد .

هذا كلام ابن العربى . (راجع أحكام القرآن ١ - ٢٢٤) وفيه اعتراف منه بأن الذكاة التى يحل بها الحيوان فى شريعتنا لا بد فيها من النية والذبح فى الحلق أو اللبة فى المقدور عليه فإذا أضيف هذا الاعتراف منه الدال على تحريم الحيوان الذى لم يذك فى المحل المخصوص - وهو الحلق أو اللبة - إلى اعتراف آخر سبق نقله عنه وهو إعترافه بحل ما حرم على اليهود من ذى الظفر وشحم الغنم والبقر واحتجاجه لذلك بأن الله ألزم جميع الخليقة دين الإسلام كما سبق نقله عن أحكام القرآن (١ - ٣١٧) تبين من هذين الاعترافين الصريحين أمران ظاهران واضحيان :

أحدهما : أن هذين الاعترافين ينقضان - كما هو ظاهر - نقضاً محكماً ما زعمه من حل أكل المسلم للدجاجة التى قتل عنقها الكتابى .

ثانيهما : تناقضه تناقضاً فاضحاً مفصوحاً بين قوله : أن ما حرم على اليهود من ذى الظفر وشحم الغنم والبقر يحل لنا أكله لأن الله ألزم جميع الخليقة دين الإسلام . وقوله يحل أكل المسلم للدجاجة المفتولة العنق بيد الكتابى !!

مع أن ما احتج به لحل أكل ما حرم على اليهود هو نفسه دليل صريح على تحريم أكلنا للدجاجة المفتولة العنق بدون فارق أصلا بين المسألتين . وهذا دليل آخر على ما نبهنا عليه مرارا من تهجمه على القول في أحكام الشريعة بدون بحث ونظر حتى فيما قرره واعترف به هو نفسه !!

الأمر الثاني المستفاد من أقوال المفسرين : أن الذكاة يشترط فيها الدين والنية . ولما كان القياس أن لا تجوز ذكائهم كما نقول لا صلاة لهم ولا عبادة مقبولة . رخص الله تعالى في ذنائهم على هذه الأمة وأخرجها النص عن القياس

الأمر الثالث : ما لا يحتاج إلى ذكاة كالبر والدقيق والزيت والزبدة وغيرها يحل للمسلم أكله سواء كان طعام كثنائى أو مشرك أو غيره لأن ما لا يحتاج إلى ذكاة لا يختص حله بالدين ولا يختلف حكمه من يتولاه ولا شبهة في حله .

الأمر الرابع : أن الله سبحانه لما خص طعام أهل الكتاب بالحل وجب أن يكون المراد به الذبائح التى يختلف حكمها باختلاف الأديان .

الأمر الخامس : أن ما حرم علينا من طعام أهل الكتاب ليس بداخل تحت عموم آية حل طعامهم .

الأمر السادس : أن نية الكافر - كالكتائى - غير معتبرة ولا مقبولة لأن الإيمان شرط في صحتها . ولهذا لا تصح أفعاله التى تشترط النية في صحتها كالصلاة والصيام والحج والذكاة . ولهذا كان حل ذبائح أهل الكتاب رخصة كما تقدم بيانه في أقوال المفسرين بخلاف أفعاله التى

ليست بعبادة ولا تشترط النية في صحتها كمقعد البيع والإجارة والقراض وغيره فإنها صحيحة شرعا . (راجع مبحث خطاب الكفار بفروع الشريعة في أصول الفقه) .

هذه الأحكام والقواعد الكلية القطعية كلها تستفاد من أقوال المفسرين التى مرت بك . ومستندهم فيها هى النصوص والإجماع والقواعد الاستدلالية التى بينها بياننا شافيا فيما تقدم .

وإنما أشرت إلى هذه الفوائد التى تؤخذ من أقوالهم وإن كنت قد بينها وأوضحته دلائلها فيما مر بك تنبيها على الفرق بين منهج القاضى ابن العرى ومنهج المفسرين فى الكلام على آية حل طعام أهل الكتاب فإنه تكلم عليها نابذا وراء ظهره النصوص والقواعد الضرورية التى كان واجبا عليه أن يتكلم عليها فى ضوءها ويلتزم ما تدل عليه من ترجيح أو تخصيص للمحرم فى شريعتنا من عموم حل طعامهم كما رأيت فى أقوال المفسرين التى فيها العمل بالنصوص والقواعد الاستدلالية التى لها تعلق وارتباط بهذه المسألة فسلم كلامهم من التناقض والتضارب . أما ابن العرى فلمخالفته لهذا المنهج العلمى تناقض فى أقواله تناقضا مضحكا ، فتارة يقول أن ما قتله الكتائى بغير ذكائنا يحرم علينا أكله ، وتارة يزعم أن المعتبر هى ذكائهم ولو لم تكن موافقة لذكائنا فأحل الدجاجة التى قتل عنقها الكتائى واحتج لحل أكلنا ذا الظفر والشحم المحرمين على اليهود بأن شريعتنا رفعت ذلك الحكم وألزم الله جميع الخليقة بحلها وحرامها وأمرها ونهيها . ثم مع هذا البرهان الساطع الذى احتج به والذى يدل دلالة قطعية على تحريم أكل كل ما هو محرم فى شريعتنا تجاهله وتغافل عنه فزعم حل أكل الدجاجة المفتولة العنق بيد الكتائى !!

وكم فى كلامه من خبط وغلط ومخالفة لضروريات القواعد التشريعية وقد نبهنا على شئ من ذلك فى أول هذا البحث كما نقلنا ما قاله

الباقى عياض في ترجمته من معجمه أنه لكثرة حديثه وأخباره وعرب رواياته وحكاياته ، أكثر الناس فيه الكلام وطعنوا في حديثه !! (راجع ما قاله عياض وغيره فيه في ترجمته من نفع الطب للمقرى) . ومن أخباره الغريبة ما رأيته في جؤنة العطار لشقيقنا السيد أحمد أنه شاهد صخرة بيت المقدس معلقة بين السماء والأرض لا يحملها إلا قدرة الله تعالى فهذه الصخرة كالطير لا يحسبها إلا الله تعالى !!

ولا شك ان خبره هذا نزيه مزر بقائله وقد نهبت في أول وقد نهبت في أول

هذا البحث أنى لا أقصد بذكر هذه الأخطاء الواضحة الفاضحة إلا النصيحة والتذكير لأولئك الذين أحلوا اللحم المستورد ولو كان غير مذكى اعتمادا على كلامه وزعمه حل ما قتله الكنانى ولو كان غير مذكى كذا كانتا . وقدموا دعواه المخالفة للقرآن والسنة والإجماع والقواعد الكلية الشرعية والقواعد الاستدلالية بل ولاحتجاجة نفسه على حل أكلنا ما حرم على أهل الكتاب بأن شريعتنا نسخت ذلك ورفعته ولاحتجاجة بتحريم الجمع بين الأختين الذى كان حلالا في شرع من قبلنا بأن شريعتنا نسخته كما تقدم نقله عنه وبيان الجزء والصفحة المنصوص فيهما على ذلك من أحكامه ، حتى أن الشيخ القرضاوى حاول الجواب عن تناقضه تأييد للباطل وردا للحق وإعراضا منه كما ستعلمه عند نقض جوابه وبيان ما تضمنه من أخطاء ما كنا نظن صدورها من مثله ! فما قصدت بذكر أخطاء ابن العربى إلا التنبيه والتذكير والتحذير من الاغترار بأقواله العارية عن الحجة المخالفة للنصوص . وقد قال الإمام النووي في أول شرح المذهب أنه بضعف ما كان ضعيفا ويزيف ما كان زائفا من أقوال أئمة مذهبه ويبالغ في تغليب قائله ولو كان من الأكابر . وإنما يقصد بذلك التحذير من الاغترار به . (راجع ١ - ٩ - ط العاصمة) . فلي في هذا الإمام أسوة وفدوة .

الأصل في الأطعمة والنبات المستوردة من أوروبا الحل والطهارة ما لم تتحقق حرمتها أو نجاستها

تقدم في أقوال المفسرين أن ما كان من الأطعمة غير حيوان كالزبد والدقيق والزيت يحل أكله سواء كان طعام كنانى أم مشرك أم غيره لأن الأطعمة لا يتوقف حلها على الدين والنية كالذبايح ولم أر أحدا منهم ذكر أن الأصل في ثيابهم وصنائعهم الطهارة . ولهذا رأيته أن أذكر الأحاديث الدالة على ذلك دلالة قطعية مع ذكر الأحاديث الدالة على حل أطعمتهم بدون الاستفصال عنها . أخرج أحمد في مسنده عن أنس أن يهوديا دعا النبی صلى الله عليه وآله وسلم إلى خبز شعير وإهالة سنخة فأجابته . الإهالة : الودك وهو المنحلب من دسم اللحم والشحم والسنخة : المتغيرة الرائحة . وأخرج البخارى وغيره عن أنس أن يهودية أهدت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاة مسمومة فأكل منها . وأخرج أبو داود عن بلال قال : انطلقت حتى أتيت النبی صلى الله عليه وآله وسلم وإذا أربع ركائب مناجات عليهن أحماهن فاستأذنت فقال لى : « أبشر فقد جاءك الله بقضائك قال : ألم تر الركائب الأربع ؟ » فقلت : بلى فقال : « إن لك رقايبن وما عليهن . فإن عليهن كسوة وطعاما أهداهن إلى عظيم فذكر فاقبضهن واقض دينك » ففعلت . وأخرج الترمذى عن على عليه السلام قال : أهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل منه وأهدى له قبض فقبل منه وأهدت له الملوك فقبل منها . وأخرج البخارى عن المغيرة بن شعبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لبس جبة شامية وصلى فيها . قال الحافظ في الفتح عند كلامه على ترجمة البخارى لهذا الحديث : هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب

الكفار ما لم تتحقق نجاستها . وإنما عبر البخارى بباب الصلاة في الحجة الشامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام إذ ذاك دار كفر ، ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لبسها ولم يستفصل . (راجع الفتح ٢ - ١٩ - ط الحلى) .

وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ من مرادة مشركة . وفي مسند أحمد وسنن أبى داود أكله صلى الله عليه وآله وسلم من الجبن المجلوب من بلاد الروم . وفي مسند أحمد وصحيح مسلم عن عبد الله بن المغفل قال : أصبت جراباً من شحم يوم خيبر فالتزمته وقلت لا أعطى اليوم أحداً من هذا شيئاً فالتفت فإذا رسول الله مبسماً . وفي سنن أبى داود ومستدرک الحاكم وسنن البيهقي عن ابن أبى أوفى قال : أصبنا طعاماً يوم خيبر وكان الرجل ينحى ، فيأخذ منه مقدار ما يكفيه وينطلق . وفي مسند أحمد وسنن أبى داود عن جابر بن عبد الله قال : كنا نغزو مع رسول الله فنصيب من آنية المشركين وأسقيتهم ولا يعيب ذلك عليهم . ومن المعلوم المسطور في كتب السنة وكتب السيرة أن الصحابة كانوا يغزون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكفار فيغنون الطعام والنياب فيأكلون الطعام ويلبسون الثياب .

ولم يرد في هذه الأحاديث وغيرها على ما أذكره أنه صلى الله عليه وآله وسلم استفسر الصحابة وسألهم عن الطعام هل هو حلال ؟ وعن الثياب هل هي طاهرة وذلك دال دلالة لا مجال للشك فيها على أن الأصل في أطعمة الكفار ونيابهم وأوانيهم الطهارة والحل حتى تتحقق حرمتها أو نجاستها . فإذا تحقق ذلك حرم أكلها ولبسها . وقد رأيت في حديث جابر أن الصحابة رضی الله تعالى عنهم كانوا يستعملون في الغزو أواني المشركين وأسقيتهم ولا يعيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عليهم . لأنهم كانوا لا يعلمون أن تلك الأواني يطبخ فيها ما هو محرم ،

فلم يعيب صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عليهم . وقررهم عليه . ولو أنهم علموا أن تلك الأواني يطبخ فيها خنزيراً أو ميتة لما استغلوا ولو فعلوا لما قررهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك كما يدل عليه حديث أبى ثعلبة قال : قلت يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أنأكل في آنيهم ؟ قال : « إن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها » . [رواه البخارى ومسلم] . ولأحمد وأبى داود : إن أرضنا أرض أهل الكتاب وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع بأنيتهم وقدورهم ، قال : « إن لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء واطبخوها فيها واشربوا » .

فهذا الحديث دال دلالة واضحة على أن حل طعامهم وطهارة ثيابهم وأوانيهم كما دلت عليه الأحاديث المتقدمة مفيدان بما إذا لم تتحقق حرمتها أو نجاستها فإذا تحقق ذلك حرم الانتفاع بها .

وقد تقدم قول الحافظ أن الصلاة في ثياب الكفار جائزة ما لم تتحقق نجاستها فهذا القيد لابد من اعتباره في حل طعامهم وطهارة ثيابهم ، وأوانيهم . فما يزيله المحللون للحم المستورد من أوروبا من أن السؤال عنه هل هو مذكى ليس بشرط في حله استناداً إلى أن الأصل فيه الحل كغيره من أطعمتهم جهل مفضوح أو تضليل مكشوف لأن التمسك بهذا الأصل إنما يصح عند عدم وجود الناقل عنه أو المانع من العمل به كما هو معلوم مقرر في أصول الفقه .

واللحم المستورد قد وجد وتحقق المانع من التمسك بهذا الأصل في حله . وهو ما اشتهر وشاع بين الناس في مشرق الأرض ومغربها أن الأوروبيين لا يذكون الحيوان كذا كنا وإنما يقتلونه بالصق الكهربي أو ضربه بمسدس أو غيره . وقد سبق في مقدمة هذا البحث أن جماعة من

العمال المغاربة بأسبانيا كتبوا إلى يسألون عن اللحم الذى يباع هناك هل يحل أكله ؟ وذكروا أنهم رأوا الحيوان يقتل ولا يذبح ! وأخبرنى عامل آخر ببلجيكا بذلك أيضا .

ومنذ شهرين رأيت فى التلفزة الإسبانية الأغنام معلقة فى مجزرتهم لسلخها وليس فى أعناقها أثر الذبح أصلا مبدل على قتلها بالصعق الكهربائى أو ضربها بمسدس فى رأسها .

وقد نشرت جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢١ ما يدل على هذا أيضا فكيف يصح أن يقال مع هذا أن اللحم المستورد حلال والسؤال عن ذكاته لا يشترط ؟! بل الحق هو أنه حرام لا يحل للمسلم أكله لأنه تحقق بالأخبار المتواترة أنهم لا يذبحون وإنما يقتلون بغير ذكاة .

فاتمسك بحله لأن الأصل فى طعامهم الحل دليل على جهل المحتج به أو تضليله بتحليل ما يعلم أنه محرم لما نهى عليه أن العمل بهذا الأصل مفيد بما إذا لم يوجد المانع من العمل به فشد يدك على هذا ولا تلتفت لدعوى جاهل أو مضلل !!

تناقض ابن العربى فى دعواه حل أكل الدجاجة التى قتل عنقها الكنانى

إن ما قررناه فى هذا البحث من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة من القرآن والسنة والإجماع والقواعد الكلية الشرعية والقواعد الأصولية على تحريم لحم الحيوان المقتول بغير ذكاة سواء قتله مسلم أو كنانى أو غيره كان يكفى ويغنى عن بيان تناقضه فى دعواه الباطلة تناقضا صريحا واضحا لا سيما وقد أشرت إليه أثناء إقامة البراهين على أنها دعوى لا تستند إلى حجة ولا شبهة وإنما هى تهجم منه على تحليل محرم تحريما قطعيا بإقراره فى تحليله لحم ذى الظفر وتحريم الزواج بالأختين على ما بيناه فيما تقدم

وسنشير إليه فيما يأتى .

والذى دعانى إلى ذكره وبيانه نصا لا إشارة كما فعلت فيما مر بك هو أنى رأيت الشيخ يوسف القرضاوى حاول فى كتابه (الحلال والحرام فى الإسلام) نفى التعارض بين قوله . والجواب عن تناقضه بما يخالف النصوص القطعية ويناقض القواعد الكلية الشرعية والاستدلالية ، فرأيت أن بيان فساد جوابه ونفى التناقض بين قوله واجب متحتم حتى لا يغتر بمحاولته الواهية الواهنة من لا علم له بما يصح الاحتجاج به وما لا يصح . وبما أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فإننا نورد قول ابن العربى بتحريم أكل المسلم ما قتله الكنانى بغير ذكاة ، ثم قوله بتحليله ثم تذكر جواب الشيخ يوسف القرضاوى بجمعه بين ذينك القولين المتناقضين على وجه ينفى عنهما التعارض فى رأيه ثم نين فساد ذلك الجمع لاشتتاله على أخطاء واضحة ومخالفته لظاهر النصوص والقواعد العلمية التشريعية . وإليك بيان ذلك على هذا الترتيب الذى ذكرناه .

« قول ابن العربى بتحريم ما قتله الكنانى بغير ذكاة »

قال بعد أن ذكر أن ذبائح أهل الكتاب يحل أكلها : وإن لم يسموا عليها اسم الله وسموا عند ذبحها اسم المسيح لأن الله سبحانه رخص فى ذلك : فإن قيل فما أكلوه على غير وجه الذكاة كالتحقى وحطم الرأس فالجواب أن هذه ميتة وهى حرام بالنص وإن أكلوها فلا نأكلها معهم كالتخزير فإنه حلال لهم ومن طعامهم وهو حرام علينا . (راجع أحكام القرآن ١ - ٢٢٩ - ط السعادة) .

قوله بنقيض ذلك

قال : ولقد سئلت عن النصرانى يقتل عنق الدجاجة ثم يطبخها

هل تؤكل أو تؤخذ طعاما منه . فقلت : تؤكل لأنها طعامه وطعام أحبابه ورهبانه وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا ، ولكن الله أباح طعامهم مطلقا . (راجع أحكام القرآن ١ - ٢٣٠) وقد نقلنا كلامه بتمامه فيما سبق عند نقضنا له فأرجع إليه إن شئت وإنما اقتصرنا على نقل بعضه هنا لأنه الدال على تناقضه . فقارن بين قوله ووازن بين قوله هذا وقوله ذاك تر التناقض بينهما صريحا واضحا لأنه صرح أولا بأن ما خنت أو حطم رأسه ميتة وهي حرام بالنص . ثم تناقض فقال : إن الدجاجة التي قتل عنقها الكتافي حلال وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا !!

جواب الشيخ يوسف القرضاوى عن هذا التناقض

قال بعد أن نقل القولين المتعارضين اللذين نقلناهما آنفا : ولا تناقض بين القولين فإن المراد أن ما يروونه مذكى عندهم حل لنا أكله وإن لم تكن ذكاته عندنا ذكاة صحيحة . وما لا يروونه مذكى عندهم لا يخل لنا أكله . والمفهوم المشترك للذكاة هو القصد إلى إزهاق روح الحيوان بنية تحليل أكله .

وهذا مذهب جماعة من المالكية . (الحلال والحرام في الإسلام ٥٦ - ط المكتب الإسلامى) .

وقبل أن نبين ما فى جوابه من أخطاء ومخالفة للقواعد الاستدلالية ولكلام ابن العربى نفسه فى تعريف الذكاة نلفت نظر القارىء إلى أنه خالف فى جوابه القاعدة التى التزم العمل بها فى كتابه (الحلال والحرام فى الإسلام) فإنه قال فى أوله : ولم أرض لعقل أن أقلد مذهبا فى كل القضايا والمسائل أخطأ أو أصاب . فإن المقلد - كما قال ابن الجوزى - على غير ثقة فيما قلده فيه . وغير لائق بعالم مسلم بملك وسائل الموازنة وال ترجيح أن يكون أسير مذهب واحد أو خاضعا لرأى فقيه معين بل الواجب أن

يكون أسير الحجة والدليل . (راجع الحلال والحرام فى الإسلام ١٢ - وما بعدها) . فهل التزم العمل بما قاله فى جوابه عن تناقض ابن العربى ؟ الجواب كلا ثم كلا ، بل إنه قلده ابن العربى تقليدا بواحا وأيد تقليده فى الباطل تأييدا صراحا وموه فى تعريف الذكاة بما يعلم كل متدين بالإسلام فساده لغة وكتابا وسنة وإجماعا وبما يطلعه تعريف ابن العربى نفسه للذكاة إبطالا محكما . ولم هذا الإمعان فى التقليد فى باطل محقق والإعراض عن الحق الواضح الأبلج ؟ الجواب ليبنى على الباطل ويرتب عليه باطلا آخر .

ذلك هو قوله : وعلى ضوء ما ذكرنا نعرف الحكم فى اللحوم المستوردة من عند أهل الكتاب كاللجاجة ولحوم البقر المحفوظة مما قد تكون تذكيته بالصعق الكهربائى ونحوه . فما داموا يعتبرون هذا حللا مذكى فهو حل لنا وفق عموم الآية .

هذا هو الباطل الذى مهد له بذلك الجواب الواهم الذى وضع فيه للذكاة حقيقة أخرى لا تمت لحقيقة الذكاة الشرعية بأى صلة . بل إنه تفضل بها على هذه الأمة من كيس فضيلته . بهذا يتضح أنه لم يطبق القاعدة التى ذكر أنه سيسير على مقتضاها فى كتابه وأنه سيكون أسير الحجة والدليل ، بل كان فى جوابه أسير التقليد وإليك الدليل على ذلك :

إبطال جوابه عن تناقض ابن العربى

يتبين بطلان ذلك الجواب الواهم الواهم ومخالفته للإجماع والنصوص والقواعد الأصولية من وجوه :

الوجه الأول : أن الجمع بين المتعارضين إنما يجب فى نصوص القرآن والسنة التى لا يأتىها الخطأ والنسيان من بين يديها ولا من خلفها

والتي إذا تعارض النصان منها فإنما يتعارضان ظاهراً وفي ظن المجتهد لا في الواقع ونفس الأمر حتى قال الحافظ إمام الأئمة ابن خزيمة : لا أعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتني بهما لأؤلف بينهما . (راجع شرح الحافظ العراقي على ألفتيه في علوم الحديث ٢ - ٣٠٢ - ط المطبعة الجديدة) .

وقال الإمام الحافظ المجتهد أبو محمد علي بن حزم : لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن ونصوص كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بين ذلك قول الله عز وجل عن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ وقوله : ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ . فأخبر عز وجل أن كلام نبيه وحي من عنده كالقرآن في أنه وحي وفي أن كلاماً من عند الله عز وجل . فلما صح أن كل ذلك من عند الله تعالى وقد أخبر أنه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى صح أنه لا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح وأنه كله متفق كما قلنا . وبطل مذهب من أراد ضرب الحديث بعضه ببعض ، وضرب الحديث بالقرآن ، وصح أن ليس شيء من كل ذلك مخالفاً لسايرته علمه من علمه وجهله من جهله . (انظر الأحكام في أصول الأحكام ٢ - ١٦٢ - وما بعدها - ط الإمام) . وقال الإمام تقي الدين السبكي في جزء أفرده للكلام على قول الشافعي : إذا صح الحديث فهو مذهبي : أن الأحاديث الصحيحة ليس فيها شيء معارض (متفق عليه) . والذي يقوله الأصوليون من أن خير الواحد إذا عارضه قرآن أو إجماع أو عقل إنما هو فرض وليس شيء من ذلك واقعاً ومن ادعى ذلك فليبينه حتى نرد عليه . وكذلك لا يوجد خيران صحيحان من أخبار الآحاد متعارضان بحيث لا يمكن الجمع بينهما . والشافعي قد

استقرأ الأحاديث وعرف أن الأمر كذلك ، وصرح به في غير موضع من كلامه ، فلم يكن عنده ما يتوقف عليه العمل بالحديث إلا صحته ، فنتى صح وجب العمل به لأنه لا معارض له . فهذا بيان للواقع والذي يقوله الأصوليون مفروض وليس بواقع . نقله شقيقنا السيد أحمد رحمه الله تعالى في كتابه (المثونى والبتار . انظر ٨٤ - ط المطبعة الإسلامية) .

وأقوال العلماء في نفى التعارض بين نصوص الشارع في الواقع وأن التعارض بينها الذي يتوهمه بعض المجتهدين إنما هو في الظاهر فقط ، ولهذا نجد بعض الأئمة يترك العمل بالحديثين لتعارضهما في نظره ويلجأ إلى أخذ الحكم من قياس أو أصل من أصول الشريعة الكلية في حين أن إماماً آخر قد عمل بهما مع معرفته طريق الجمع بينهما . كما يعلم ذلك من الكتب المؤلفة في الجمع بين المتعارض من الأحاديث كاختلاف الحديث للإمام الشافعي . وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة . ولزكريا الساجي ولابن جرير الطبري كتاب في ذلك أيضاً . ومشكل الآثار للطحاوي وهو من أجل الكتب المؤلفة في هذا الباب وأوسعها كما يعلم ذلك من شروح كتب الحديث كالفتح للحافظ وشرح النووي على مسلم ونيل الأوطار للشوكاني وغيره من شروح كتب السنة ، فتفيد العلماء لقاعدة الجمع بين النصوص التشريعية المتعارضة مبنى على انتفاء التعارض بينهما في الواقع فكان الجمع بينهما واحداً متحتماً لأن طاعتها كلها واجبة لا عذر لأحد في ترك العمل ببعضها إذا أمكنه الجمع بين ما تعارض منها في ظنه . ولا يجوز العمل بهذه القاعدة فيما تعارض من أقوال المجتهدين فضلاً عما تعارض من أقوال المقلدين . ذلك لأن المجتهد ليس بمعصوم من الخطأ والغلط والنسيان . فمن الجائز بل الواقع فعلاً أن يقول الإمام قولاً ثم يقول ما يعارضه ، خطأ أو غلطاً أو نسياناً ولهذا كان ما قرره

الأصوليون من أن المقلد يجب عليه أن يسلك في القولين المتعارضين المرويين عن إمام المذهب ما يسلكه المجتهد في الحديثين المتعارضين من الجمع بينهما أو نسخ المتأخر منهما للمتقدم أو ترجيح أحدهما على الآخر بمرجح من المرجحات خطأ مردوداً مرفوضاً لأن قياس أقوال المجتهد على نصوص القرآن والسنة في تطبيق هذه القاعدة قياس باطل فاسد لوجود الفارق العظيم بينهما لأن الشارع معصوم من الخطأ والسيان في تشريع الأحكام بخلاف المجتهد فإن خطأه ونسيانه في أقواله أمر معلوم مشاهد في كتب الفقه على اختلاف مذاهب أصحابها لا ينكره إلا مقلد حامد لا يفرق بين الخطأ والصواب والحق والباطل كما بيناه بأدلته في كتاب تبين المدارك لرحمان سنية تحية المسجد وقت خطبة الجمعة في مذهب مالك . فراجعنا فيه أدلة قطعية على ما ذكرناه هنا على سبيل الاختصار .

ومن المعلوم أن الشافعي مذهبي ، مذهبا قديما وضعه بانعراق ومذهبا جديدا وضعه بمصر ورجع فيه عن مذهبه القديم للأدلة التي وقف عليها بمصر واقتضت رجوعه عن المذهب الأول الذي لا عمل به عند أتباعه ومع هذا فقد نص علماء مذهبه على استثناء مسائل كثيرة نصوا على أن الصحيح فيها هو مذهب القديم . (راجع شرح المهذب للنووي ١ - ١٠٨ ط العاصمة) . ولم يستثنوا تلك المسائل إلا لأدلة أوجبت استثناءها وتقديمها على المذهب الجديد وذلك دال على خطأ الإمام فيما ذهب إليه في الجديد . وهذا يبطل تطبيق قاعدة الجمع أو النسخ أو الترجيح في القولين المتعارضين المرويين عن إمام المذهب . إذ لو كان العمل بها صحيحا مطردا كما هي صحيحة مطردة في نصوص الشارع المتعارضة لكان مذهب الشافعي الجديد ناسخا لكل قول قال به في مذهبه القديم . ولما صح لأتباعه استثناء مسألة واحدة فضلا عن مسائل عديدة رجحوا فيها مذهب القديم . لا سيما وقد نص هو نفسه على رجوعه عـ

المذهب القديم .

وإليك كلمة قيمة تزيد هذه المسألة إيضاحا وبيانا لإمام محقق من أئمة الفقه والأصول . فقد سئل الشريف التلمساني صاحب مفتاح الوصول من علماء غرناطة عن قول الإمام المرجوع عنه وما ينقله علماء المذهب عن الإمام في مسألة واحدة من قولين مختلفين وثلاثة فأجاب بجواب نفيس تقتصر منه على ما يدل على عدم جواز تطبيق القاعدة المذكورة على أقوال الأئمة المتعارضة . قال : وإذا علم المتأخر من قول الإمام فلا ينبغي اعتقاد أنهما كأقوال الشارع بحيث يلغى الأول البتة لأن الشارع واضح ورافع لا تابع . فإذا نسخ الأول دفع اعتباره أصلا وإمام المذهب لا واضح ولا رافع بل هو في اجتهاده طالب حكم الشرع متبع دليله في اعتقاده وفي اعتقاده ثانيا أنه غلط في اعتقاده الأول ويجوز على نفسه في اعتقاده الثاني من الغلط ما اعتقده في اجتهاده الأول ما لم يرجع لنص قاطع . وكذلك مقلدوه يجوزون عليه في كلا اعتقاده ما جوزه هو على نفسه من غلط ونسيان .

فلذلك كان لمقلده اختيار أول قوله إذا رآه أجرى على قواعده . وحاصله أن أقوال الشارع إنشاء وأقوال المجتهد إخبار . وبهذا يظهر غلط من اعتقد من الأصوليين أن حكم القول الثاني من المجتهد حكم النسخ من قول الشارع . ويظهر صحة ما ذكره ابن أبي جمرة في إقليد التقليد من أن المجتهد إذا رجع عن قول فليس رجوعه عنه مما يطله ما لم يرجع لنص قاطع ، قال : لأنه رجع من اجتهاد لاجتهاد عند عدم النص فيرجع أصحابه فيأخذ بعضهم بالأول . وفي المدونة من ذلك مسائل . انتهى . (راجع نيل الإبتهاج للتنكي - ٢٦٣ - ط السعادة) .

وفي كلام الشريف التلمساني وابن أبي جمرة من التحقيق المستند إلى الأدلة الواضحة ما يدل على بطلان تطبيق القاعدة المتقدمة على أقوال الأئمة المتعارضة ، وأن الواجب فيما تعارض من أقوالهم هو الترجيح

بالدليل فما أبده فهو الراجح المقبول ولو كان قوله الأول الذى رجع عنه . وما خالف الدليل فهو المرجوح المردود ولو كان قوله الثانى الذى رجع إليه . ولا يجوز الجمع بينهما أو نسخ الأول بالثانى لجواز الخطأ عليه فى الثانى كما جاز عليه فى القول الأول .

وما قاله الأصوليون من أن المقلد يسلك فى القولين المتعارضين المرويين عن إمام المذهب ما يسلكه المختار فى القولين المتعارضين المنقولين عن الشارع من الجمع أو النسخ أو الترجيح باطل مرفوض ناشئ عن تنزيلهم إمام المذهب منزلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذى لا يخطئ ولا ينسى فى تبليغ أحكام الشريعة ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ﴾ ، ﴿ وما كان ربك سبياً ﴾ . هذا هو الحق الذى يجب أن يكون نصب عينيك . فلا تلتفت لما قاله الأصوليون فإنه خطأ محض ليس له أى مستند والذى أوقعهم فيه تقديس إمام المذهب واعتقادهم فيه أنه معصوم من الخطأ والنسيان مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم !! حتى ادعى بعض الجامدين منهم أن كل آية خالفت ما عليه مذهبه فهى مؤولة أو منسوخة وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ !! (انظر تاريخ التشريع الإسلامى للخضرى - ٣٢٥) . إذا علمت بما قررناه أن الواجب فيما تعارض من قولى المختار هو ترجيح أحد القولين على الآخر بالدليل ، فلا يناعز منصف أن ترجيح أحد قولى المقلد كائناً العرى بالدليل أولى وأحق .

لهذا كان واجبا على الشيخ يوسف القرضاوى ترجيح القول الأول الذى صرح فيه ابن العرى بأن ما أكله أهل الكتاب على غير وجه الذكاة كالخنق وحطم الرأس فهو ميتة وهى حرام بالنص ، وإن أكلها فلا تأكلها نحن كالختير إلى آخر ما سبق نقله عنه لأن قوله هذا يدل له القرآن والسنة والإجماع وقواعد الاستدلال وحكمة تحريم الميتة على ما

بيناه بيانا شافيا كافيا فيما مر بك .

أما قوله الآخر فليس له دليل أصلا إلا عموم الآية التى بينا أنها مخصصة بالدلائل التى تفيد القطع بتخصيص الميتة - وهى كل ما لم يذك - من عمومها أو ترجيح النصوص والإجماع وقواعد التشريع الدالة على تحريم ما لم يذك على عمومها على ما أوضحناه أيضا بأدلة كثيرة فيما تقدم .

بهذا يتضح أن محاولة الشيخ يوسف القرضاوى الجمع بين قوله محاولة ساقطة لا تساوى شيئا لابتنائها على تطبيق قاعدة لا يصح تطبيقها على أقوال المجتهدين المتعارضة فكيف يصح تطبيقها على قولى ابن العرى المقلد الجامد الذى حمله الحمود على التقليد ونصر مذهبه أن قرر قول علماء مذهبه بكراهة صيام ستة أيام من شوال وادعى أن صيامها من ذى القعدة إلى شعبان أفضل من صيامها فى شوال وهكذا رد بكل صراحة ووقاحة ما رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كأنه يرد قول فقيه من فقهاء مذهبه . ارجع إلى ما نقضنا به خرافته هذه فى مقدمة هذا البحث . وكتابنا التيمم فى الكتاب والسنة كما نبهنا فى مقدمة بحثنا هذا على كثير من أخطائه الفاضحة المضحكة كقوله فى آيات التوحيد إنها عشرة آلاف آية !! وقوله أن آية السيف نسخت مائة وأربعا وعشرين آية مع أن المنسوخ فى القرآن لا يزيد على تسع عشرة آية على ما قاله الحافظ السيوطى فى الإتقان أو أربع عشرة على ما حققه العلامة الحجوى فى تاريخ الفقه الإسلامى وهو الصحيح . وأين هذا العدد القليل من نسخ مائة وأربع وعشرين آية بآية واحدة كما زعم ابن العرى !!

فهل يصح فى نظر عاقل فضلا عن عالم أن يجمع بين قولى من يصدر منه مثل هذه الأخطاء المضحكة !! كلا ثم كلا .

ومن عجب ما سلكه الأستاذ يوسف القرضاوى أنه نقص وزاد في كلام ابن العربى الدال دلالة صريحة على تحريم أكلنا ما قتله الكتانى بغير ذكائنا ليتأتى له ذلك الجمع الساقط لأنه رأى أنه لو نقل كلام ابن العربى بنصه لكان كلام ابن العربى نفسه دالا على فساد جمعه ونقصه .!! فضرب بالأمانة العلمية عرض الحائط ليكنه أن يجمع بين قوليه جمعا أعرض فيه إعراضا تاما عن نصوص القرآن والسنة والإجماع وقواعد الاستدلال الدالة دلالة واضحة وقطعية على تحريم المقتول بغير ذكاة سواء قتله مسلم أو كفايا !!

(راجع أحكام القرآن لابن العربى ١ - ٢٢٩ وما بعدها - ط السعادة وقارن بين كلامه وما نقله الأستاذ القرضاوى في الحلال والحرام في الإسلام - ٥٦ - ط المكتب الإسلامى) لتعلم كيف زاد في كلام ابن العربى ونقص منه ليصح له ذلك الجواب المخالف لضروريات النصوص والقواعد !!

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أنه لم يف بما قاله في مقدمة كتابه أنه سيكون أسير الحجة والدليل بل كان أسير التقليد ، ولم !! لمقلد كثير الخطأ كما نص عليه علماء عصره على ما بيناه في مقدمة بحثنا هذا .

الوجه الثانى : أنا لم سلطنا صحة الجمع بين قولى المجتهد أو المقلد المتناقضين لا نسلم صحته في خصوص هذه المسألة لأن من شرط صحة الجمع بين القولين المتعارضين أن يكون ممكنا بلا تعسف ولا تمحل كاستثناء الخاص من العام ، وحمل المطلق على المقيد ونحو هذا مما يكون الجمع فيه ممكنا بغير تعسف ولا مخالفة للقواعد الاستدلالية .

وهذا الشرط الضرورى المعبر في صحة الجمع بين القولين

المتعارضين غير متحقق في قولى ابن العربى لأن أولهما فيه النص الصريح على أن ما قتله الكتانى بغير ذكائنا كالحق وحطم الرأس يحرم علينا أكله كالحنزير .

ثانيهما : فيه النص الصريح على حل أكلنا ما قتله الكتانى بقتل عنقه فهما قولان متعارضان متناقضان نصا وتصريحا كما يعلم من المقارنة بينهما فكيف ساغ للأستاذ القرضاوى مع هذا أن يدعى أن لا تنافى بينهما ليني على دعواه ذلك الجمع الذى لم يتوفر فيه شرطه المعبر عند أهل العلم على ما مر بك . وإذا لم يكن التنافى متحققا بين قول يحرم شيئا وقول يحل ذلك الشيء نفسه فما هو التنافى عند فضيلته ؟ فهل له تعريف آخر كعريفه الآتى للذكاة ؟!

الوجه الثالث : استدلاله لحل أكلنا ما قتله أهل الكتاب بالصعق الكهربائى بأن المفهوم المشترك للذكاة هو القصد إلى إزهاق روح الحيوان بنية تحليل أكله !! استدلال عجيب لأنه مستند إلى تعريف غريب للذكاة يخالف لمعناها في لغة العرب التى خاطبنا بها القرآن الكريم ولسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإجماع الأمة فما سمعنا أن أحدا من العوام فضلا عن العلماء عرّف الذكاة بهذا التعريف المخترع الذى لا مستند له أصلا ، إلا دعوى ابن العربى حل أكل الدجاجة التى قتل عنقها الكتانى ، والتى بينا بالدلائل القطعية أنها من أبطل الباطل ثم هو بعد هذا يخالف لتعريف ابن العربى نفسه للذكاة كما سيأتى بيانه . أما مخالفة هذا التعريف المخترع للغة العرب فإن علماء اللغة متفقون على أن معنى الذكاة هو الذبح . قال القرطبى في تفسيره عند كلامه على قوله تعالى : ﴿ هَلْ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ ﴾ الذكاة في كلام العرب الذبح . وقال الجوهرى في الصحاح : التذكية : الذبح . وقال ابن الأثير في النهاية التذكية : الذبح والنحر والإسم : الذكاة . وقال صاحب لسان العرب : التذكية الذبح كالذكاة

والذكا . وقال الفيروزابادى فى القاموس : والتذكية الذبح كالذكا
والذكاة .

هذه أقوال أئمة اللغة وهى دالة دلالة واضحة على أن معنى الذكاة
لغة هو الذبح والنحر . والذكاة تكون فى الحلق والنحر فى اللبة على
خلاف بين العلماء هل يجوز نحر ما يذبح وعكسه أو لا ؟ وذلك لا يعيننا
البحث فيه هنا . وأما مخالفة هذا التعريف للسنة وإجماع الأمة فأمر معلوم
للخاصة والعامة فلا داعى للتطويل ببيان ذلك وسأتى ما يدل على هذا فى
كلام ابن العربى نفسه .

ومن الجلى البين أن معنى الذكاة الذى اخترعه الأستاذ القرضاوى
مخالف لمخالفة واضحة لمعناها الذى نص عليه علماء اللغة فإنه معنى
خاص . وهذا المعنى الذى ابتدعه الأستاذ القرضاوى عام شامل لقتل
الحيوان بالخنق والحطم والصعق الكهربائى بنية تحليل أكله فأبى هذا
التعريف الزائف استند فى الجمع بين قولى ابن العربى المتناقضين ليرتب على
ذلك الجمع الباطل الذى علمت أنه مخالف للقواعد التشريعية تحليل أكل
المسلمين اللحم المستورد ولو كان غير مذكى كذا كتبنا !!
وههنا أسئلة نوجهها لفضيلته ، وهى :

ما دليله على هذا المعنى الذى ابتدعه للذكاة ؟ هل الدليل على
صحته هو قول ابن العربى يحل أكل المسلم للدجاجة التى قتل عنقها
الكنائى ؟ فإن كان هذا هو دليله فهل قوله حجة فى قضية ترجع إلى
اللغة ؟ وعلى تسليم أن قوله حجة فهل يصح تقديمه على إجماع علماء اللغة
الذين خالفوه وعرفوا الذكاة بخلاف ما ادّعاه ؟ وعلى تسليم صحة تقديم
قوله على إجماع علماء اللغة فهل يصح تقديمه أيضا على سنة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم التى بينت معنى الذكاة بيانا مخالفا لزعم

ابن العربى وعلى إجماع الأمة عوامها وعلمائها على أن معناها مخالف
للدعواه ؟! وهل لليهود والنصارى قصد إلى إزهاق روح الحيوان بنية
تحليل أكله ؟! وهل يخطر ذلك ببالهم عند قتله بالصعق الكهربائى أو
بمسدس ونحوه ؟! فإن قال نعم ، فهل تعتبر نية الكافر وقد نص جمهور
العلماء الذين قالوا بخطاب الكفار بفروع الشريعة على أن نيتهم غير معتبرة
لأن شرط صحتها واعتبارها ، الإسلام ولهذا لا تصح منهم العبادات التى
يشترط فى صحتها النية . كما نصوا على أن ذبائحهم إنما حل لنا أكلها على
سبيل الرخصة لأن النية شرط فى صحتها ونيتهم غير صحيحة . وقد نقلنا
عن القوطى أن التذكية تحتاج إلى الدين والنية فلما كان القياس أن لا تجوز
ذبائحهم كما أنه لا صلاة لهم ولا عبادة مقبولة ، رخص الله فى ذبائحهم
على هذه الأمة وأخرجها النص عن القياس . (راجع ٦ - ٧٧ - ط دار
الكتاب العربى) . فنص على أن حل ذبائحهم رخصة لعدم صحة نيتهم .
والرخصة يقتصر على موردها وإلا صارت عزيمة والرخصة واردة
فى الذبائح فكيف يصح أن يقال يحل أكلنا ما قتله أهل الكتاب بغير ذكائنا
وهل هذا إلا إبطال لمعنى كون ذبائحهم رخصة ؟!

الوجه الرابع : أن الله تعالى نص فى آية المائدة المتقدم ذكرها على
تحريم المنخنقة وأخواتها مع اندراجها فى الميتة لإبطال ما كان أهل
الجاهلية - وقد كان فيهم مشركون وأهل كتاب ومجوس - يعتقدونه أن
الميتة التى لا تؤكل هى ما مات خنق أنفه أو بوجع . أما ما مات بالخنق
أو الوأد - الضرب - فإنهم كانوا يعتقدون أن قتله بذلك ذكاة .

فأبطل الله اعتقادهم الفاسد وبين أن ما قتل بتلك الوسائل ميتة لا
يحل أكله إلا ما أدرك بالذكاة وهو حى ، فإنه يحل أكله بناء على أن
الإستثناء فى قوله تعالى : ﴿ إلا ما ذكيت ﴾ متصل . وهو الصحيح كما

بيناه بدليله في تفسيرنا للآيات التي تدرس في قسم البكالوريا بالمعهد الإسلامي بطنجة .

وغير خاف أن تعريف الأستاذ القرضاوى للذكاة يدل دلالة واضحة على أن إزهاق روح الحيوان بنية تحليل أكله ولو بالخنق أو الوقذ يحلل أكله . ومن الجلي أن هذا رد صريح واضح لما دلت عليه الآية من إبطال كون الخنق والوقذ ذكاة يحل بها أكل الحيوان كما كان يعتقد أهل الجاهلية .

الوجه الخامس : نسأله بناء على هذا التعريف الجديد للذكاة هل إذا أزهق مسلم روح الحيوان بنية تحليل أكله بخنقه أو ضربه بحجر أو بالصعق الكهربائي يحل له أكله ؟ فإن قال نعم فقد قال ما يجب به استاتته . وإن قال لا وهو الحق قلنا ما هو الفارق بين قتل الكئابي للحيوان بالصعق الكهربائي بنية تحليل أكله فيحل للمسلمين أكله ، وقل للمسلم له بالصعق الكهربائي بنية تحليل أكله فيحرم عليه وعلى المسلمين أكله ؟ فإن قال ما قتله المسلم بغير ذكائنا يحرم عليه أكله بنصوص القرآن والسنة والإجماع قلنا وكذلك ما قتله الكئابي بغير ذكائنا يحرم على المسلم أكله بنصوص القرآن والسنة والإجماع على ما بيناه البيان الشافي الكافي فيما سبق .

وإن كان عنده فارق بينهما لا ندرية فليفضل بيانه لتعلم هل هو فارق صحيح مقبول أو فاسد مردود كأصل دعواه .

الوجه السادس : أنا بينا أن الله سبحانه وتعالى لم يحرم شيئا على عباده إلا لخبثه ومضرته في الدين والبدن ومن الحال عقلا وشرعا أن يحرم الله سبحانه على المسلم أكل الحيوان إذا قتله المسلم بالصعق الكهربائي لخبثه ومضرته ويحل أكله للمسلمين إذا قتله أهل الكتاب بتلك الوسيلة نفسها فإن لازم

ذلك انتفاء خبث وضرر الحيوان الذي قتله أهل الكتاب بغير ذكائنا وتحقق الخبث والضرر في الحيوان الذي قتله المسلم بغير ذكائنا !!

وهذا اللازم باطل عقلا وشرعا لما يقتضيه من تناقض واضح لانتفاء علة التحريم فيما قتله أهل الكتاب بغير ذكائنا وتحققها فيما قتله المسلمون بغير ذكائنا وهذا شيء لا يقوله عاقل فضلا عن عالم فكيف يجوز مع هذا أن ينسب إلى شريعة أحكم الحاكمين ؟ وإذا كان هذا اللازم باطلا عقلا وشرعا فالملزوم باطل عقلا وشرعا أيضا .

الوجه السابع : أن ابن العربي خالف الأستاذ القرضاوى في تعريفه الجديد للذكاة الذي جعله وسيلة للجمع بين قوليه المتناقضين . قال في أحكام القرآن ١ - ٢٢٤ : أن الذكاة وإن كان المقصود بها إزهاق الدم ولكن فيها ضرب من التعبد والتقرب إلى الله سبحانه وتعالى لأن الجاهلية كانت تتقرب بذلك لأصنامها وأنصائها وتتل غير الله فيها وتجعلها قربتها وعبادتها فأمر الله تعالى بردها إليه والتعبد بها له ، وهذا يقتضى أن يكون لها نية ومحل مخصوص . وقد ذبح النسي صلى الله عليه وآله وسلم في الحلق ونحر في اللبة وقال : « إنما الذكاة في الحلق واللبة » فبين محلها وقال مبينا لفائدتها : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل » . فإذا أهمل ذلك ولم يقع بنية ولا شرط ولا صفة مخصوصة زال منها حظ التعبد . اهـ .

فقارن بين كلام ابن العربي الذي يصرح فيه بأن الذكاة لها محل مخصوص مبينا ذلك بذبح النسي صلى الله عليه وآله وسلم في الحلق ونحره في اللبة وتعريف الأستاذ القرضاوى للذكاة بأنها القصد إلى إزهاق روح الحيوان بنية تحليل أكله . نعد أن كلام ابن العربي موافقا لإجماع العلماء على أن محل الذكاة في الحيوان المقدور عليه هو الحلق أو اللبة وتعريف

القرضاوى لها مخالفا لإجماع الأمة في جعله محلها غير خاص بالخلق والملة بل هو عام شامل لجميع بدن الحيوان بدليل تعريفه على تعريفه الحديد حل أكل اللحم المستورد من عند أهل الكتاب المذكى بالصنع الكهربائى ما داموا يعتبرونه حلالا مذكى !!

فكيف يصح مع هذا التناقض الواضح بين الذكاة عند ابن العرى والذكاة عند القرضاوى الجمع بين قوى ابن العرى المتناقضين !!

الوجه الثامن : أن تعريف الذكاة الشرعية بهذا المعنى الذى اخترعه الأستاذ القرضاوى استدراك على الشارع الذى لا يسى به وما كان ربك نسياً إذ لو كان معناها هو القصد إلى إرهاب روح الحيوان بنية تحليل أكله بأى وسيلة كالصنع الكهربائى أو ضربه بمسدس ليئنه الشارع ولم يترك الناس جاهلين بهذا المعنى الجديد للذكاة لكنه صلى الله عليه وسلم بين الذكاة التى أحل الله بها في كتابه الحيوان المقدور عليه بالذبح والنحر . وفعله المين لواجب واجب لا يجوز العدول عنه إلى غيره إلا بنص آخر . ويبين هذا ويبيده ضهوراً

الوجه التاسع : وهو أن الذكاة بذبح الحيوان المقدور عليه في حلقه أو نحره في لبته جعلها الشارع سبباً محل أكله . ومن المعلوم المسطور في أصول الفقه أن الأسباب التى رتب عليها الشارع أحكاماً شرعية تكليفية أحكام شرعية وضعية ليس لأحد غير الشارع وضعها . إذ لو جاز ذلك في سبب من الأسباب كجعل الذكاة هي القصد إلى إرهاب روح الحيوان بنية تحليل أكله ولو بالصنع الكهربائى !! لجاز وضع سبب بل أسباب أخرى لأحكام شرعية تكليفية فيجوز أن يجعل لوجوب صلاة الظهر سبب آخر غير الزوال . ولوجوب صيام رمضان سبب آخر غير رؤية الهلال !! وهكذا فما من سبب وضعه الشارع لحكم شرعى إلا ويجوز استداله بسبب آخر ملائم لأغراض الناس وشهواتهم كما وضع

الأستاذ القرضاوى سبباً آخر لحل أكل الحيوان غير السبب الذى وضعه الشارع لحل أكله ولازم هذا المراء هو أن لا يبقى للأسباب الشرعية ولا لترتب مسيئتها عليها اعتبار ولا ضابط يضبطها بل يجوز لكل واحد أن يضع سبباً آخر غير السبب الذى وضعه الشارع ورتب عليه حكماً تكليفاً وهذا اللازم باطل نظراً وشرعاً فالملزوم مثله بطلاناً وفساداً نظراً وشرعاً أيضاً .

الوجه العاشر : أنه يلزم على تعريفه المخترع للذكاة ليحل به المحرم كتاباً وسنة وإجماعاً أن لا توجد ميتة يحرم أكلها إلا ما مات حتف أنفه ، أما ما قتل بالخنق أو الوقد وغيره من الوسائل التى ليست ذبحاً ولا نحرًا فلا يكون ميتة ما دام قاتله قصد إزهاق روحه بنية تحليل أكله وهذا شئ مخالف لإجماع العلماء على أن ما قتل بغير ذكاة شرعية فهو ميتة لا يحل أكله سواء قتل بالضرب أو الخنق أو غيره . ومخالف لقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة ﴾ الآية [سورة المائدة : ٣] . وقد قال ابن العرى نفسه أن المنخنقة هي التى تخنق بحبل بقصد أو بغير قصد أو بغير حبل . (راجع أحكام القرآن ١ : ٢٢٢) .

ونص علماء التفسير على أن الله سبحانه إنما نص على تحريم المنخنقة وما عطف عليها مع اندراجها في الميتة لإبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه أن الميتة هي ما مات حتف أنفه أو بوجع . أما ما قتل بسبب من الأسباب المذكورة في الآية فليس بميتة فين الله سبحانه فساد اعتقادهم بالنص الصريح على أنه ميتة لا يحل أكله إلا ما أدرك بالذكاة وهو حى . وقد نقلنا فيما مر بك كلام القرطبي في بيان ذلك .

فإن بهذا أن ذلك التعريف الجديد للذكاة رد صريح لما نصت عليه

الآية الكريمة من تحريم الحيوان المقتول بالخنق أو الضرب أو الصعق الكهربائي لأن أهل الجاهلية ما كانوا يخنقونه أو يقدونه ، إلا بنية تحليل أكله ورد صريح أيضا لما أجمع عليه العلماء أن كل ما مات بغير ذكاة شرعية فهو ميتة لا يحل أكله .

ومن العجيب زعمه أن هذا التعريف المخترع للذكاة هو مذهب جماعة من المالكية (راجع الحلال والحرام في الإسلام - ٥٦) وهذا الزعم لا أرى مسوغا لضياح الوقت في إبطاله بنقل أقوال المالكية الدالة على مخالفته للواقع وإنما اكتفى بإحالة القارئ على باب الذكاة من مختصر خليل وشروحه والرسالة وشروحها ، فإنه لن يجد أحدا من المالكية فضلا عن جماعة منهم قال إن الذكاة هي ما زعمه الأستاذ القرضاوى بل إنه سيجد المالكية شددوا في الذكاة التي يحل بها الحيوان باشتراط شروط لا دليل عليها أصلا .

و المذبوح من القفا لا يحل أكله عند المالكية »

ومما يدل على تشددهم في الذكاة واحتياطهم أنهم حرموا أكل الحيوان المذبوح من القفا مع أن جماعة من الأئمة قالوا بجواز الذبح من القفا منهم النخعي والشعبي وأبو حنيفة والشافعي والظاهرية . (راجع المحل ٧ - ٤٣٩ وما بعدها . ط المنيرة) والحق هو ما قاله المالكية من تحريم الحيوان المذبوح من القفا لأن الأدلة تؤيد قولهم ولا داعي لذكرها لأنى إنما أشرت إلى تحريم ما ذبح من القفا عند المالكية لبيان تشددهم واحتياطهم في الذكاة المحللة لأكل الحيوان مما يدل دلالة قاطعة على أن ما زعمه الأستاذ القرضاوى أن جماعة من المالكية قالوا بمثل قوله في تعريف الذكاة لا يمت إلى الواقع المسطور في كتب المالكية الفقهية بأية صلة !!

الوجه الحادى عشر . من الوجوه الدالة دلالة قطعية على فساد جمعه بين قولى ابن العرى المتناقضين أن علماء الفقه والأصول مجمعون أن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا ولا يحل العمل به إذا كان شرعنا بخالفه لأن شريعتنا نسخت جميع الشرائع وأوجبت على كل مكلف إنشئ أو جنئ اتباع ما جاء به القرآن الكريم وما سنه خاتم الرسل ﷺ .

فكل ما حرّمته شريعتنا فهو حرام علينا ولو كان حلالا في شريعة من قبلنا وكل ما أحلته شريعتنا فهو حلال لنا وإن كان محرما في شريعة من قبلنا والخلاف المذكور في أصول الفقه في شرع من قبلنا هل هو شرع لنا إنما هو فيما لم يرد في حكمه نص في شريعتنا أما الحكم الذى فيه نص في شريعتنا فيحرم فيه تحريما قطعيا العمل بشريعة من قبلنا .

الوجه الثانى عشر : أن جمعه بين قولى ابن العرى المتناقضين الذى بنى عليه حل ما يراه أهل الكتاب مذكى عندهم وإن لم يكن ذكاة عندنا يطله وينقضه نقضا لا يحتمل التأويل قول ابن العرى نفسه عند كلامه على قوله تعالى : ﴿ وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ﴾ الآية : أخبر الله سبحانه وتعالى أنه كتب عليهم تحريم هذا في التوراة وقد نسخ ذلك كله بشريعة محمد ﷺ وأباح لهم ما كان محرما عليهم عقوبة لهم على طريق التشديد في التكليف لعظيم الحرم وزوال الحرج بمحمد ﷺ . وألزم جميع الخليفة دين الإسلام بحله وحرمه وأمره ونهيه فإذا ذبحوا أنعامهم فأكلوا ما أحل الله في التوراة وتركوا ما حرم فهل يحل لنا فقال مالك في كتاب محمد : هي محرمة وقال في سماع البسوط : هي محللة وبه قال ابن نافع وقال ابن القاسم : أكرهه والصحيح أكلها لأن الله رفع ذلك التحريم بالإسلام . فإن قيل فقد بقى اعتقادهم فيه عند الذكاة قلنا هذا لا يؤثر لأنه اعتقاد فاسد . انتهى (انظر أحكام القرآن ١ - ٣١٧) فصرح بأن الله تعالى ألزم جميع الخليفة دين الإسلام بحله

وحرمة وأمره ونهيه ورد قول مالك بتحريم أكلنا ما حرم عليهم في التوراة بأن الصحيح أكله لأن الله رفع ذلك التحريم بالإسلام .

فهذا اعتراف وإقرار منه بأن المعتبر فيما يحل ويحرم من ذبائهم هو شريعتنا لا شريعتهم وهذا الإقرار الصريح ينقض ما نقلناه عنه سابقا أن ما يراه أهل الكتاب مذكى عندهم يحل لنا أكله وإن لم يكن ذكاة عندنا .

فقدارن بين قوله المتقدم الذى أبطلناه في هذا البحث وبين قوله : إن الله سبحانه ألزم جميع الخليقة دين الإسلام بحله وحرمة وأمره ونهيه نجد التناقض بين قوله واضحا مكشوفاً لا يحتاج إلى تأمل .

وقوله : إن الله سبحانه ألزم جميع الخليقة دين الإسلام بحله وحرمة استدلال منه بقاعدة أن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا إذا جاء شرعنا مخالفاً له وهذه القاعدة لا خلاف في العمل بها ووجوب تطبيقها في كل حكم خالف فيه شرعنا شرع من قبلنا كما بيناه في الوجه الحادى عشر وقد قال

الإمام المجتهد أبو محمد على بن حزم : إن من التزم ما جاءت به التوراة أو الإنجيل ولم يتبع القرآن فإنه كافر مشرك وأتى بأدلة قطعية على ذلك وستنقل كلامه في آخر هذا البحث .

بهذه الوجوه الاثنتى عشرة تعلم علما يقينياً لا يتطرق إليه الشك أن جوابه عن تناقض ابن العرى بمحاولة الجمع بين قوله المتناقضين فاسد تأصيلاً وتفريعاً . أما بطلانه تأصيلاً فلما قررنا بدليله في الوجه الأول أن الجمع بين المتعارضين إنما يجب في نصوص القرآن الكريم والسنة التى لا يأتىها الخطأ والنسيان من بين يديها ولا من خلفها فإن وقع التعارض بين نصين من نصوصهما فإنما هو تعارض في الظاهر وفى ظن المجتهد كما أوضحناه بأدلة فيما مر بك .

أما المتعارضان في أقوال العلماء فلا يجوز الجمع بينهما لأن أقوالهم

يأتىها الخطأ والنسيان من بين يديها ومن خلفها ولو كانت أقوال المجتهدين الذين يأخذون الأحكام من مصادرها الشرعية فكيف يجوز الجمع بين المتعارضين في أقوال المقلدين الذين يعملون بقول أئمتهم بدون معرفتهم لدليله بل يقدمونه على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ حتى إنهم أصّلوا الأصول وقعدوا القواعد لرد الحكم الثابت في الكتاب والسنة . إذا كان مخالفاً للمذهب . راجع كتابنا

تبيين المدارك وغيره من كتبنا تر فيه من ذلك ما يثير العجب ويدل على أنهم اتخذوا أئمتهم أرباباً من دون الله معرضين كل الإعراض عن وصية الأئمة كلهم بالعمل بالسنة إذا كان قولهم مخالفاً لها 11 وأما بطلان جواب الأستاذ القرضاوى تفريعاً فيعلم من الوجوه التى قررناها في إبطاله ونقضه خصوصاً الوجه الثانى عشر الذى أبطلنا فيه جوابه بكلام ابن العرى نفسه : (فقطعت جهيزة قول كل خطيب) !

« المنهج العلمى الذى كان واجبا على الأستاذ القرضاوى أن يسلكه في قولى ابن العرى المتعارضين هو مسلك الترجيح »

تبيين من الدلائل القطعية المتعددة التى مرت بك أن جوابه فاسد تأصيلاً وتفريعاً لهذا كان واجبا عليه أن يسلك المنهج العلمى المؤيد بالقواعد التشريعية في قولى ابن العرى المتعارضين فيرجح قوله بتحريم أكل المسلمين ما قتله أهل الكتاب بغير ذكائنا المؤيد بنصوص القرآن الكريم والسنة والإجماع وقواعد الأصول والقواعد الكلية الشرعية . وبينه على خطئه في قوله بحل أكل المسلم ما قتله أهل الكتاب بغير ذكاة استناداً إلى عموم الآية الكريمة الواردة في حل ذبائهم لا في حل ما قتلوه بغير ذكائنا كما بيناه بالدلائل القطعية الدالة على ذلك .

هذا هو المنهج العلمى الذى كان يجب عليه أن يسلكه .

وما كان ينبغي له أن يسلك في قوله المتعارضين تعارضا واضحا
مكتشوفاً مسلك الجمع بينهما ليرتب عليه حل ما قتله أهل الكتاب بالصعق
الكهربائي لأنك قد علمت أن من شرط صحة الجمع بين المتعارضين أن
يكون ممكنا بغير تعسف ولا تحمل . وجمعه مبنى على التعسف المفضوح
حتى إنه زاد في كلام ابن العري وحذف منه ما لا يتأتى معه ذلك الجمع
الساقط وتلك خيانة علمية ما كان ينبغي له فعلها !!

هذا لو كان الجمع بين المتعارضين في أقوال العلماء صحيحا مقبولا
فكيف يصح ذلك الجمع الواهي وقد بينا أن الجمع بين أقوالهم المتعارضة
باطل مرفوض للأدلة التي مرت بك في كلام الشريف التلمساني وابن
أبي جهمرة .

وإن الواجب فيما تعارض من أقوالهم هو الترجيح بالدليل فما
واقفه فهو الصحيح المقبول . وما خالفه فهو الباطل المرفوض . ﴿ قل
هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ وكل له في كتاب الحلال والحرام في
الإسلام من أخطاء واضحة يتعجب الواقف عليها من صدورها منه !!

والسبب في وقوعه في تلك الأخطاء أنه لم يسلك في أمثاله المنهج
الذي نبهنا في مقدمة هذه الرسالة أنه يجب اتباعه على كل باحث يريد أخذ
حكم أو واقعة من أدلة الشريعة وهو استيعاب البحث والنظر في نصوص
القرآن الكريم والسنة والأدلة التي لها ارتباط وتعلق بالواقعة التي يريد أخذ
حكمها ثم الرجوع بعد هذا إلى قواعد أصول الفقه والقواعد الكلية
الشرعية وتطبيق النصوص عليها لأنها المعيار الذي يعرف به الاستنباط
الصحيح الذي لا يتوجه إليه النقد والاعتراض . راجع مقدمة هذه
الرسالة فإننا بينا فيها هذه القاعدة بيانا لا يستغنى عنه . يريد أخذ حكم
مسألة من أدلة الشريعة . والله سبحانه الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

« إبطال حجة أخرى احتج بها المخللون للحم المستورد من أوروبا
وإن كان غير مذكى »

احتج كثير من كتب في المجلات الصادرة بالشرق العربي لتحليل
الحم المستورد من أوروبا وإن كان غير مذكى بما روى عن ابن عباس أنه
قال : إن الله تعالى أباح ذبيحة أهل الكتاب وإن كان النصراني يقول عند
الذبح باسم المسيح . واليهود باسم عزيز . وعن عطاء أنه قال : كل من
ذبيحة النصراني وإن قال باسم المسيح لأن الله سبحانه أباح ذبائحهم وقد
علم ما يقولون . وروى هذا عن أبي الدرداء وعبد بن الصامت . وهو
قول الزهري وربيعة والشعبي ومكحول . (انظر تفسير القرطبي ٦ -
٦٦ - دار الكتاب العربي) فقد أحل الصحابة والتابعون أكل المسلم ما
ما ذبحه الكفار وإن سمي عليه عند ذبحه اسم المسيح أو عزيز واحتجوا
لحلها بأن الله سبحانه أحل ذبائح أهل الكتاب وقد علم ما يقولون .
فكذلك ما قتلوه بغير ذكاة كالصعق الكهربائي أو الضرب بمسدس فإنه
يحل أكله أيضا لأن الله تعالى أباح طعامهم وقد علم أنهم لا يذكرون
الحيوان كذكيتنا .

« نقض هذه الحجة وبيان أنها أبطل من سابقتها »

هذه هي الحجة التي أيدوا بها دعوى ابن العري التي تناقض فيها
والتي أتمنا على فسادها من الدلائل القطعية ما لا يبقى معها عذر للمستند
إليها في تحليل المحرم بالقرآن والسنة والإجماع .

وهذه الحجة الواهية الفارغة أو هي وأوهن من سابقتها لأنها تحمل
في نفسها البرهان على فسادها وبطلانها !!

وقد كنت عازما على الإعراض عن إبطالها لأنها - كما قلت -

تعمل في نفسها ما يدل دلالة قطعية على فسادها وفراغها من مدلول ما يسمى حجة عند أهل العلم !!

غير أني رأيت أن السكوت عن نقضها والمرور بها مر الكرام ربما يكون سببا في اغترار من لا علم له بقواعد الاستدلال بها كما اغتر بها أولئك الجهلة وحملوها على غير محلها الصحيح الذي قصده الصحابة والتابعون بقولهم المتقدم الذي حرفه أولئك الجهلة عن موضعه جهلا منهم بضروريات القواعد الاستدلالية وجعلوه حجة لدعواهم الباطلة التي لم تخطر ببال الصحابة والتابعين وحاشاهم أن يخطر ذلك ببالهم فضلا عن أن يقصدوه ويريدوه كما ستعلمه .

لهذا رأيت أن صفعها صفة بيد البرهان حتم لازب حتى يتبين أنها لا تساوي شيئا ولا قيمة ولا اعتبار لها عند العلماء .

وسأكتفي في نقضها بما قل وأفاد عملا بالمثل (يكفى من القلادة ما أحاط بالعتق) !! وإليك الأدلة القطعية على فسادها من وجود :

الوجه الأول : أن قياس حل أكل المسلم للحم المستورد وإن كان غير مذكى على قول ابن عباس وأبي الدرداء وعبادة ابن الصامت محل أكل ذبيحة الكنانى وإن سمي عليها اسم المسيح قياس فاسد يدرك فسادها من قرأ الورقات في أصول الفقه على صفرها . ذلك لأن القياس إنما يكون على نص من القرآن أو السنة أو الإجماع . وقول هؤلاء ليس بحجة شرعية حتى يصح القياس عليه .

الوجه الثاني : وعلى تسليم أن قولهم حجة فإن غيرهم في الصحابة يخالفهم . قال القرطبي : وقالت طائفة إذا سمعت الكنانى يسمى غير اسم الله عز وجل فلا تأكل وقال بهذا من الصحابة على وعائشة وابن عمر . وهو قول طائوس والحسن متمسكين بقول الله تعالى : ﴿ ولا

تأكلوا مما لم يذكر عليه اسم الله وإنه لفسق ﴾ (انظر تفسير القرطبي ٦ - ٧٦) ومن المعلوم أن الصحابة إذا اختلفوا لم يكن قول بعضهم حجة على الآخر .

الوجه الثالث : أن قول الصحابة - ما لم يكن إجماعا - لا يصلح لصرف القرآن أو السنة عن ظاهرهما وقوله عز وجل : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ﴾ [المائدة : ٣] ظاهر في تحريم أكل ما أهل به الكنانى لغير الله . فظاهر الآية مقدم على قولهم على تسليم حجته فيكون القياس عليه فاسدا لمخالفة قولهم لظاهر القرآن .

الوجه الثالث : أن قياسهم فاسد حتى على تسليم حجة قولهم وعدم مخالفته لظاهر القرآن لأن من شروط القياس التي لا خلاف فيها أن لا يكون الفرع المقيس منصوصا عليه بعموم أو خصوص وتحريم للحم المقتول بغير ذكاة منصوص عليه بالعموم والخصوص في القرآن والسنة والإجماع كما بيناه بما يشفى العليل ويروى الغليل فيما تقدم بقياسهم قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار بالإجماع .

الوجه الرابع : أن قياسهم فاسد لعدم وجود العلة الجامعة بين الفرع والأصل لأن ذبائح أهل الكتاب حلال بالقرآن والسنة والعلة في حلها طيبها والحيوان المقتول بغير ذكاة حرام بالقرآن والسنة والإجماع والعلة في تحريمه خبثه ومضرته قال تعالى : ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٧] . فكيف يصح هذا القياس الذي لا يوجد فيه جامع بين الفرع والأصل ؟

الوجه الخامس : وعلى تسليم صحته لتحقيق شروط القياس فيه فيلزمهم أن يقولوا يحل لحم الخنزير وشرب الخمر وكل ما حرّمه الله سبحانه لأنه سبحانه كما علم أنهم يسمون اسم المسيح أو عزير على

ذبيحتهم علم أنهم يأكلون هذه المحرمات ، فليقيسوها أيضا على حل أكل ما سمي عليه اسم المسيح عند ذبحه ليمرقوا من دين الإسلام !!

فإن قالوا إن هذه المحرمات نص القرآن على نحرعها قلنا وكذلك ما لم يذكر تذكية شرعية نص القرآن والسنة والإجماع على تحريمه . فإن أجابوا بجواب آخر فهو جوابنا أيضا !!

الوجه السادس : من الوجوه الدالة على فساد قياسهم أن المفسرين نصوا على أن إبادة ذبائح أهل الكتاب رخصة على خلاف القياس لأن الذكاة تحتاج إلى الدين والنية فلما كان القياس أن لا تجوز ذبائحهم كما نقول لا صلاة لهم ولا عادة مقبولة رخص الله تعالى في ذبائحهم على هذه الأمة وأخرجها النص عن القياس .

إذا علمت أن ذبائحهم رخصة على خلاف ما يقتضيه القياس فإن من المعلوم المقرر في أصول الفقه أن الرخصة لا يشترط فيها تحقق الشروط التي يشترط تحققها في الحكم الأصلي الذي هو العزيمة ذلك لأن الرخصة شرعت للعذر أو الحاجة فلو اشترط في العمل بها ما يشترط في الحكم الأصلي لما تحققت الرخص الشرعية وما وجدت رخصة في شريعتنا .

راجع ما قاله الفقهاء في كتب المذاهب المتبوعة في إبادة عقود السلم وبيع العرايا والإجارة والمساقاة وشبهها من العقود المرخص فيها للحاجة تجد أنها لم تتحقق فيها الشروط المعتبرة في العقود شرعا لأن السلم والإجارة عقدان على شيء معدوم مجهول . والعرايا - بيع الرطب بالتمر - لا يتحقق فيه بالتمائل الذي هو شرط في بيع التمر بالتمر .

فمن قال من الصحابة والتابعين نحل أكل ذبائح أهل الكتاب وإن سموا عليها اسم المسيح أو اسم عزيز قصدوا بقولهم أن ذبائحهم رخصة فلا يشترط فيها ما يشترط في ذبيحة المسلمين من تسمية الله عند ذبحها

وعدم الإهلال بها لغیر الله سبحانه إذ لو اشترط في ذبيحتهم ما يشترط في ذبيحة المسلمين لما تحققت الرخصة في حل ذبائحهم وكانت محرمة كذبيحة المشركين والشيوعيين وغيرهم ممن لا يدينون بدين .

ولهذا قال ابن رشد لا يشترط أن يكون اعتقادهم في تحليل الذبائح اعتقاد المسلمين ولا اعتقاد شريعتهم لأنه لو اشترط ذلك لما جاز أكل ذبائحهم بوجه من الوجوه وإنما هذا حكم خصهم الله تعالى به فذبائحهم والله أعلم جائزة لنا على الإطلاق وإلا ارتفع حكم آية التحليل جملة . (انظر بداية المجتهد ١ - ٣٦٧ - ط دار الخلافة العلية) فنص على أنه لا يشترط في حل ذبائحهم اعتقاد المسلمين ولا اعتقاد شريعتهم لأنه لو اشترط ذلك لما جاز أكل ذبائحهم بوجه من الوجوه .

وهذا هو ما قصده من قال من الصحابة والتابعين بحل ذبائحهم وإن سموا عليها اسم المسيح أو عزيز ولم يخطر ببالهم فضلا عن أن يقصلوا مافهمه الجاهلة من أنهم يريدون بقولهم حل أكل ماقتله أهل الكتاب ولو كان غير مذكى كذكيتنا وبنوا على فهمهم الخاطيء حل اللحم المستورد وإن كان ميتة غير مذكى كذكيتنا !!

وما وقعوا في هذا لخطأ الفاضح إلا بسبب جهلهم بقواعد التشريع الضرورية التي لا يحل للجاهل بها أن يتصور ما يجمله فيحل للمسلمين المحرم بالكتاب والسنة والإجماع كما بيناه بيانا شافيا في نقض دعوى ابن العربي الذي فتح بها للجهلة المضلين باب تحليل المحرم تحريما قطعيا بالجهل وتحريف الكلم عن مواضعه كما فعلوا في احتجاجهم بأقوال الصحابة والتابعين والمتقدمة لدعواهم الباطلة الفاسدة وحملها على غير محلها الصحيح الذي بيناه فيما مر بك بما يدحض باطلهم ويفضح جهلهم والله سبحانه الموفق والهادي سواء السبيل .

كلمة قيمة للإمام أبي محمد علي بن حزم يبين فيها حكم من أحل ما
حرّمته شريعتنا أو حرم ما أحلته شريعتنا عملاً بما في التوراة
أو الإنجيل

قال في المحلى : لو غر اليهودى بغير أو أربنا حل أكله ولا تبالى ما
حرم عليهم في التوراة وما لم يحرم . وقال مالك : لا يحل أكل شحوم ما
ذبحه اليهود ولا ما ذبحوه مما لا يستحلونه . وهذا قول في غاية الفساد لأنه
خلاف القرآن والسنة والمعقول . أما القرآن فإن الله تعالى يقول :
﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ وقد اتفقتنا على أن المراد بذلك
ما ذكوه لا ما أكلوه لأنهم يأكلون لحم الخنزير والميتة والدم . ولا يحل لنا
شيء من ذلك بإجماع منهم ومننا . فإذا ذلك كذلك فلف بشرط الله
تعالى ما أكلوه مما لم يأكلوه . وما كان ربك نسياً .

أما القرآن والإجماع فقد جاء القرآن وضح الإجماع بأن الإسلام نسخ كل
دين كان قبله ، وأن من التزم ما جاءت به التوراة أو الإنجيل أو يتبع القرآن
القرآن فإنه كافر مشرك غير مقبول منه فإذا ذلك كذلك فقد
أبطل الله تعالى كل شريعة كانت في التوراة والإنجيل وسائر المسال
وافترض على الجن والإنس شرائع الإسلام فلا حرام إلا ما حرم فيه ولا
حلال إلا ما حلل فيه ولا فرض إلا ما فرض فيه . ومن قال في شيء من
الدين خلاف هذا فهو كافر بلا خلاف من أحد من الأئمة . وأما السنة
فقد ذكرنا في كتاب الجهاد من كتابنا هذا من حديث جراب الشحم
المأخوذ في خير فلم يمنع النبي ﷺ من أكله بل أبقاه لمن وقع له من
المسلمين .

وروينا من طريق أبي داود الطيالسي حدثنا سليمان بن المغيرة عن

عيد بن هلال العدوي سمعت عبد الله بن مفضل يقول : دلى جراب من
شحم يوم خير فأخذته والتزمته فقال لي رسول الله ﷺ : هو لك .
ثم اندفع في تقرير أن لا حلال إلا ما حلل في شريعتنا وأن لا حرام إلا ما
حرم في شريعتنا وأن من قال خلاف هذا أتباعاً لشريعة من الشرائع التي
كانت قبل شريعة الإسلام الناسخة لكل شريعة قبلها فقد كفر بلا مرة ١١
(راجع المحلى ٧ - ٤٥٤ - وما بعدها . ط النورية) فليقرأ هذا الكلام
القيم النفيس أولئك المحللون للحم المستورد وإن كان ميتة غير مذكى
الذكاة المعروفة في شريعتنا اتباعاً لابن العربي والشيخ عبده ورشيد رضا
الذى كان يردد صدى ما قاله عبده حقاً كان أو باطلاً استناداً منهم إلى ما
بيننا بالدلائل القطعية الساطعة إنه لا حجة ولا شبهة لهم فيه لذلك
الباطل الواضح الفاضح الدال على جهلهم جهلاً مكعباً بالقواعد
الاستدلالية الضرورية . ليعلموا باطلاً عنهم على كلام هذا الإمام المؤيد
بالنصوص والإجماع عظم الجناية التي جنوها على أنفسهم إن لم يتوبوا إلى
الله توبة صادقة ويرجعوا عما قالوه في تلك المقالات المنشورة في بعض
المجلات الصادرة بالشرق . فما قالوا إلا إفكاً وباطلاً تبرأ منه شريعتنا كل
البراءة وتبطله نصوص القرآن والسنة وإجماع الأمة كل الإبطال كما يعلم
ذلك بقراءة بحثنا هذا . وما بعد الحق إلا الضلال والإضلال هذان الله
سبحانه للحق والعمل به إنه سبحانه سميع مجيب .

انتهت من كتابة هذا البحث المختصر من الأصل المطول عصر
يوم الجمعة ثلثي وعشرين جمادى الثانية سنة خمس وأربعمائة وألف
هجريه صلى الله على صاحبها وسلم وشرف وكرم وعظم .

فهرس الكتاب

رقم الصفحة

- تقديم الكتاب ج د هـ و ز ح ط
- 1 خطبة الكتاب وسبب تأليفه
- 6 ذكر بعض اخطاء ابن العربي
- 6 كراهية ابن العربي صهام ستة من شوال مخافة ان يعتقد انها من رمضان
- 9 خطأ ابن العربي في إنكاره وقوع الخبر بمعنى الامر والنهي
- 9 قول ابن العربي إن آية السيف من سورة التوبة ناسخة لمائة واربع عشرة آية
- 14 ابن العربي يعمل بقاعدة خالف تعرف في مخالفته الجمهور والقواعد العلمية
- 16 قول ابن العربي إن آيات التوحيد في القرآن نحو عشرة الاف آية !!
- 17 تفسيره الساقط لخافضة رافعة من سورة الواقعة
- 18 ظهور ابن العربي في مدح يزيد ابن معاوية الفاسق وثناؤه عليه
- 20 السبب المباعث على ذكر بعض اخطاء ابن العربي
- 24 القاضي ابو بكر بن العربي المعافى اول من احل المسلمين أكل لحم الحيوان الذي قتله الكتامي بغير ذكاة
- 27 حقيقة الذكاة شرعاً
- 34 مخافة ابن العربي لضرورات قواعد الاستدلال
- 34

المذبوح من القفا لا يحل أكله عند المالكية _____ 86
 المنهج العلمي الذي كان واجباً على الأستاذ القرضاوى أن يسلكه
 في قول ابن العربي المتعارفين هو مسالك الترجيح _____ 89
 إبطال حجة أخرى احتج بها المخلون للحكم المستورد من أوروبا
 وإن كان غير مذكى _____ 91
 كلمة قيمة للإمام أبي نحمد علي بن حزم يبين فيها حكم من أحل
 ما حرّمته شريعتنا أو حرم ما أحلته شريعتنا عملاً بما في التوراة
 أو الإنجيل _____ 96

الدلائل المرجحة لإببات التحريم على آية التحليل _____ 36
 تعدد الأدلة في الدلالة على الحكم يفيد القطع _____ 40
 الدلائل التي نفيد القطع بتخصيص ما قتله الكتابي واستثناءه من
 آية حل طعامهم _____ 50
 خطأ ابن العربي في تطبيق قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
 السبب _____ 55
 إباحت ذبائح أهل الكتاب رخصة على خلاف القياس _____ 58
 بيان ما يستفاد من أقوال المفسرين في هذه المسألة _____ 61
 الأصل في الإطعمة والثياب المستوردة من أوروبا الحل والطهارة
 ما لم تتحقق حرمتها أو نجاستها _____ 66
 تناقض ابن العربي في دعواه حل أكل الدجاجة التي قتل عنقها
 الكتابي _____ 68
 جواب الشيخ يوسف القرضاوى عن هذا التناقض وإبطاله _____ 70
 لا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح
 وبطلان مذهب من أراد ضرب الحديث بعرضه ببعض وضرب
 الحديث بالقرآن _____ 72
 قاءة مهمة في قول الإمام المرجوع عنه وكيفية التصرف في ذلك _____ 75
 كلمة قيمة للشيخ الشريف النحاس في هذه المسألة _____ 76
 نصرف الأستاذ يوسف القرضاوى في كلام ابن العربي خيانة
 للإمامية العلمية _____ 78
 تعريف الأسناد القرضاوى للذكاة تعريف مبتدع مخترع لا أصل له
 لغة وشرعاً _____ 79

انتظروا للمؤلف

(1) إبطال حجة علي حسب الله في كتابه
« أصول التشريع » ان المثل اذا طلق
زوجته في تمثيلية هزلية لا يقع طلاقه !!

(2) « إقامة الحجة على عدم احاطة احد
من الائمة الاربعة بالسنة »